

Distr.: General
30 March 2015
Arabic
Original: Spanish

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف

إسبانيا**

[تاريخ الاستلام: ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.
** تعمم المرفقات باللغة التي ورد بها التقرير فقط.

090615 160615 GE.15-05017 (A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 5 0 5 0 1 7 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٣٢-١	أولاً - معلومات عامة عن إسبانيا
٣	٨١-١	ألف - المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية
٣٥	١٣٢-٨٢	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة
٤٤	١٦٤-١٣٣	ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٤٤	١٣٥-١٣٣	ألف - قبول القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان
٤٦	١٤٦-١٣٦	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٥٠	١٤٩-١٤٧	جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٥١	١٥١-١٥٠	دال - عملية إعداد التقارير
٥١	١٦٤-١٥٢	هاء - معلومات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان
٥٦	١٩٥-١٦٥	ثالثاً - معلومات متعلقة بالمساواة وعدم التمييز
٥٦	١٦٧-١٦٥	ألف - عدم التمييز
٥٧	١٧٧-١٦٨	باء - مكافحة العنصرية وكره الأجانب
٦١	١٩٥-١٧٨	جيم - المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بسبب الميل الجنسي

Anexos

	Page
I . Partidos y coaliciones con representación en las Cortes Generales (X Legislatura).....	68
II . Presencia de organizaciones no gubernamentales en España	70

أولاً - معلومات عامة عن إسبانيا

ألف - المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية

١ - المؤشرات الديمغرافية

١ - يقع الجزء الأكبر من إقليم إسبانيا، إلى جانب البرتغال وأندورا، في المنطقة الجغرافية لشبه الجزيرة الإيبيرية، الواقعة في أقصى جنوب غرب أوروبا. ويضم، علاوةً على ذلك، مجموعةً من الأراضي الجزرية كأرخبيلي الكناري والباليار، وجزر أخرى أصغر، ومنطقتي سبتة ومليلة الواقعتين في شمال قارة أفريقيا. ومساحة إسبانيا الكلية البالغة ٥٠٦.٠٣٠ كيلومتراً مربعاً تجعلها ضمن البلدان الخمسين الأكبر في العالم. وتبلغ مساحة أراضي شبه الجزيرة ٤٩٣ ٥١٤ كيلومتراً مربعاً؛ فضلاً عن أرخبيل الباليار وتبلغ مساحته ٤ ٩٩٢ كيلومتراً مربعاً؛ وأرخبيل الكناري ومساحته ٧ ٤٩٢ كيلومتراً مربعاً؛ ومدنيتي سبتة ومليلة البالغة مساحتهما ٣٢ كيلومتراً مربعاً.

٢ - وقد بدأت أعداد السكان المقيمين في إسبانيا تزداد بشكل غير ملحوظ في السنوات الأخيرة. فمنذ أوائل عام ٢٠٠١ إلى أوائل عام ٢٠٠٩ ارتفع عدد السكان المقيمين بوتيرة ٧٠٠.٠٠٠ شخص في السنة، كان أكثر من نصف مليون منهم من جنسيات أجنبية. وهكذا بلغ عدد السكان المقيمين في إسبانيا ٨٠٧ ٧٤٥ ٤٦ نسمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث حدثت زيادة فاقت ٥,٥ ملايين خلال ثمان سنوات، وذلك نتيجة لعوامل منها الوضع الاقتصادي الجيد وقتئذ. ويعزى ما نسبته أكثر من ٧٥ في المائة من هذه الزيادة السريعة إلى تزايد عدد السكان الأجانب (في مطلع عام ٢٠٠٩ جرى تسجيل ٦٧١ ٦٤٨ ٥ أجنبياً مقيماً). وخلال السنوات الثلاث التالية حدثت زيادات سنوية تناهز ٢٠٠.٠٠٠ نسمة بالنسبة لمجموع السكان و ٥٠.٠٠٠ نسمة فقط بالنسبة للأجانب. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، انخفض لأول مرة عدد السكان المقيمين في إسبانيا، البالغ ٧٨٣ ٧٢٩ ٤٧ نسمة، بما قدره ١٣ ٥٠٠ شخص، كنتيجة لتقلص عدد السكان الأجانب، الذي يعزى جزئياً إلى أن الكثيرين منهم يحصون كمواطنين إسبانيين بعد حصولهم على الجنسية الإسبانية. ووفقاً لآخر تقدير لعدد السكان، الذي يعود إلى منتصف عام ٢٠١٣، يبلغ عدد الأجانب أقل من ٥ ملايين، أي أنه حدث انخفاض في تسجيل الأجانب بما يفوق ٧٠٠.٠٠٠ شخص. ويعزى ذلك، من جهة، إلى تجنيس الأجانب، الذين صاروا يحصون باعتبارهم مواطنين إسبانيين، ومن جهة أخرى، إلى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

٣ - وفيما يتعلق بالتوزيع السكاني بحسب نوع الجنس، ووفقاً لبيانات تعود إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تبلغ نسبة الرجال ٤٩,٢ في المائة من مجموع الأشخاص المسجلين، في حين تبلغ نسبة النساء ٥٠,٨ في المائة. وبخصوص السكان الإسبان، يمثل الرجال نسبة ٤٨,٩ في المائة منهم والنساء نسبة ٥١,١ في المائة. وبالنسبة للأجانب، يشكل الرجال نسبة ٥١,٥ في المائة منهم، بينما تشكل النساء نسبة ٤٨,٥ في المائة منهم. وبحسب السن، فإن ١٥,٠ في

المائة من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و٦٧,٣ في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٦٤ سنة، و١٧,٧ في المائة منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر. وبخصوص الإسبان المقيمين، تقل أعمار ١٥,٠ في المائة منهم عن ١٥ سنة، وتتراوح أعمار ٦٥,٨ في المائة منهم بين ١٦ و٦٤ سنة، وتبلغ أعمار ١٩,٢ في المائة منهم ٦٥ سنة أو أكثر. أما السكان الأجانب، فإن ١٤,٦ في المائة منهم تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و٧٨,٩ في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٦٤ سنة، و٦,٥ في المائة منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر.

٤- وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، سُجِّل ٢٣٨ ٥٤٦ ٥ أجنبياً مقيماً في إسبانيا. ويبلغ مجموع المواطنين المنتمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين ٣٧١ ٣٥٩ ٢ شخصاً. ومن بينهم المواطنون الرومانيون (٢٥٨ ٨٧٠ شخصاً)، يليهم مواطنو المملكة المتحدة (١٧٩ ٣٨٥ شخصاً)، ثم الإيطاليون (٤٣١ ١٩٢ شخصاً). وبالنسبة للجالية الأجنبية غير المنتمية إلى دول الاتحاد الأوروبي، يشكل المواطنون المغاربة العدد الأكبر من الأجانب (١٥٨ ٧٩٢ شخصاً)، يليهم الإكوادوريون (٤٩٨ ٢٦٣ شخصاً)، ثم الكولومبيون (٥٤٢ ٢٢٢ شخصاً).

٥- وشهد عام ٢٠١٢ انخفاضاً في عدد السكان الأجانب مس بالأساس الجاليات الإكوادورية والرومانية والكولومبية، التي تقلص عدد كل منها بأكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة. ويرجع هذا الانخفاض فيما يتعلق بالإكوادوريين والكولومبيين، جزئياً، إلى عملية التحنيس المشار إليها آنفاً، حيث لم يعودوا يحصون باعتبارهم أجانب. وأبرز الجنسيات التي ارتفع عدد السكان المنتمين إليها، وإن بشكل طفيف، هي الصينية والروسية والمغربية، بحوالي ٤ ٠٠٠ نسمة. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، وفقاً للبيانات المؤقتة المستنبطة من إحصاءات السكان الواردة في الدراسة الإحصائية التي أعدها المعهد الوطني للإحصاءات، انخفض عدد السكان الأجانب بما يزيد قليلاً عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، حيث بلغ ٤٨٧ ٤٨٧. وكان هذا الانخفاض بدرجة أكبر بين مواطني إكوادور وكولومبيا، حيث فاق ٢٨ ٠٠٠ شخص، تليهم الجاليتان الرومانية والمغربية، اللتان انخفض عدد أفرادهما بأكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص.

٢- المؤشرات الاقتصادية

٦- شهد الاقتصاد الإسباني في العقود الأخيرة تحولاً غير مسبوق لم يقتصر أثره على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد فحسب، بل امتد أيضاً إلى الدور الذي تؤديه السياسة الاقتصادية في البلد. فقد تحولت إسبانيا من نظام اقتصادي موروث عن سياسة الاكتفاء القومي الصارم التي ظلت منغمسة فيها حتى الستينات من القرن الماضي ومنتسم بدرجة عالية من التدخلات الحكومية وانعدام الاندماج تقريباً في محيطه، إلى نظام يشكل جزءاً من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يمثل أكثر مراحل التكامل الاقتصادي التي نعرفها اليوم تقدماً.

٧- وكان انضمام إسبانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٨٦ حافزاً على التحرر والانفتاح على الخارج، سعياً إلى زيادة فعالية أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

كما استُهلّت عملية إصلاح مهمة للنظام الاقتصادي هدفت إلى إحراز تقدم في مجال تحديث الأسواق بتحسين عملها وتيسير اندماجها في الدوائر الأوروبية أولاً ثم العالمية. ومن جهة أخرى، فقد قطاع الزراعة وزنه الاقتصادي، حسبما يتبيّن من حالات التراجع الملحوظة التي اعترت إسهامه في مجالي الإنتاج الوطني والعمالة الوطنية على حد سواء. وشهد قطاع الصناعة أيضاً انخفاضاً في وزنه الاقتصادي لصالح توسع ملحوظ في قطاع الخدمات، الذي يمثل حالياً نسبة تناهز ٦٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني. كما شهد النظام المالي تغييرات استثنائية حقاً. ويدل على ذلك ما أبدته المصارف الإسبانية الكبرى من دينامية ملحوظة في الأسواق الدولية، بزيادة مستوى وجودها في بلدان أخرى، حيث تتمكن بفضل كفاءتها الحفاظ على أوضاع تنافسية عالية المستوى بالمقارنة مع جهات أخرى عاملة في هذا القطاع.

٨- وترجع بداية هذه التغييرات، إذا ما تجاوزنا الانفتاح الذي بدأ باعتماد خطة الاستقرار في عام ١٩٥٩، إلى اتفاقات مونكلوا، التي أبرمت في عام ١٩٧٧ من قِبل حكومة أدولفو سواريث والجهات الاجتماعية الفاعلة، بوصفها جزءاً من استراتيجية متكاملة ترمي إلى تيسير عملية تحديث الاقتصاد الإسباني والإسهام في الخروج من أزمة البترول. غير أن نشوء ضغوط جديدة فرضتها أسعار النفط الخام على الاقتصادات الغربية في ظل مشهدٍ من تديني مستويات النمو وارتفاع معدلات التضخم قيّد إلى حد كبير قدرة الإصلاحات الجديدة على تشجيع نمو الاقتصاد الإسباني. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩، اقتربت معدلات النمو من نسبة ٥ في المائة (٤,٧ في المائة) وهو متوسط المعدل السنوي لإجمالي الفترة واقتربت من ٢٠ في المائة لإجمالي فترة السنوات الأربع) بفضل قوة دينامية الطلب الداخلي بشقيه الاستثمار والاستهلاك على حدٍ سواء، وأدت إلى زيادة حجم فرص العمل زيادةً هائلة، فيما أحرز تقدم في مجال دعم الحسابات العامة. بيد أنه، نتيجةً لقوة الطلب الداخلي، أخذ نطاق الخلل الخارجي يتسع وبدأت التوترات الناجمة عن ظاهرة التضخم في الظهور.

٩- وفي عام ١٩٩٣، دخل الاقتصاد الإسباني في أزمةٍ حادة تسببت في إبطاء عملية مواءمة مستوى الدخل مع مستويات دخل الشركاء من الاتحاد الأوروبي. وأسفر ذلك عن ارتفاع معدل البطالة ارتفاعاً هائلاً، إذ بلغت نسبته حوالي ٢٥ في المائة من القوى العاملة، فيما تسارعت معدلات التضخم على نحو هائل واتسع نطاق الخلل في الحسابات العامة. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أنشئ أخيراً الاتحاد النقدي الأوروبي بأحد عشر بلداً عضواً. ومما لا شك فيه، كان الأثر الأكثر مباشرةً لإنشاء العملة المشتركة تبلور مفهوم جديد للسياسة النقدية، التي ظلت كاختصاص خاضعة بلا رجعة للمصرف المركزي الأوروبي، ففقد مصرف إسبانيا بذلك استقلالته المباشرة فيما يتعلق برسم استراتيجية السياسة النقدية.

١٠- وقد هيأ انضمام إسبانيا إلى منطقة اليورو في موجة الانضمام الأولى مناحاً من الثقة عزّزته أيضاً عوامل أخرى خارجية إلى حد ما، لكنها بلا شك إيجابية من أجل توطيد دينامية الاقتصاد وإطالة أمد الطور التوسّعي من دورة حياته الذي لا يزال الاقتصاد الإسباني يتمتع به

اليوم. فبالفعل، أدى تثبيت سعر صرفٍ لدخول منطقة اليورو مواتٍ لإسبانيا (من حيث مدى تحسّينه الواضح للقدرة التنافسية للمنتجات الإسبانية وبالتالي حفزه للصادرات)، إلى جانب انخفاض معدلات الفائدة انخفاضاً جلياً نتيجة لعملية التقارب والالتزام بنظام الميزانية، إلى حفز النمو خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي والجزء الأول من العقد الأول من الألفية الجديدة، ما أتاح تحقيق تقدم هام في عملية التقارب مع مستويات معيشة الشركاء من الاتحاد الأوروبي.

١١- ويشكّل البرنامج الوطني للإصلاح، الذي اعتمده المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المرجع الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة على المدى المتوسط، والتي حددت كهدف استراتيجي تحقيق المواءمة التامة مع دول الاتحاد الأوروبي في مستوى الدخل في عام ٢٠١٠. وقد تحقق هذا الهدف بالفعل في عام ٢٠٠٦، كما تعكس البيانات الصادرة عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

١٢- وفضلاً عن ذلك، كان لوصول أرصدة هيكلية من ميزانيات الاتحاد الأوروبي وهو وصول مهم، ولتدفقات الهجرة على البلد دور إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتهيئة فرص العمل وتوطيد الاقتصاد الكلي، على نحو أسفر عن اتجاه العجز العام نحو الانخفاض والتخفيف من حدة معدلات التضخم. وإبان هذه الفترة، شُرع أيضاً في إجراء إصلاحات متنوعة فيما يتعلق بأسواق العمل والسلع وعوامل الإنتاج. وقد امتد الطور التصاعدي من دورة حياة الاقتصاد الإسباني إلى أكثر من ١٣ عاماً، ليؤدي دينامية هائلة، بخلاف ما كان يجري في معظم البلدان الأوروبية، حيث حال ضعف حركة الطلب دون بلوغ مستويات نمو أكثر متانة، على الرغم من الطابع التوسعي الذي اتسمت به السياسة النقدية.

١٣- ونتيجةً للعوامل المبينة آنفاً، امتازت إسبانيا منذ عام ١٩٩٩ بفارق نمو تراكمي ملحوظ مقارنةً ببلدان منطقة اليورو، يبلغ متوسطه ١,٤ نقطة مئوية. وأثمر ازدياد النمو هذا تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسبانيا بالفعل متوسط نسبته في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين وتقدّم إسبانيا حتى بلوغها نسبة ٩٥,٥ في المائة من متوسط منطقة اليورو. وفي هذه السنوات الأخيرة، جاء نمو الاقتصاد الإسباني مدفوعاً أساساً بدينامية الطلب الداخلي، ولا سيما بدينامية شقّيه وهما الاستهلاك والاستثمار في مجال البناء. وتهدف السياسة الاقتصادية المعتمدة إلى إكساب الاستثمار في السلع الإنتاجية أهميةً أكبر تسمح بتعزيز نوعية النمو خلال الأعوام المقبلة.

١٤- وقد أسهمت عوامل شتى في العجز التجاري في البلد، من قبيل انخفاض مستويات الطلب المحلي وانخفاض الأسعار الدولية للبترو في الأشهر الأخيرة والحفاظ على نمو الصادرات، على الرغم من ركود الاقتصادات الأوروبية في البلدان الرئيسية في منطقة اليورو. وبهذا، تحوّل اتجاه القطاع الخارجي من طرح ٠,٢ نقطة من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى الإسهام بإضافة ٠,٨ نقطة إليه في الربع الثالث من العام نفسه.

الاقتصاد الإسباني حالياً: الهيكل الاقتصادي بحسب القطاعات

١٥- خلال العقود الأربعة الماضية، تفاوت الوزن النسبي لقطاعات الاقتصاد تفاوتاً جوهرياً، إذ نما قطاع الخدمات نمواً ملموساً على حساب باقي القطاعات. وهكذا، كان إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة في عام ١٩٩٥ يمثل ٢٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بلغ وزنه في عام ٢٠١٣ نسبة ١٥,٩ في المائة. وتراجعت الأهمية النسبية لقطاع البناء بشكل كبير، فبعد أن مثل وزنه ٨,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ بلغ نسبة ١٢,٦ في المائة منه في عام ٢٠٠٦ ليشهد بعد ذلك تراجعاً جعل نسبته ٧,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. أما قطاع الخدمات، فقد شهد ارتفاعاً في الفترة المذكورة بلغ ٦,٧ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (من ٥٩,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣).

قطاع الصناعة

١٦- وفقاً للدراسة الاستقصائية الصناعية للمؤسسات، تجاوزت القيمة المضافة لقطاع الصناعة ١٢٥ ٠٠٠ مليون يورو في عام ٢٠١٢، بحجم توظيف بلغ ٢٧٢ ٩٢٢ شخصاً. ويصل حجم الاستثمارات الصناعية إلى ١٨٤ ٢١ مليون يورو. إذ بلغ هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٠ مستويات إنتاجية متنامية فاقت مجموع قطاعات الاقتصاد (وفقاً لسجل الحسابات الوطنية). وقد توقف هذا الاتجاه المتنامي لأول مرة في عام ٢٠٠٨، لما أدى الانخفاض الحاد في إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة إلى خفض مستوى إنتاجية القطاع إلى ما دون مستويات إنتاجية مجموع قطاعات الاقتصاد. بيد أنه منذ عام ٢٠١٠، بدأ مستوى إنتاجية القطاع في النمو ليتجاوز مستوى إنتاجية مجموع قطاعات الاقتصاد محققاً نسبة نمو بلغت ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ (في مقابل ٢,٦ في المائة من مجموع قطاعات الاقتصاد). وفيما يتعلق بالمستويات، فاق مستوى إنتاجية القطاع الصناعي مستوى مجموع قطاعات الاقتصاد على مدى مجمل السلسلة المحتسبة إذ بلغ ٧٨,٣ ألف يورو في عام ٢٠١٣، بالنسبة للوظائف بدوام كامل في مقابل ٦٤,٥ لمجموع قطاعات الاقتصاد.

١٧- ولدى تحليل هيكل المؤسسات الصناعية من حيث حجم المؤسسات (أي بحسب عدد العاملين)، يُلاحظ أن المؤسسات التي يزيد عدد موظفيها على ٢٥٠ موظفاً قد أنجزت في عام ٢٠١٢ ما يعادل نسبة ٥٣,٣ في المائة من رقم معاملات القطاع برمته، فيما بلغ وزنه في مجال التوظيف ٣٢ في المائة.

١٨- وكانت أكثر فروع الصناعة إسهاماً في رقم المعاملات الإجمالي في عام ٢٠١٢ هي الصناعات الغذائية (١٥,١ في المائة) وإنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها (١٢,٨ في المائة) وصناعة النفط (١٠,٢ في المائة). وفي مجال العمالة، تمثلت الأنشطة التي وفرت فرص العمل لأكبر عدد من الأشخاص في الصناعات الغذائية (١٦,٠ في المائة) وصناعة المنتجات المعدنية باستثناء الآلات والمعدات (١١,٦ في المائة) وصناعة المركبات ذات المحركات (٧,٠ في المائة).

قطاع الطاقة

١٩- ارتفع مستوى إنتاج الطاقة الأولية في إسبانيا إلى ٣٣ ٧٥٠ كيلوطن من المكافئ النفطي في عام ٢٠١٣. وبحسب مصادر الطاقة، استمدّ البلد معظم إنتاج الطاقة الأولية في عام ٢٠١٣ من الطاقة النووية (٤٣,٨ في المائة)، وتلتها بفارق كبير الطاقة الريحية والطاقة الشمسية (٢٢,٧ في المائة)، وطاقة الكتلة الأحيائية والنفايات القابلة للتحلل (١٧,٨ في المائة) والطاقة المائية (٩,٤ في المائة). وبلغ إنتاج النفط والغاز الطبيعي مجتمعين نسبة ١,٢ في المائة.

٢٠- وارتفع مستوى استهلاك الطاقة الأولية في إسبانيا إلى ١٢١ ١١٩ كيلوطن من المكافئ النفطي في عام ٢٠١٣، ومصادرهما الرئيسية هي تلك المستمدة من الوقود الأحفوري: النفط (٤٣,٧ في المائة)، والغاز الطبيعي (٢١,٥ في المائة) والكربون (٨,٧٥ في المائة)، وساهمت الطاقات المتجددة بنسبة ١٤,٣ في المائة والطاقة النووية بنسبة ٢١,٥ في المائة. وبلغ صافي استيراد وتصدير الكهرباء -٥٧٩ كيلوطن من المكافئ النفطي (-٥,٥ في المائة).

٢١- وفيما يتعلق بالإنتاج الخام للكهرباء في عام ٢٠١٣، فقد بلغ ٢٨٢ ٢٥٨ جيغاواط وُلدت نسبة ٤٠,٤ في المائة منه من مصادر الطاقات المتجددة، و١٩,٩ في المائة من الطاقة النووية، و١٤,٦ في المائة من الكربون، و٢٠,٠ في المائة من الغاز الطبيعي، و٤,٩ في المائة من المنتجات النفطية و٠,٣ في المائة من مصادر أخرى. وبلغ صافي الطلب على الكهرباء في إسبانيا ١٩٧ ٢٦٢ جيغاواط والرصيد الصافي للاستيراد والتصدير -٦ ٧٣١ جيغاواط.

قطاع البناء

٢٢- كان قطاع البناء خلال بضع سنوات أكثر قطاعات الاقتصاد الإسباني دينامية، إذ بلغ إجمالي قيمته المضافة في عام ٢٠٠٦ نسبة ١٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ ذلك الحين، بدأ وزن قطاع البناء في الاقتصاد الإسباني في التراجع إلى ما دون ٦,٨ في المائة (في سلسلة المحاسبة الوطنية) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وبالموازاة مع ذلك، شهد الاستثمار في قطاع البناء انخفاضاً حاداً خلال السنوات الأخيرة إذ تراجعت نسبته من ٢٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٣ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وكان لتراجع هذا القطاع أثر واضح على حجم العمالة، حيث بلغ عدد العاملين فيه نسبة ٥,٦ في المائة من إجمالي العمالة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، وفقاً للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، بعد أن بلغ نسبة فاقت ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. وشهدت إنتاجية قطاع البناء تغيرات كبيرة خلال العقد الأخير ومعدلات نمو ضعيفة جداً أو سلبية خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٧ ومعدلات ثنائية الرقم في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بفعل الانخفاض الحاد في حجم العمالة في قطاع البناء في دَينك العامين (-١١,٥ في المائة و-١٦,٢٤ في المائة على التوالي بالنسبة للوظائف بدوام كامل). وفي عام ٢٠١٣، ارتفع معدل إنتاجية قطاع البناء بأقل من عُشر معدل إنتاجية مجمل قطاعات الاقتصاد (٤,٦ في المائة

مقابل ٤,٧ في المائة)، مع أن مستواه باليورو الجاري لا يزال يفوق مستوى مجمل قطاعات الاقتصاد (٧٤,٩ ألف يورو بالنسبة للوظائف بدوام كامل مقابل ٦٤,٥).

قطاع الخدمات

٢٣- أخذ قطاع الخدمات، من جانبه، يكتسب وزناً اقتصادياً حتى شكّل نسبة ٦٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. ووفقاً للدراسة الاستقصائية السنوية للخدمات، تراجع، في عام ٢٠١٢، رقم معاملات القطاع بنسبة ٢,٩ في المائة، إذ بلغ ٢٠٢ ٤١٩. وبحسب مجموعات الأنشطة، يشكل النقل والتخزين النشاط الأكثر وزناً في إجمالي رقم المعاملات (٢٣,٤ في المائة)، يليه نشاط المعلومات والاتصالات والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (١٨,٣ في المائة و ١٧,١ في المائة على التوالي). وتحتل السياحة والقطاعات المرتبطة بها مكانة مميزة نظراً لتأثيرها على الاقتصاد والعمالة. وفي عام ٢٠١٣، استقبلت إسبانيا أكثر من ٦٠ مليون سائح، مشكلة بذلك ثالث بلد في العالم من حيث توافد السياح والثاني من حيث المداخيل. وتحتضن إسبانيا مقر المنظمة العالمية للسياحة، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

٢٤- وقد تُرحم هذا التراجع إلى انخفاض قليل في عدد العمال، بلغ -١,٩ في المائة. وبحسب مجموعات الأنشطة، فأكبرها من حيث عدد العمال هو قطاع الفنادق (٢٢,٨ في المائة)، تليه الأنشطة الإدارية والخدمات المساعدة والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (٢٢,٢ في المائة و ١٧,٤ في المائة على التوالي).

٢٥- ووفقاً لنظام الحسابات الوطنية، لا تزال مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي مناصب العمل أكبر من مساهمته في إجمالي القيمة المضافة. وبالتالي، ففي عام ٢٠١٣، شكل عدد الوظائف بدوام كامل في قطاع الخدمات ٧٦,٣ في المائة من هذه الوظائف في مجمل قطاعات الاقتصاد، أي بزيادة ١٢,٤ نقطة مئوية بالمقارنة مع عام ١٩٩٥. وتُرحم هذا التفاوت في نمو كل من إجمالي القيمة المضافة وحجم العمالة إلى نمو يقل عن معدل إنتاجية هذا القطاع بالمقارنة مع إنتاجية مجمل قطاعات الاقتصاد على مدى مجموع السلسلة (باستثناء أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠). بيد أن هذا النمو الكبير اقترن بمستوى من إنتاجية قطاع الخدمات أدنى من مستوى مجمل قطاعات الاقتصاد (٥٥,٧ مقابل ٦٤,٥ ألف يورو بالنسبة للوظائف بدوام كامل).

٣- المؤشرات الاجتماعية

سوق العمل والجهات الاجتماعية الفاعلة والتضافر الاجتماعي

٢٦- في مجال الحوار الاجتماعي، توصلت الحكومة والجهات الاجتماعية الفاعلة إلى اتفاقات مهمة خلال السنوات الأخيرة، ومنها، في مجال العمالة، الاتفاق الثلاثي الأطراف بشأن التسوية المستقلة لمنازعات العمل، واتفاق المساهمة للعاملين بدوام جزئي أو عملية الحوار الاجتماعي

الجارية حالياً لإعداد الاتفاق الخامس للنظام الفرعي للتدريب المهني من أجل التوظيف. وفضلاً عن ذلك، تقوم الحكومة بمشاورات منتظمة مع الجهات الاجتماعية الفاعلة لدى رسم سياساتها، كما هو الشأن، على سبيل المثال، في خطة وضع نظام لضمان توظيف الشباب أو في استراتيجية تطوير المشاريع وتوظيف الشباب.

٢٧- والجهات الاجتماعية الفاعلة الأكثر تمثيلاً في إسبانيا هي الاتحاد الإسباني لمنظمات أصحاب الأعمال والاتحاد الإسباني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويمثلان أرباب العمل، واتحاد نقابات العمال والاتحاد العام للعمال، ويمثلان العمال.

٢٨- ويمر سوق العمل في إسبانيا حالياً بمرحلة تعاف عقب الانهيار الشديد الذي أوصل معدل البطالة إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ويرجع هذا الوضع الحساس لسوق العمل إلى أسباب ذات طابع ظرفي وهيكلية على حد سواء. وبالفعل، اجتازت اقتصادات أخرى مرحلة كساد اقتصادي مشابه دون أن تعاني من فقدان فرص العمل بهذا المستوى المرتفع. وبالتالي، فالوضع الراهن لسوق العمل هو أيضاً نتيجة لأداء سوق العمل في حد ذاته، الذي أدى افتقاره إلى المرونة أمام الاضطرابات السلبية إلى زيادة كبيرة في تأثير الأزمة على قطاع العمالة.

٢٩- وفي أواخر عام ٢٠١٣، أبدى سوق العمل بوادر استقرار بشكل عام. ووفقاً للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة التي أجراها المعهد الوطني للإحصاءات، استطاع الاقتصاد الإسباني خلق فرص للعمل الموسمي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. وتؤكد بيانات الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة الاتجاه الذي رسمه القياسان الآخريان الأكثر استعمالاً لتحليل الوضع الاقتصادي: فخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، سجلت البيانات الموسمية المتعلقة بالبطالة المسجلة والمنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي تراجعاً وارتفاعاً على التوالي. والعوامل الرئيسية التي تبرر ذلك هي تحسن النشاط الاقتصادي، إذ يُتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة ٠,٧ في المائة، والأداء الأكثر مرونة لسوق العمل، الذي سيكون مهياً أكثر من ذي قبل لتحويل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى فرص للعمل. ويُؤمل، بصفة خاصة، أن تتيح المرونة المعتمدة في سياسة إصلاح سوق العمل لعام ٢٠١٢ للاقتصاد خلق فرص للعمل مع معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي تقل بشكل ملموس عن النسبة التقليدية المحددة بنسبة ٢ في المائة التي صارت ملحوظة في إسبانيا. كما ستساهم مجمل الإجراءات المتخذة في مجال سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة في استرجاع الوظائف والتشغيل في سوق العمل.

٣٠- وفي هذا السياق، اعتمدت الحكومة إصلاحاً طموحاً وجذرياً بهدف وقف انهيار قطاع العمل واستحداث فرص العمل على وجه السرعة. وفي إطار هجرة اليد العاملة بالتحديد، أُنجز خلال عام ٢٠١٢ تشخيص لهجرة اليد العاملة المؤهلة وسياسة استقطاب المستثمرين إلى إسبانيا. وأظهر هذا التشخيص ضرورة منح النظام المرونة اللازمة للاقتصاد الإسباني ومواءمته مع الشروط المطلوبة لمنح مؤسسات الأعمال التجارية طابعاً دولياً. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتمد قانون دعم أصحاب المشاريع ومنحه طابعاً دولياً، ويتضمن نصه فرعاً بعنوان "حركة

التنقل الدولي" يهدف، على وجه التحديد، إلى تيسير دخول المستثمرين والأيدي العاملة المؤهلة إلى إسبانيا ومكوئها بها، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال منح مؤسسات الأعمال التجارية الإسبانية طابعاً دولياً، وبالتالي تعزيز عملية استحداث فرص العمل. وباختصار، يسعى النظام المذكور إلى مواءمة المنظور التقليدي المعتمد في مجال هجرة الأيدي العاملة والأمن مع منظور جديد لدعم التجارة الدولية. ويستند النظام الجديد إلى مفهوم سياسة الهجرة باعتبارها عنصراً من عناصر القدرة على المنافسة يساهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لإسبانيا. وقد اختار المشرع إعداد قانون خاص، يرمي إلى تيسير دخول مجموعات محددة من الأجانب من قبيل المستثمرين، وأصحاب المشاريع، والمهنيين ذوي الكفاءة العالية، والباحثين، والعاملين في المجال العلمي أو التقني، وأساتذة الجامعات ومعاهد التجارة، أو أولئك الذين ينتقلون إلى إسبانيا في إطار العلاقات المتصلة بالعمل أو المهنة أو التدريب المهني القائمة مع مؤسسات أعمال تجارية مقارها في إسبانيا أو في بلد آخر.

٣١- وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وافق مجلس الوزراء على إنشاء صندوق تمويل المدفوعات للموردين، بوصفه آلية لتحصيل الديون المستحقة على الإدارة. وبالإضافة إلى تسديد الديون التجارية لمؤسسات الأعمال التجارية المحلية وأقاليم الحكم الذاتي، استلزمت خطة تمويل المدفوعات للموردين ضخ سيولة مهمة في قطاع الاقتصاد الإنتاجي. وكانت هذه الآلية بمثابة مفتاح لحفز أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية وتفاقم انهيار قطاع العمل، بتفديمتها السيولة بشكل مباشر للجهات الأمس حاجة إليها، استفادت منها الشركات التي تقدم خدمات للكيانات المحلية ولأقاليم الحكم الذاتي، والتي استطاعت أن تحصل بمرونة مستحقاتها المتأخرة الدفع. وقد مكنتها هذه السيولة من مواصلة نشاطها أو استعادته.

٣٢- وبموجب المرسوم الملكي بقانون رقم ٢١/٢٠١٢، المؤرخ ١٣ تموز/يوليه، المتعلق بتدابير توفير السيولة للإدارات العامة وللمؤسسات القطاع المالي، على ضوء ما ينص عليه الحكم الإضافي الأول من القانون الأساسي رقم ٢/٢٠١٢، المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل، المتعلق باستقرار الميزانية والاستدامة المالية، أنشئ صندوق السيولة المستقل، وهو آلية دعم مؤقت وطوعي لتوفير السيولة لأقاليم الحكم الذاتي، أتاحت تخفيف حدة احتياجات أقاليم الحكم الذاتي من التمويل ومشاكلها المتعلقة بالحصول على الائتمانات، خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وفي الوقت ذاته، تحسين مستوى تحقيق الأهداف الرامية إلى تعزيز الوضع المالي من خلال توفير التمويل بأقل تكلفة. وأفضت السيولة التي أتاحتها خطة تمويل مدفوعات الموردين وصندوق السيولة المستقل منذ عام ٢٠١٢ في الجانب الخاص بالدفع المباشر للموردين إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة قياساً إلى المرحلة الأولية وتعزيز فرص العمل بإنقاذ أو إيجاد ٤٠٠.٠٠٠ منصب، على المدى المتوسط، قياساً إلى سيناريو حال من هذه الإجراءات.

٣٣- وبلغ مجموع القوى العاملة في إسبانيا ٥٠٠ ٩٩٣ ٢٢ عامل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، وبذلك بلغ معدل القوى العاملة من السكان المتراوحة أعمارهم بين ١٦

و ٦٤ عاماً ٧٣,٩ في المائة. ورغم أن الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة بات تصاعدياً على الدوام، فقد شجعت الأزمة الاقتصادية وأزمة قطاع العمل الراهنتان على حدوث ركود فعلي فيما يتعلق بزيادة عدد السكان العاملين. بيد أن سلوك الرجل والمرأة متباين جداً في سياق الأزمة. فبينما يعكس معدل القوى العاملة انخفاضاً تدريجياً في عدد الرجال اعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، تواصل ارتفاعه بالنسبة للنساء حتى بلغ ٦٥,٧ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. أما عن معدل القوة العاملة الأجنبية، فقد بلغ ٧٦,٦ في المائة بالنسبة للسكان في سن ١٦ عاماً فما فوق، ولم يبدأ في الانخفاض إلا اعتباراً من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

٣٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد الأجانب المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي ٣٠٦ ٥٤٣ ١ شخصاً، ما يعكس ارتفاعاً بالمقارنة مع الرقم المسجل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الذي بلغ ٤٦٥ ١٣٢ ١ شخصاً. وكانت السياسة التقليدية لإسبانيا في مجال الهجرة تربط وصول المهاجرين بالقدرة الاستيعابية لسوق العمل. وينعكس ذلك في ارتفاع عدد عقود العمل المبرمة مع المهاجرين من بلدانهم الأصلية، فبينما بلغ عدد الأجانب القادمين إلى إسبانيا ٢٠٤ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٦، ووصل أوجه في عام ٢٠٠٧ بتسجيل ٢٥٠ ٠٠٠ أجنبي، أخذ عددهم في التراجع تدريجياً اعتباراً من عام ٢٠٠٩، حيث جرى التعاقد مع ٣٠٢١ أجنبياً في عام ٢٠١٢.

٣٥- وتشارك وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال الأمانة العامة لشؤون النزوح والهجرة، في لجنة العمل الثلاثية، وهي هيئة للحوار الدائم في مجال إدارة تدفقات الهجرة، بين الإدارة العامة للدولة ومنظمات النقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال الأكثر تمثيلاً على الصعيد الحكومي. والهدف من مشاركة الجهات الاجتماعية الفاعلة في الإجراءات هو تمكين سياسة إدارة تدفقات الهجرة، على نحو أكثر فعالية، من تحقيق الغاية المتمثلة في سد احتياجات قطاع العمل التي لا يستطيع تلبيتها العمال المقيمون، وفقاً للقانون، في مجالي الهجرة والعمل على حد سواء مع الحرص على ضمان حقوق العمال المحليين والأجانب.

الصحة والسياسة الاجتماعية

٣٦- يُقرّ الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ حق المواطنين كافة في الحماية الصحية الفعالة وفي الحصول على رعاية صحية تتسم بالإنصاف والكفاءة وبأجود نوعية ممكنة. ويشكّل هذان الحكمان، الواردان في المواد ٤١ و٤٣ و٤٩ و٥١، تقدماً اجتماعياً كبيراً، ذلك أنهما يعترفان بالحق في الرعاية الصحية بوصفه حقاً عاماً وموضوعياً وشخصياً وغير قائم على دفع اشتراكات، ويكفلان لكل مواطن المساواة في التمتع بمضمون هذا الحق، دون تمييز من أي نوع، وإمكانية الاستفادة المنصفة من مضمون هذه الخدمة المادي على حد سواء. كما ينص الدستور على توزيع الاختصاصات بين الإدارة العامة للدولة وأقاليم الحكم الذاتي. وتنفيذاً للولايات الواردة في الدستور، شُرع في عام ١٩٧٩ في نقل الاختصاصات المتعلقة بمجال الصحة والسلامة (الصحة

العامة) إلى أقاليم الحكم الذاتي، وتواصل نقل هذه الاختصاصات إليها طوال السنوات اللاحقة. وفي الوقت الراهن، حصلت جميع أقاليم الحكم الذاتي ومدينتا سبتة ومليلة المتمتعان بالحكم الذاتي على هذه الاختصاصات. ومن جانب آخر، فإن عملية تحقيق لا مركزية اختصاصات إدارة الخدمات الصحية التي يديرها معهد الصحة الوطني، التي بدأت في عام ١٩٨١ بنقل هذه الاختصاصات إلى إقليم كاتالونيا المتمتع بالحكم الذاتي، أخذت تمتد في المقام الأول إلى الأندلس وإقليم الباسك وإقليم بالينثيا وغاليشيا ونابارًا وجزر الكناري، في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤، ثم امتدت لاحقاً إلى سائر أقاليم الدولة، وانتهت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ببقاء إدارة الخدمات الصحية في مدينتي سبتة ومليلة المتمتعين بالحكم الذاتي منوطاً بالإدارة العامة للدولة، من خلال المعهد الوطني لإدارة الشؤون الصحية. ويشكل تولي أقاليم الحكم الذاتي هذه الاختصاصات سبيلاً لتقريب إدارة خدمات الرعاية الصحية إلى المواطن. وتمثل الخبرة المستقاة من العلاقة بين الدولة وأقاليم الحكم الذاتي في مجال الحماية الصحية والممارسة العملية لهذه العلاقة مرجعين مهمين لتعزيز الاتساق داخل دولة أقاليم الحكم الذاتي. وتهدف الجهود المشتركة التي تبذلها في هذا الصدد جميع الأقاليم المكوّنة للدولة إلى احتفاظ نظام الصحة الوطني بجموية مشتركة ومراعاته مبادئ الوحدة والحكم الذاتي والتكافل الدستورية التي تقوم على أساسها دولة أقاليم الحكم الذاتي. وفي السياق الراهن لتحقيق اللامركزية التامة للاختصاصات الصحية، الذي تحدد في إطاره أقاليم الحكم الذاتي كيفية تنظيم الخدمات الصحية أو تقديمها، تتكلف وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة باقتراح وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الصحة، وبالتخطيط والمساعدة الصحية والاستهلاك، فضلاً عن ممارسة اختصاصات الإدارة العامة للدولة لكفالة حق المواطنين في الحماية الصحية. وتضطلع الوزارة، في إطار مهامها، بتنسيق أعمال نظام الصحة الوطني ورسم الاستراتيجيات العامة لمعايير الإنصاف والجودة والكفاءة، لتعمل بذلك كأداة تعاون أساسية تيسر المبادرات الإقليمية.

٣٧- وعلى النحو الوارد في المادة ٦٩ من القانون رقم ٢٠٠٣/١٦، بشأن اتساق وجوده نظام الصحة الوطني، يعتبر المجلس المشترك بين الأقاليم "الهيئة الدائمة للتنسيق والتعاون والتواصل والإعلام فيما بين دوائر الصحة، وبينها وبين إدارة الدولة، ويهدف إلى تعزيز اتساق أعمال نظام الصحة الوطني من خلال الضمان الفعلي لحقوق المواطنين في مجمل الإقليم الوطني". ويشمل هذا المجلس ممثلين عن وزارة الصحة وعن المستشارين الصحيين التابعين لأقاليم الحكم الذاتي، باعتباره هيئة لتقديم الدعم العلمي والتقني لنظام الصحة الوطني. ويعكس قانون الصحة العام رقم ١٩٨٦/١٤ الولاية الدستورية، وتقع بموجبها مهمة التنسيق العام لنظام الصحة على عاتق الدولة، التي ينبغي عليها تحديد السبل الكفيلة بتيسير المعلومات المتبادلة، والتجانس التقني والعمل المشترك الذي من شأنه أن يحقق التكامل بين الأعمال الجزئية المنجزة في إطار نظام الصحة الوطني في مجمله. وفضلاً عن ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار معايير التنسيق العام لنظام الصحة، التي اعتمدها المجلس المشترك بين الأقاليم التابع لنظام الصحة الوطني، لدى إعداد الخطة المتكاملة للصحة، وهي الوثيقة التي ينبغي أن تتضمن خطط كل من الدولة وأقاليم الحكم

الذاتي والخطط المشتركة بينهما في مجال الصحة ومصادر تمويلها. وينبغي تقديم هذه الخطة إلى المجلس المشترك بين الأقاليم التابع لنظام الصحة الوطني. كما ينص القانون العام للصحة على إنشاء مجالس ولجان تقنية مشتركة بين الدولة وأقاليم الحكم الذاتي، وإبرام اتفاقات وإعداد برامج مشتركة قد يتطلبها تحقيق أكبر فعالية ومردودية للدوائر الصحية. ويحدد الفصل الثاني من القانون المذكور، في المواد من ٣٨ إلى ٤٣، اختصاصات كل من الإدارات العامة وأقاليم الحكم الذاتي والمؤسسات المحلية. والاختصاصات الحصرية للإدارة العامة للدولة هي: إدارة نظام الصحة الخارجي والعلاقات والاتفاقات الدولية في مجال الصحة؛ ووضع أسس نظام الصحة والتنسيق العام لأعماله؛ وسن التشريعات المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية؛ ومنح شهادات الدراسات العليا المهنية وإصدارها ومعادلتها.

٣٨- وفي هذا السياق، تضطلع وزارة الصحة، من خلال الأمانة العامة للصحة والاستهلاك التابعة لها، بالمهام المتعلقة بالصحة العامة، والتنسيق بين الأقاليم، والتفتيش الرفيع المستوى، والتخطيط الصحي، وتنظيم مهن الصحة وإعداد السياسة المتعلقة بالمستحضرات الصيدلانية وتنفيذها، فضلاً عن المهام المتعلقة بالتمويل العام وتحديد أسعار الأدوية والمنتجات الصحية، والقيام بالأنشطة الرامية إلى نقل الابتكارات وأوجه التقدم التي تحرزها البحوث، ولا سيما في مجال العلاجات المتقدمة، إلى نظام الصحة الوطني، وإعداد سياسة الوزارة في مجال تنسيق سياسة زرع الأعضاء. كما تضطلع بمهمة وضع نظم المعلومات وحفز استراتيجيات الصحة وبرامج مراقبة الجودة في نظام الصحة الوطني، بالإضافة إلى تعزيز سياسة الاستهلاك من خلال اقتراح أنظمة، في إطار اختصاصات الدولة، يكون لها أثر إيجابي على حماية وتعزيز حقوق المستهلكين والمستعملين، وتحديد إجراءات فعالة وحفز تنفيذها من أجل حماية تلك الحقوق، والتعاون المؤسسي بين الأقاليم في هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع جمعيات المستهلكين والمستعملين وتقديم الدعم إلى مجلس المستهلكين والمستعملين.

٣٩- ويرد نظام الإجراءات التي تتيح إعمال الحق في الرعاية الصحية في مجموعة معايير تقوم مقام القوانين وهي: قانون الصحة العام (١٩٨٦)، وقانون اتساق وجودة نظام الصحة الوطني (٢٠٠٣)، وقانون ضمانات الأدوية واستخدامها الرشيد (٢٠٠٦)، والقانون العام للصحة العامة (٢٠١١)، والمرسوم الملكي بقانون المتعلق بالتدابير العاجلة لكفالة استدامة نظام الصحة الوطني وتحسين جودة وأمان خدماته (٢٠١٢).

٤٠- وتمثل الغاية الرئيسية لقانون الصحة العام، المعلنة صراحة في المادة الأولى منه، في تنظيم جميع الأعمال التي من شأنها إعمال الحق الدستوري في الحماية الصحية. ولهذا الغرض، يُنشئ القانون نظاماً وطنياً للصحة يوفر تغطية شاملة للجميع، ويمتاز بخدماته العامة العالية المستوى، ويُموّل من حساب الميزانية العامة للدولة، ويتألف من مجمل الدوائر الصحية التابعة لإدارة الدولة والدوائر الصحية التابعة لأقاليم الحكم الذاتي. وقد شكّل اعتماد قانون الصحة العام تحولاً مهماً في مشهد قطاع الصحة الإسباني، بجمعه في جهاز واحد جميع موارد الصحة

والرعاية الصحية العامة القائمة، على أساس موارد الضمان الاجتماعي، ودبجه السياسات والأنشطة المتعلقة بتعزيز مستوى الصحة والوقاية من الأمراض بالخدمات الطبية والصيدلانية. وبانتهاء عملية نقل الاختصاصات الصحية إلى جميع أقاليم الحكم الذاتي، لزم إكمال الإطار القانوني باعتماد القانون رقم ١٦/٢٠٠٣، المؤرخ ٢٨ أيار/مايو، المتعلق باتساق وجودة نظام الصحة الوطني، الذي يحدد إجراءات للتنسيق والتعاون تتخذها إدارات الصحة العامة بوصفها سبيلاً لكفالة حق المواطنين في الحماية الصحية، بهدف مشترك هو ضمان الإنصاف في الاستفادة من الخدمات المقدمة وضمان جودتها ومشاركة المواطنين في هذا السياق. وفضلاً عن ذلك، يهدف قانون الصحة العام، رقم ٣٣/٢٠١١، المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، إلى إرساء الأسس التي تضمن للمواطنين الحصول على أحسن مستوى ممكن من الرعاية الصحية والحفاظ عليه وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج وتقديم خدمات، وبشكل عام جميع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العامة ومؤسسات الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني بغرض تطوير العمليات والعوامل الأكثر تأثيراً على قطاع الصحة، وبالتالي، الوقاية من الأمراض وحماية وتعزيز صحة المواطنين، أفراداً وجماعات على حد سواء.

٤١- ويسعى المرسوم الملكي بقانون، رقم ١٦/٢٠١٢، المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل، المتعلق بالتدابير العاجلة لكفالة استدامة نظام الصحة الوطني وتحسين جودة وأمان خدماته، والقواعد التي تخول تطويره اللاحق، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان حق المواطنين في الحماية الصحية، بمواصلة تعزيز مبدأ التغطية الشاملة؛
- ضمان المساواة بين جميع المواطنين والإنصاف في الاستفادة من الخدمات التي تتيحها مجموعة الخدمات المشتركة؛
- الحرص على ضمان الجودة في الرعاية؛
- ضمان مجانية الخدمات والمساواة في الحقوق الصحية في جميع أقاليم الحكم الذاتي؛
- تعزيز حصول المرضى على أفضل رعاية صحية، من خلال توفير الرعاية المستمرة اللازمة (إدماج الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة)؛
- زيادة مستوى الفعالية في إدارة هذه الخدمات؛
- زيادة مستوى الاتساق والتعاون بين الدوائر المستقلة المكوّنة لنظام الصحة الوطني لصالح المرضى؛
- ضمان استدامة النظام الصحي العام؛
- المضي قدماً في مواءمة القوانين المنظمة للمساعدة الصحية مع معايير الاتحاد الأوروبي؛
- تعزيز تنمية المهارات المهنية لموظفي قطاع الصحة.

٤٢ - وتمتاز الخدمات الصحية الأولية - أي الرعاية الأولية - بسهولة الاستفادة منها وبكفاية قدرتها على تقديم الحلول التقنية بما يمكنها من معالجة مشاكل الصحة الشائعة الظهور على نحو شامل. أما المستوى الثاني - أي الرعاية المتخصصة - فتتوافر له الوسائل التشخيصية و/أو العلاجية الأكثر تعقيداً وتكلفةً داخل النظام، الذي ينخفض مستوى كفاءته انخفاضاً كبيراً إن لم تتوفر هذه الوسائل التي يمكن الاستفادة منها، في المقام الأول، بتوجيه أطباء الرعاية الأولية. ويضع نظام الرعاية الأولية في متناول السكان مجموعة من الخدمات الأساسية في ١٥ دقيقة من الزمن في المتوسط من أي محل إقامة. وتشكل مراكز الصحة أجهزة الرعاية الصحية الرئيسية، حيث تعمل فرق متعددة التخصصات تتألف من أطباء للأسرة وأخصائيين في طب الأطفال وعاملين في التمريض وموظفين إداريين، كما يمكن أن تضم أخصائيين اجتماعيين وقابلات وأخصائيين في العلاج الطبيعي. وبالنظر إلى توفر خدمات هذا المستوى في قلب المجتمع، فقد أسندت إليه مهمتا تعزيز مستوى الصحة والوقاية من الأمراض. ويتجلى أقصى تعبير عن سهولة الاستفادة من خدمات الرعاية الأولية وتحقق الإنصاف في ذلك في إمكانية وصول هذه الخدمات مادياً إلى منزل المواطن متى لزم الأمر.

٤٣ - أما الرعاية المتخصصة، فتقدم في المراكز التخصصية والمستشفيات، عن طريق العيادات الخارجية أو نظام الإدخال إلى المستشفى. وعقب انتهاء الاستفادة من خدماتها، يعود المريض ومعه المعلومات السريرية المتصلة بحالته مجدداً إلى طبيب الرعاية الأولية، الذي يضمن، بتوفر مجموعة البيانات المتعلقة بالتاريخ الصحي للمريض، تقديم رؤية سريرية وعلاجية شاملة له. وتسمح هذه الآلية باستمرار امتياز خدمات الرعاية بالإنصاف، بصرف النظر عن محل إقامة المريض أو ظروف استقلاله الذاتي الفردية، ذلك أن الرعاية الصحية تصل إلى منزله الشخصي. ودخل هذه المنظومة، يرتبط موقع موارد الرعاية الصحية، أساساً، بعملية تخطيط قائمة على حدود ديمغرافية جغرافية معينة، هي المناطق الصحية، التي يحددها كل إقليم من أقاليم الحكم الذاتي، مع أخذ عوامل شتى في الحسبان، لكن خصوصاً، مع مراعاة فكرة قرب الخدمات من المستفيدين. وتشمل المناطق الصحية عدداً من السكان يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة. بيد أن خصائص كل إقليم تجعل من الأقاليم مجرد معيار إرشادي فحسب.

٤٤ - وتتفرع المناطق الصحية، بدورها، إلى مناطق صحية أساسية تشكل الإطار الإقليمي لنظام الرعاية الأولية، حيث تباشر مراكز الصحة الأنشطة الصحية، وتحدد المناطق الصحية الأساسية وفقاً لدرجة تركّز السكان وخصائصهم المتعلقة بالأوبئة وموارد كل منطقة. وتتراوح التغطية السكانية لكل من المناطق الصحية الأساسية بين ٥ ٠٠٠ و ٢٥ ٠٠٠ نسمة. ويوجد في كل منطقة صحية مستشفى عام باعتباره مرجعاً لنظام الرعاية المتخصصة. وتوجد في بعض الدوائر الصحية هياكل تنظيمية وسيطة بين المناطق الصحية والمناطق الصحية الأساسية. ويغطي نظام الصحة الوطني جميع الخدمات ذات الصلة. وتشمل مجموعة الخدمات التي يقدمها هذا النظام إلى المواطنين أنشطة وقائية وتشخيصية وعلاجية وأنشطة متعلقة بإعادة التأهيل وتعزيز مستوى الصحة والحفاظ عليها.

٤٥ - وتمتاز الرعاية الصحية، الأولية والمتخصصة والمقدمة في حالة الطوارئ على حد سواء، بمجانيتها، إذ لا يُؤدَى أي مبلغ لمركز تقديم الخدمات الصحية. وتحقق الاستفادة من الخدمات الصحية العامة عن طريق البطاقة الصحية الفردية الصادرة عن كل دائرة صحية. إنها الوثيقة التي تعرف كل مواطن باعتباره مستفيداً من خدمات مجمل نظام الصحة الوطني. وأصحاب الحق، في إسبانيا، في الوقاية الصحية والرعاية الصحية على نفقة المالية العامة، من خلال نظام الصحة الوطني، هم الأشخاص الذين يستوفون أحد الشروط التالية:

- أن يكون عاملاً لحساب الغير أو لحسابه الخاص، ومنتسباً إلى نظام الضمان الاجتماعي وفي حالة نشاط مهني أو ما يشابه هذه الحالة؛
- أن يكون صاحب معاش من الضمان الاجتماعي؛
- أن يتلقى أي استحقاق دوري آخر، بما في ذلك استحقاق وإعانة البطالة؛
- أن يكون قد استنفد حقه في استحقاق أو إعانة البطالة ومسجلاً بوصفه طالباً للعمل، ولا يتمتع بتأمين من أي نوع آخر، ومقيماً في إسبانيا.

٤٦ - وفي حالة عدم استيفاء أي من الشروط السابقة الذكر، فإن الأشخاص ذوي الجنسية الإسبانية، أو جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو الجنسية السويسرية المقيمين في إسبانيا والأجانب المرخص لهم بالإقامة في الإقليم الإسباني، يمكن اعتبارهم مؤتمنين بشرط إثبات عدم تجاوز دخلهم للحد الأقصى المحدد قانوناً^(١). ويستفيد مع المؤمن، بشرط الإقامة في إسبانيا، وزوجه أو الشخص الذي تربطه به علاقة عاطفية مماثلة، والذي عليه إثبات التسجيل الرسمي لتلك العلاقة؛ كما يستفيد مع المؤمن وزوجه السابق أو المنفصل عنه بحكم قضائي ويتحمل نفقته؛ وأبناء المؤمن أو أبناء زوجه وإن كان منفصلاً عنه بحكم قضائي، أو من لهم صفة مشاهمة، أو أبناء زوجه السابق أو عشيره، الذين يتحمل المؤمن نفقتهم في كلتا الحالتين، شريطة أن يقل سنهم عن ٢٦ سنة أو تكون لديهم إعاقة ما بدرجة تساوي أو تفوق ٦٥ في المائة.

٤٧ - ويجوز لجميع الأشخاص غير المشمولين بالتأمين وغير المستفيدين منه الحصول على خدمات الرعاية الصحية بدفع مقابل للخدمة أو جزء من تكلفتها يحدد بموجب عقد خاص. ويجوز لمن لديهم تأمين مع أنظمة الضمان الاجتماعي الخاصة التي تديرها جمعية التأمين التضامني العام لموظفي الدولة المدنيين وجمعية التأمين التضامني العام لموظفي القضاء والمعهد الاجتماعي للقوات المسلحة، الاختيار بين نظام الصحة العام (نظام الصحة الوطني) أو الخاص (شركات التأمين). وينبغي تقديم الرعاية الصحية للأشخاص المسجلين في جمعيات التأمين

(١) سقف هذا الحد هو ١٠٠.٠٠٠ يورو سنوياً بموجب المادة ٢-١(ب) من المرسوم الملكي رقم ٢٠١٢/١١٩٢، المؤرخ ٣ آب/أغسطس، المنظم لصفة المؤمن والمستفيد لأغراض الرعاية الصحية في إسبانيا، على نفقة المالية العامة، عن طريق نظام الصحة الوطني.

التضامني المذكورة، الذين يجتارون الحصول على الرعاية الصحية عن طريق شركات التأمين، داخل مراكز الصحة التي تعتمد هذه الشركات؛ وفي حال حصولهم على الرعاية الصحية داخل مراكز الصحة العامة، يُطالب بتحمل التكاليف المترتبة الطرف الثالث الملزم بالدفع. ويضطلع المعهد الوطني للضمان الاجتماعي من خلال الإدارات الإقليمية التابعة له، بمهمة الاعتراف بصفة المؤمن أو المستفيد ومراقبتها، وبمجرد الاعتراف بهذه الصفة أو تلك، يجري تفعيل الحق في الرعاية الصحية من قبل إدارات الصحة المختصة، التي تسهل استفادة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية من خلال تسليم بطاقة الصحة الفردية. ويبلغ المعهد الوطني للضمان الاجتماعي إدارات الصحة بالبيانات اللازمة للتحقق في أي وقت من استمرارية توافر الظروف والشروط المطلوبة للاعتراف بالحق في الرعاية الصحية، دون ضرورة الحصول على موافقة الشخص المعني.

٤٨ - ووفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٣، يتمتع ٩٩ في المائة من سكان إسبانيا بتغطية نظام الصحة العام، فضلاً عن تمتع ١٣,٤ في المائة من السكان بتغطية مزدوجة خاصة اختيارية. وبهذا، تشمل التغطية الفعلية بنظام الصحة العام جميع المواطنين الإسبان والمقيمين الذين اكتسبوا هذا الحق بموجب اتفاقات ثنائية. وقد جاء المرسوم الملكي بقانون رقم ٢٠١٢/١٦ ليوضح ويحدد، بصورة متجانسة، حالات إمكانية الحصول على الرعاية الصحية العامة بإقرار صفتي المؤمن والمستفيد، من خلال وضع آلية فعلية بموجب القانون للاعتراف بهاتين الصفتين على قدم المساواة، تطبق على المواطنين الإسبان والأجانب المقيمين بصورة قانونية في إسبانيا، على حد سواء. وينص النظام الجديد المنصوص عليه في المرسوم الملكي بقانون رقم ٢٠١٢/١٦، من خلال تعديل المادة ٣ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢٠٠٣/١٦، المؤرخ ٢٨ أيار/مايو، المتعلق بجودة واتساق نظام الصحة الوطني، على أن الأجانب غير المسجلين وغير المرخص لهم بالإقامة في إسبانيا، يتلقون الرعاية الصحية على نفقة المالية العامة، عن طريق نظام الصحة الوطني بالطرائق التالية:

(أ) الرعاية في حالات الطوارئ الناجمة عن مرض خطير أو حادث، أيأ كان سببه، حتى منح الإذن الطبي بالخروج من المستشفى؛

(ب) الرعاية في مرحلة الحمل والولادة وما بعد الولادة؛

(ج) وفي كل الأحوال، يتلقى الأجانب دون سن الثامنة عشرة، الرعاية الصحية على قدم المساواة مع المواطنين الإسبان.

٤٩ - وتشمل مجموعة الخدمات التي يقدمها نظام الصحة الوطني إلى المواطنين أنشطة وقائية وتشخيصية وعلاجية وأنشطة متعلقة بإعادة التأهيل وتعزيز مستوى الصحة والحفاظ عليها. وحددت مجموعة الخدمات الأساسية بموجب القانون رقم ١٦٧٢٠٠٣، المتعلق باتساق وجودة نظام الصحة الوطني، والمرسوم الملكي رقم ٢٠٠٦/١٠٣٠، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر، المنظم لمجموعة الخدمات المشتركة لنظام الصحة الوطني لإجراءات تحديثها. وبعد ذلك، عدل المرسوم

الملكي بقانون رقم ٢٠١٢/١٦ مجموعة الخدمات المشتركة لنظام الصحة الوطني من خلال إدراج أنماط متعددة هي:

- مجموعة الخدمات المشتركة التكميلية لنظام الصحة الوطني، وتشمل الخدمات الصيدلانية، والتقويمية، والخدمات المتعلقة بنظام التغذية والنقل للأغراض الصحية في الحالات غير الطارئة، رهناً بوجود وصفة طبية لإجراء فحوص سريرية. وتراعى، لدى إعداد هذه المجموعة، نجاعة العلاج وكفاءته وفعالته وأمنه وفائدته، بالإضافة إلى مزايا الرعاية وأنماطها البديلة، ورعاية الفئات الأقل حماية أو المعرضة للخطر والاحتياجات الاجتماعية، وكذلك أثرها الاقتصادي ومسألة تنظيمها. وتخضع عملية إدراج تقنيات أو تكنولوجيات أو إجراءات جديدة لتقييم إلزامي ومسبق لاستخدامها في نظام الصحة الوطني، تضطلع بإنجازه الشبكة الإسبانية لوكالات تقييم تكنولوجيات الصحة وخدمات نظام الصحة الوطني؛
- مجموعة الخدمات المشتركة لنظام الصحة الوطني، وتشمل الأنشطة والخدمات أو التقنيات غير الأساسية و/أو التي تساهم في التحسن من مرض مزمن أو تساعد على ذلك؛
- مجموعة الخدمات التكميلية المتعلقة بأقاليم الحكم الذاتي ليتسنى لها إدراج تقنيات أو تكنولوجيات أو إجراءات غير واردة في مجموعتي الخدمات الأخرى، من خلال تحديد الموارد الإضافية اللازمة وإبلاغ المجلس المشترك بين الأقاليم، مع إيضاح الدوافع لذلك.

٥٠- وفيما يتعلق بالخدمة الصيدلانية، فقد عدّل المرسوم الملكي بقانون رقم ٢٠١٢/١٦ نظام إسهام المستخدم في الخدمة الصيدلانية بإقرار نموذج جديد للخدمة الصيدلانية من شأنه ضمان حصول جميع المواطنين على الأدوية اللازمة. نموذج للخدمة الصيدلانية المستدامة، من شأنه الحفاظ على مبدأ الشمولية في مجال الرعاية. وقد أدرجت ثلاثة معايير لتنظيم إسهام المستخدم (الدخل والسن ودرجة المرض)، ليحقق بذلك الإنصاف. وفي هذا الصدد، فإن الأشخاص الذين يعانون حالة ضعف شديد من قبيل العاطلين عن العمل لفترة طويلة، الذين سقط عنهم الحق في الحصول على إعانة البطالة، والذين كانوا من قبل يدفعون ٤٠ في المائة من ثمن الأدوية، أصبحوا معفيين من الدفع منذ سن المرسوم الملكي بقانون رقم ٢٠١٢/١٦. والشيء ذاته ينطبق على أصحاب الحد الأدنى من الدخل في المجتمع، والمعاشات التي لا تقوم على المساهمات وحالات مماثلة، المعفيين كذلك من الدفع، على غرار العلاجات المترتبة على حادث عمل أو مرض مهني. ومن جهة أخرى، وأيضاً منذ سن المرسوم الملكي بقانون رقم ٢٠١٢/١٦، لا يساهم المصابون بالأمراض الخطيرة والمصابون بالأمراض المزمنة إلا بنسبة منخفضة تبلغ ١٠ في المائة من أثمان الأدوية والمنتجات الصحية المتعلقة بحالاتهم، مع حد أقصى للمساهمة يجري تحديثه وفقاً لمؤشر أسعار الاستهلاك. وفضلاً عن ذلك، حُددت ثلاث فئات

للمساهمة، وفقاً للدخل، من صفر في المائة إلى ٦٠ في المائة. وتشير الأسطر السابقة إلى فئات الأشخاص المعفيين من الدفع. وتبلغ نسبة المساهمة ٤٠ في المائة بالنسبة للمستخدمين والمستفيدين الذين لا يفوق دخلهم ١٨ ٠٠٠ يورو سنوياً؛ و ٥٠ في المائة بالنسبة لأولئك الذين يتراوح دخلهم بين ١٨ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ يورو سنوياً؛ و ٦٠ في المائة بالنسبة لأولئك الذين يفوق دخلهم أو يساوي ١٠٠ ٠٠٠ يورو شهرياً. وفيما يتعلق بأصحاب معاشات الضمان الاجتماعي والمستفيدين معهم، فقد حُددت مساهمتهم في ١٠ في المائة من ثمن البيع للعموم، ما عدا أولئك الذين يفوق دخلهم أو يساوي ١٠٠ ٠٠٠ يورو المضمنة في خانة الأساس العام الخاضع للضريبة والادخار من وثيقة التصريح بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الذين ينبغي لهم أن يساهموا بنسبة ٦٠ في المائة من ثمن البيع للعموم، وفقاً للفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٥ من المادة ٩٤ مكرراً من القانون رقم ٢٩/٢٠٠٦، المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه، المتعلق بضمانات الأدوية والمنتجات الصيدلانية واستعمالها الرشيد. ويحدّد السقف الأقصى للمساهمة الشهرية تبعاً للدخل. ولا يتعدى هذا السقف ٨,٢٦ يورو شهرياً بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين يقل دخلهم عن ١٨ ٠٠٠ يورو سنوياً، و ١٨,٥٩ يورو شهرياً بالنسبة لأولئك الذين يتراوح دخلهم بين ١٨ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ يورو سنوياً، و ٦٢ يورو شهرياً كحد أقصى بالنسبة لأولئك الذين يفوق دخلهم ١٠٠ ٠٠٠ يورو سنوياً. أما السكان الذين يتمتعون بحماية جمعيات التأمين التضامني العام (كجمعية التأمين التضامني العام لموظفي الدولة المدنيين، الخاص بموظفي الإدارة المدنية للدولة، والمعهد الاجتماعي للقوات المسلحة والحرس المدني، الخاص بموظفي القوات المسلحة، وجمعية التأمين التضامني القضائي، الخاص بموظفي القضاء)، فيخضعون لنظام المشاركة في النفقات الصيدلانية بنسبة ٣٠ في المائة من ثمن الدواء فيما يتعلق بالعمال المشغولين والمتقاعدين. وتغطي الخدمة الصيدلانية معظم الأدوية المرخصة في إسبانيا. وتُستثنى منها فقط المنتجات المخصصة للدعاية ومستحضرات التجميل والزينة. وثمة قائمة بالمنتجات غير الممولة تشمل الأدوية التي نسبة فائدتها إلى كفاءتها العلاجية منخفضة. وتشكل الوكالة الإسبانية للأدوية والمنتجات الصحية التابعة لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة الهيئة المكلفة بتقييم الأدوية بغرض تسجيلها وترخيصها. وتحقق إمكانية الاستفادة من الخدمة الصيدلانية على مستوى الرعاية الأولية عن طريق الصيدليات. وتنظيم أنشطة الصيدليات، من حيث منح تراخيص فتح صيدليات جديدة أو تحديد مواعيد عملها أو مراقبتها، من اختصاص أقاليم الحكم الذاتي. ويقدم نظام الصحة العام كخدماتٍ تكميلية الأطراف الصناعية، ونقل الحالات الصحية الطارئة والمقرر نقلها، والعلاجات الغذائية المعقدة، وتوفير العلاج بالأكسجين في المنزل.

٥١ - ويبين تقرير وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة بشأن نظام الصحة الوطني في عام ٢٠١٢ أن نظام الصحة الوطني لإسبانيا يضم ٣ ٠٠ ٦ مراكز صحية. ويوجد في العديد من البلديات الصغيرة ١٠ ١١ ٦ مستوصفاً محلياً ينتقل إليها المهنيون من المركز الصحي في المنطقة، بهدف تقريب الخدمات الأساسية إلى السكان المقيمين في تجمعات متفرقة من المناطق

الريفية والذين ترتفع بينهم نسبة الشيخوخة. وعلى غرار ذلك، يمتلك نظام الصحة الوطني ٧٩٠ مستشفى عاماً (١,٨ لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة) مزوداً بما عدده ١٦٢ ٥٣٨ سريراً (٣٥٢,٥) سريراً لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة). وفيما يتعلق بالتبعية الوظيفية فإن ٤ مستشفيات من كل ١٠ تابعة للقطاع العام و٦ للقطاع الخاص، وتنقلب هذه النسبة عندما يتعلق الأمر بالتصنيف القطاعي للأسرة القائمة، إذ إن ٧ من كل ١٠ أسرة قائمة تابعة للقطاع العام و٣ للقطاع الخاص. وبحسب الغاية من الرعاية الصحية، فإن ٧ من كل ١٠ مستشفيات متخصصة في علاج الأمراض الحادة، و١ مستشفى لعلاج الأمراض العقلية و٢ يقدمان الرعاية الطبية للمسنين وفي حالات الرعاية الطويلة الأمد. ومن أصل ١٠ أسرة قائمة، ثمة ٨ في مستشفيات علاج الأمراض الحادة، و١ في مستشفى للأمراض العقلية و١ في مستشفى لرعاية المسنين وحالات الرعاية الطويلة الأمد. وبحسب التبعية الوظيفية والتصنيف القطاعي، ينتمي نصف مستشفيات الأمراض الحادة و٧٥ في المائة من الأسرة إلى القطاع العام. وينتمي ما نسبته ٣٠ في المائة من مستشفيات الأمراض العقلية و٣٤ في المائة من الأسرة المخصصة لهذا الغرض إلى القطاع العام، ويسري الشيء ذاته على ٣٠ في المائة من مستشفيات رعاية المسنين وحالات الرعاية الطويلة الأمد و٣٧ في المائة من الأسرة القائمة لهذه الغاية.

٥٢- ويعمل في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لقطاع الصحة العامة ما يناهز ٢٧٢ ٠٠٠ طبيب وممرضة مع هيمنة واضحة للنساء: ٧ من أصل ١٠ مهنيين في هذا القطاع نساء. ويتجاوز عدد الأطباء ١١٤ ٠٠٠ بقليل، في حين أن العاملين في التمريض أكثر عدداً إذ يبلغ ١٥٧ ٠٠٠ مهني. وينبغي أن يُضاف إلى هذه الأرقام المتعلقة بموظفي قطاع الصحة، الموظفون الذين لا يزالون في فترة التدريب اللاحقة للتخرج، ويبرز منهم حوالي ١٩ ٠٠٠ طبيب داخلي ومقيم يعملون في المستشفيات العامة. ويعمل في المراكز الصحية والمستوصفات المحلية التابعة لنظام الصحة الوطني أكثر من ٣٥ ٠٠٠ طبيب (زهاء) ٢٩ ٠٠٠ طبيب للأسرة وأكثر من ٦ ٠٠٠ طبيب أطفال) ونصفهم نساء (٥ من كل ١٠) وأكثر من ٢٩ ٠٠٠ مهني في مجال التمريض، تمثل النساء ٨ من كل ١٠ منهم. ويبلغ معدل الأطباء في مستوى الرعاية الأولية ٧,٦ أطباء لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة من السكان المستهدفين ومعدل الممرضين ٦,٣. ويقدم الخدمة الطبية في المستشفيات والمراكز المتخصصة التابعة لنظام الصحة الوطني أكثر من ٧٩ ٠٠٠ طبيب (بمعدل ١٧,٢ طبيباً لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة)، تمثل النساء ٤ من كل ١٠ منهم، وأكثر من ١٢٨ ٠٠٠ ممرض (بمعدل ٢٧,٩ ممرضاً لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة)، تمثل النساء ٩ من كل ١٠ منهم. وبحسب المجموعات الرئيسية للتخصصات، ومن مجموع الأطباء، يعمل ٥ من أصل ١٠ أطباء في التخصصات الطبية، و٣ في التخصصات الجراحية وأكثر بقليل من طبيب واحد في الخدمات المركزية (التحاليل السريرية، وعلم الجراثيم، والتشخيص بالأشعة، وغير ذلك)، وحوالي طبيب واحد في أقسام الطوارئ.

٥٣- ويبلغ معدل الاستشارات الطبية العام للفرد سنوياً في مستوى الرعاية الأولية من نظام الصحة الوطني ٦,٠، وهو ما يعني أنه يقدم ٢٥٩ مليون استشارة طبية سنوياً في المراكز الصحية والمستوصفات. وفي حالة احتساب الرعاية المقدمة في الحالات الطارئة خارج ساعات الدوام

العادي أيضاً، فإن عدد الاستشارات الطبية يبلغ ٢٧٩ مليوناً. وبإضافة أنشطة التمريض إلى الأنشطة الطبية، يفوق حجم الاستشارات ٤١٨ مليوناً. ويبلغ عدد حالات الإدخال إلى المستشفى سنوياً أكثر من ٥,٢ ملايين، ويستفيد ٤,٢ ملايين منها (أي ٨٠,٧ في المائة من المجموع) من تمويل نظام الصحة الوطني. وعلى نفس المنوال، يجري سنوياً ٨٢,٦ مليون استشارة طبية لمختلف الأطباء الأخصائيين (يمول نظام الصحة الوطني ٨٧,٣ في المائة منها)، وتقدم الرعاية إلى ٢٦,٢ مليون حالة طارئة (يستفيد ٧٨,٦ في المائة منها من تمويل الصناديق العامة) وتجري ٤,٧ ملايين عملية جراحية، منها ١,٣ مليون عملية جراحة إسعافية كبرى. وتم الإشراف في المستشفيات على أكثر من ٣٥٨ ٠٠٠ حالة ولادة جرى أكثر من ١٢١ ٠٠٠ حالة منها بعملية قيصرية. وتشكل الولادة والنفاس ومضاعفات الحمل ١٣ في المائة من مجموع حالات الإدخال إلى مستشفيات الأمراض الحادة التابعة لنظام الصحة الوطني، ويمثل هذا السبب ٢٥,٧ في المائة من مجموع الزيارات الطبية لمستشفيات الأمراض الحادة بالنسبة للنساء. والأسباب الأخرى فيما يتعلق بالنساء بالترتيب حسب أهميتها النسبية هي أمراض الدورة الدموية (١١,٨ في المائة)، تليها أمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي بنسبة ١٠,٢ في المائة و ٨,٩ في المائة على التوالي. وتبلغ نسبة الأورام ٨,٨ في المائة. وفيما يتعلق بالرجال، فالسبب الأكثر شيوعاً للإدخال إلى المستشفى هو أيضاً أمراض الدورة الدموية بنسبة ١٦,٩ في المائة تليها أمراض الجهاز التنفسي بنسبة ١٤,٧ في المائة ثم أمراض الجهاز الهضمي بنسبة ١٤,٤ في المائة. وتبلغ نسبة الأورام ١١,٢ في المائة. والاضطرابات العقلية من أسباب الإدخال إلى المستشفى الأكثر تواتراً بين الرجال (٢,٤ في المائة من مجموع حالات الإدخال إلى المستشفى) منه بين النساء (١,٩ في المائة).

٥٤- وتحتل المستشفيات الإسبانية مكانة رائدة على مستوى العالم في مجال زرع الأعضاء والأنسجة، ويأثر هذا النشاط في مراكز معتمدة مخصصة لهذا الغرض. ويستلزم التبرع بالأعضاء موافقة المتبرع. وزرع الأعضاء في الوقت الراهن تقنية طبية شائعة توضع من يمارسونها في طليعة التكنولوجيات. ويتيح التقدم العلمي المحرز إمكانية علاج عدد أكبر من الأمراض عن طريق تقنية زرع الأعضاء. ويمارس نشاط زرع الأعضاء في إسبانيا بصورة مستمرة ومستقرة. لكن العامل المقيد لهذا النشاط هو عدد المتبرعين وعدد الأعضاء المتاحة. وقد أنشئت في إسبانيا، في عام ١٩٨٩، المنظمة الوطنية لزرع الأعضاء. واستطاعت إسبانيا خلال هذه الأعوام الـ ٢٥ مضاعفة عدد كل من المتبرعين وعمليات زراعة الأعضاء ثلاث مرات. وقد أجرت إسبانيا إلى حد الآن أكثر من ٩٠ ٠٠٠ عملية زرع للأعضاء، وأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ عملية لزرع الأنسجة وزهاء ٥٠ ٠٠٠ عملية لزرع الخلايا الجذعية المنتجة للدم (النخاع العظمي ودم الحبل السري)، ما يعني أن حوالي نصف مليون مريض استفادوا من نظام زرع الأعضاء الإسباني، وهو ما يمثل نسبة ١ في المائة من سكان إسبانيا حالياً. إن النموذج الإسباني لزرع الأعضاء مثال على أن تضافر الجهود بين المواطنين والمتخصصين الذين يشاركون في مجمل عملية التبرع والزرع يمكن من الحفاظ على حياة آلاف المواطنين أو تحسين نوعيتها. ونفذت المنظمة الوطنية لزرع الأعضاء نموذجاً فريداً للإدارة مكن إسبانيا

من تبوء مكانة طلائعية على الصعيد العالمي في مجال التبرع وزرع الأعضاء. وتوضح بيانات عام ٢٠١٣ مستويات عالية في العدد الإجمالي للعمليات التي أجريت لزراعة الأعضاء الصلبة، إذ بلغ مجموعها ٢٧٩ ٤ عملية بفضل سحاء ٦٥٥ ١ متبرعاً. وارتفع معدل التبرع ليصل ٣٥,١ متبرعاً لكل مليون نسمة. ويبرز ارتفاع في نسب عمليات زرع الرئة (+١٩,٧ في المائة) والبنكرياس (+١٠,٨ في المائة). وأجريت، في المجموع، ٢ ٥٥٢ عملية لزراعة الكلى، و١ ٠٩٣ عملية لزراعة الكبد، و٢٨٥ عملية لزراعة الرئة، و٢٤٩ عملية لزراعة القلب، و٩٢ عملية لزراعة البنكرياس و٨ عمليات لزراعة الأمعاء. وفي عام ٢٠١٣، ارتفع عدد المتبرعين الأحياء بالكلى بنسبة ٥ في المائة، ليصل ٣٨٢ متبرعاً، شكل ٤١ منهم جزءاً من برنامج الزرع التقاطعي للكلى. ويمثل زرع الكلى بين الأحياء ١٥ في المائة من عمليات زرع الكلى التي أجريت في إسبانيا. وظل التبرع بعد توقف القلب مستقرًا في عام ٢٠١٣، إذ بلغ مجموع المتبرعين ١٥٩. ويمثل هذا النوع من التبرع ١٠ في المائة من مجموع المتبرعين ويشمل ٢١ مستشفى في إسبانيا. ومن جهة أخرى، يشكل المتبرعون ضحايا حوادث السير ٤,٤ في المائة (مقابل ٦ في المائة في عام ٢٠١٢). كما سُجلت زيادة مهمة في عدد المتبرعين بالنخاع العظمي بفعل بدء نفاذ الخطة الوطنية للنخاع العظمي. وإلى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ عدد المتبرعين بالنخاع العظمي في إسبانيا ٤٤٩ ٤٣٦ متبرعاً ووصل عدد وحدات دم الحبل السري في البنوك العامة ٨٥١ ٥٨ وحدة، وهو عدد قريب جداً من الهدف المحدد في ٦٠ ٠٠٠ وحدة والذي تعتمده الخطة الوطنية لدم الحبل السري تحقيقه في عام ٢٠١٥. وتُجدر الإشارة إلى أن التبرع وزرع الأعضاء يشكل أحد عوامل التماسك الاجتماعي في البلد كافة. وتُزرع نسبة ٢٢,٥ في المائة من الأعضاء في إقليم مستقل غير الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص المتبرع.

٥٥- والبيانات المتعلقة بمستوى الإنفاق في قطاع الصحة في إسبانيا متاحة على الموقع الشبكي لوزارة الصحة من خلال إحصاء مستوى الإنفاق العام في قطاع الصحة، الذي يشمل مستوى الإنفاق العام في قطاع الصحة^(٢)، ومن خلال نظام حسابات الصحة، الذي يشمل مستوى الإنفاق العام والخاص في قطاع الصحة^(٣). ووفقاً لنظام حسابات الصحة، تبين قاعدة بيانات إسبانيا (٢٠١١)، المنشورة في أيار/مايو ٢٠١٣، أن إجمالي الإنفاق في نظام الصحة الإسباني في عام ٢٠١١ بلغ ٩٨ ٨٦٠ مليون يورو (٧٢ ٢١٧ مليوناً مولها القطاع العام و٢٦ ٦٤٣ مليوناً مولها القطاع الخاص). وبلغ المعدل السنوي لنمو إجمالي الإنفاق في قطاع الصحة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ نسبة ٢,٥ في المائة. وانخفض الإنفاق العام في قطاع الصحة في عام ٢٠١١ بنسبة ٣,٤ في المائة، بينما ارتفع الإنفاق الخاص بنسبة ٢,٥ في المائة. وفي عام ٢٠١١، شكل الإنفاق في قطاع الصحة ٩,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يمثل متوسط نسبته في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٦,٨ في المائة ممولة من موارد عامة و٢,٥ في المائة من موارد خاصة). وفيما يتعلق بالسكان، ارتفع إجمالي الإنفاق في

(٢) www.mssi.gob.es/estadEstudios/estadisticas/docs/EGSP2008/egspPrincipalesResultados.pdf

(٣) www.mssi.gob.es/estadEstudios/estadisticas/sisInfSanSNS/pdf/SCSPPrincipalesResultados.pdf

قطاع الصحة من ١ ٩٧٨ يورو للفرد في عام ٢٠٠٧ إلى ٢ ٠٩٥ يورو للفرد في عام ٢٠١١، ما يعني زيادة سنوية متوسطة مقدارها ١,٤ في المائة في فترة السنوات الخمس. ووفقاً لبيانات مفصلة، بلغ الإنفاق في وحدات الرعاية العلاجية وإعادة التأهيل في عام ٢٠١١، ٥٦ ٣١٦ مليون يورو، ما يمثل ٥٧,٠ في المائة من إجمالي الإنفاق في قطاع الصحة، يليه بحسب الأهمية: الإنفاق المتعلق بالمنتجات الطبية المقدمة للمرضى الخارجيين، بنسبة ٢٠,١ في المائة، والإنفاق المتعلق بخدمات الرعاية الطويلة الأمد، بنسبة ١٠,٤ في المائة (١٠ ٣٢٨ مليون يورو - ٦ ٧٥٣ مليون يورو ممول من القطاع العام و٣ ٥٧٥ مليون يورو ممول من القطاع الخاص) ثم الإنفاق المتعلق بالخدمات المساعدة على الرعاية الصحية، بنسبة ٥,٣ في المائة من إجمالي الإنفاق في قطاع الصحة. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، ارتفعت مستويات الإنفاق وفقاً للنسب التالية: في الخدمات المتعلقة بالرعاية العلاجية وإعادة التأهيل بنسبة ٢,٠ في المائة، وفي النفقات المتعلقة بالرعاية الطويلة الأمد بنسبة ١,١ في المائة، وفي الخدمات المساعدة على الرعاية الصحية بنسبة ٠,٤ في المائة. وتراجع معدل الإنفاق المتعلق بالمنتجات الطبية المقدمة للمرضى الخارجيين بنسبة ١,٢ في المائة. وفي عام ٢٠١١، انخفض مستوى الإنفاق في كل أنشطة الرعاية الصحية، باستثناء ما يتعلق بالخدمات المساعدة وخدمات الرعاية العلاجية وإعادة التأهيل. ويرجع التغير المفاجئ في سلسلة الإنفاق في خدمات الوقاية والصحة العامة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ إلى عملية الشراء المركزية التي قامت بها وزارة الصحة والسياسة الاجتماعية آنذاك في خريف ٢٠٠٩، للقاح الأنفلونزا (H1N1)، بمبلغ قدره ٣٣٣ مليون يورو. وفيما يتعلق بالإنفاق في الرعاية الطويلة الأمد، شكلت الرعاية في المستشفيات ٦٥ في المائة منه (٦ ٧٠٩ ملايين يورو، مول منها القطاع العام ٤ ٢٠٢ مليون يورو والقطاع الخاص ٢ ٥٠٧ ملايين يورو)؛ والرعاية المنزلية ٢٤ في المائة منه (٢ ٤٧٨ مليون يورو، مول منها القطاع العام ١ ٧٨٤ مليون يورو والقطاع الخاص ٦٩٤ مليون يورو)؛ والرعاية داخل مستشفيات الرعاية النهارية ١١ في المائة منه (١ ١٤١ مليون يورو، مول منها القطاع العام ٧٦٧ مليون يورو والقطاع الخاص ٣٧٤ مليون يورو).

٥٦- وشاركت الإدارات الإقليمية في تمويل نظام الصحة الوطني بنسبة ٩١,٥ في المائة، حيث بلغت مساهمة إدارات الضمان الاجتماعي - بما فيها جمعيات التأمين التضامني للموظفين (جمعية التأمين التضامني العام لموظفي الدولة المدنيين، والمعهد الاجتماعي للقوات المسلحة والحرس المدني، وجمعية التأمين التضامني العام لموظفي القضاء) - بنسبة ٦,٥ في المائة والإدارة المركزية بنسبة ٠,٧ في المائة. ومنذ نهاية الاتجاه التصاعدي الذي شهدته تاريخ مستوى الإنفاق في قطاع الصحة، في عام ٢٠٠٩، انخفض مستوى إنفاق الإدارات العامة بنسبة ٤,٢ في المائة، ما يعكس أثر التدابير الاستثنائية المعتمدة لتقليص العجز العام اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٠ في أعقاب الأزمة الاقتصادية. ويبرز من بين أكبر الانخفاضات في مستوى الإنفاق العام ذلك المتعلق بالمنتجات الصيدلانية وغيرها من المنتجات الطبية القابلة للتلف، الذي انخفض بنسبة ٨,٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١، بالمقارنة مع عام ٢٠١٠، تراجع

مستوى إنفاق جميع الإدارات العامة في قطاع الصحة. وحدث أكبر انخفاض في الإدارة المركزية: إذ بلغ ٧,٧ في المائة.

٥٧- ويقوم الاعتراف بأهلية أي منظمة للخدمات، ومنها نظام الصحة الوطني، على عناصر الرضا؛ لذلك تكتسي المعلومات عن الرأي السائد بشأن النظام الصحي أهمية بالغة. ويعترف أكثر من ٧ أشخاص بالغين من أصل ١٠ بأهلية نظام الصحة العام من خلال تقييمهم الإيجابي لأدائه، وقد أخذ هذا التقييم الإيجابي تجاهاً متنامياً خلال السنوات الأخيرة. ويرى حوالي ٢ من كل ١٠ أشخاص مستجوبين ضرورة إصلاح هذا النظام، وهو رقم أدنى من الأرقام المسجلة في السنوات السابقة. أما من أعربوا عن استيائهم وطالبوا بإعادة صياغة النظام كلياً فتقل نسبتهم عن ١ من أصل ١٠ أشخاص مستجوبين (٤,٢ في المائة)، على غرار السنوات السابقة.

التعليم

٥٨- يتألف الإطار التشريعي المنظم والموجه لنظام التعليم الإسباني من الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ والقوانين المطبقة للمبادئ والحقوق المحددة فيه، وهي:

- القانون الأساسي لعام ١٩٨٥، المنظم للحق في التعليم؛
- القانون الأساسي للتعليم لعام ٢٠٠٦، المؤرخ ٣ أيار/مايو؛
- القانون رقم ٢٠٠٢/٥، المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه، المتعلق بالمؤهلات والتدريب المهني؛
- القانون الأساسي لتحسين نوعية التعليم رقم ٢٠١٣/٨، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر، المعدل للقانون الأساسي للتعليم.

٥٩- وينظم القانون الأساسي للتعليم هيكل نظام التعليم وتنظيمه في مراحل غير الجامعية. ويتضمن إعادة للمبادئ والحقوق المعترف بها في الدستور، لتدعم بذلك قانوناً جديداً يكفل الجودة والإنصاف للجميع. ويشدّد القانون على طابع التعليم الشامل للجميع، وعلى المساواة في معاملة الأشخاص وعدم التمييز ضدهم بأي حال. ويؤكد القانون الأساسي لتحسين نوعية التعليم الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة. وكلا القانونين يعتبران التعليم خدمة أساسية مستحقة للمجتمع، يجب أن تتيح التعليم المدرسي للجميع، دون تفرقة من أي نوع، في ظل تكافؤ الفرص، وبضمان انتظامه واستمراره، وتكليفه تدريجياً مع التغيرات الاجتماعية. ويمكن أن تقدّم خدمة التعليم العامة من جانب السلطات العامة وبمبادرة المجتمع. ويسعى نظام التعليم إلى تحقيق أهداف رئيسية فيما يتعلق بمختلف نظم التعليم، هي: تحسين مستوى التعليم والنتائج المدرسية، ونجاح جميع الطلاب في التعليم الإلزامي، وزيادة عدد الأطفال المسجلين في التعليم الأولي والطلاب المسجلين في البكالوريا وفي التعليم المهني، وعدد الحاصلين على شهادتي البكالوريا والتعليم المهني، والتربية على المواطنة الديمقراطية لتعزيز بناء مجتمع حر ومتسامح وعادل يساهم في الدفاع عن قيم ومبادئ الحرية والتعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، باعتبارها دعائم الديمقراطية من خلال إدراج التربية الوطنية والدستورية في جميع المواد الدراسية خلال

مرحلة التعليم الأساسي، وتشجيع عملية التعلّم مدى الحياة، وتعزيز إنصاف نظام التعليم، ومواءمته مع نظم التعليم في بلدان الاتحاد الأوروبي. وينص كل من القانون الأساسي للتعليم والقانون الأساسي لتحسين نوعية التعليم على أن التعليم الأساسي يتضمّن عشر سنوات دراسية تُتَابَع بانتظام بين سن السادسة والسادسة عشرة. وينقسم التعليم الأساسي إلى مرحلتين التعليم الابتدائي والثانوي الإلزاميتين. وعلاوةً على ذلك، ينظّم القانون التعليم الأولي والتعليم الثانوي اللاحق للتعليم الإلزامي وتعليم الفنون والتعليم الرياضي وتعليم اللغات وتعليم الكبار والتعليم عن بُعد، في إطار عملية تعلّم مستمرة مدى الحياة. كما يشمل القانون فكرة المشاركة في هذا السياق والجوانب المتعلقة بتنظيم المراكز التعليمية وعملها، معززاً اختصاصاتها واستقلاليتها التنظيمية. وينظم القانون أيضاً اختصاصات المجالس المدرسية ومجالس المدرسين. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي للتعليم يحفز التعاون بين الأسرة والمدرسة، مشجعاً بذلك زيادة مستوى مشاركة التلاميذ والآباء وتحملهم للمسؤولية. كما ينص القانون الأساسي لتحسين نوعية التعليم على تشجيع استقلالية المراكز، وعلى اضطلاع الإدارات التعليمية بتقييم نتائجها وتنفيذ خطط العمل الملائمة، ويتناول بخاصة ثلاثة مجالات بهدف تغيير النظام التعليمي، وهي: تكنولوجيات المعلومات والتواصل من خلال نموذج مستدام اقتصادياً لرقمنة المدرسة، وتشجيع التعددية اللغوية من أجل إتقان لغة ثانية أو حتى ثلاث لغات أجنبية وتحديث التعليم المهني.

التعليم العالي الجامعي

٦٠- تشكّل الأمانة العامة للجامعات الهيئة التي تضطلع، في إطار وزارة التعليم والثقافة والرياضة، وتحت الإدارة العليا للوزير، بجميع الاختصاصات التي تنفرد بها الإدارة العامة للدولة في مجال الجامعات. ووفقاً للمرسوم الملكي ٢٥٧/٢٠١٢، المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير، المنظّم للهيكلة التنظيمي الأساسي لوزارة التعليم والثقافة والرياضة، يندرج تحت هذه الأمانة العامة الإدارة العامة للسياسات الجامعية التي تضطلع، ضمن جملة أمور، بالمهام التالية:

- إدارة التعليم الجامعي وقواعد الالتحاق به؛
- تنمية الفضاء الأوروبي للتعليم العالي وحفز الإجراءات الرامية إلى مواءمة الشواهد الجامعية؛
- تحديد شروط اعتماد الشواهد الجامعية الرسمية ومعادلة الشواهد الإسبانية والأجنبية والاعتراف بها والمصادقة عليها؛
- التسيير الإداري والاقتصادي - المالي للنظام العام للمنح والمساعدات التعليمية وغيرها من المساعدات؛
- تعزيز تنقل الطلاب داخل الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي خارج الجماعة الأوروبية بالنسبة للطلاب الجامعيين والحاصلين على شواهد جامعية؛

- تخطيط وإدارة البرامج الرامية إلى تنظيم وتحديث وتعزيز هياكل الإدارة والبنيات التحتية الجامعية.

٦١- ومن خلال هذه الإدارة العامة ترتبط بالوزارة اللجنة الوطنية لتقييم أنشطة البحث، المنظمة بموجب المرسوم الملكي رقم ١٠٨٦/١٩٨٩، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس، المتعلق باستحقاقات الأساتذة الجامعيين، والوكالة الوطنية لتقييم الجودة واعتماد الشواهد. وستطلق الأمانة العامة للجامعات في عام ٢٠١٤ استراتيجية لمنح الصفة الدولية للجامعات الإسبانية، بموجب مهمتها المتعلقة بتوجيه وحفز العلاقات الدولية في مجال التعليم العالي الجامعي. وعلاوة على ذلك، تعتمد الأمانة العامة للجامعات أداة أساسية هي نظام المعلومات الجامعية المتكامل، الذي يقوم بمتابعة مستمرة للمؤشرات اللازمة لتقييم ومتابعة النظام الجامعي الإسباني.

٦٢- ويتناول القانون الأساسي ٤/٢٠٠٧، المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل، المعدل للقانون الأساسي للجامعات ٦/٢٠٠١، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر، سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز استقلالية الجامعات، ويشدد، في الوقت نفسه، على مساءلتها فيما يتعلق بأداء مهامها. وتهدف التغييرات التي أدخلت على القانون تحديداً إلى تحسين جودة الجامعات الإسبانية، وتيسير إدراجها أيضاً في إطار الفضاء الأوروبي للتعليم العالي وإدراج البحث الأكاديمي الإسباني في مشروع الفضاء الأوروبي للبحث العلمي. وقد بادر الاتحاد الأوروبي إلى حفز هذا المبدأ بتحديث الجامعات الأوروبية، بهدف تحويلها إلى جهات فاعلة في عملية التحوّل إلى أوروبا "قائمة على المعرفة، وأكثر ديناميّة وقدرةً على المنافسة في العالم، وقادرة على النمو اقتصادياً على نحو مستدام مع زيادة وتحسين فرص العمل، وبتماسكة اجتماعياً بدرجة أكبر". ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للجامعات الأوروبية أن تؤدي دوراً أساسياً في هذا السياق وأن تصبح القوة المحركة لنموذج جديد قائم على مجتمع المعرفة وتكون قادرة على المنافسة في السياق العالمي، مثلما تقترح رسالة المفوضية الأوروبية، بإشارتها إلى أنه يجب "حشد رأس المال الفكري الأوروبي: بتهيئة الظروف اللازمة لتمكين الجامعات من الإسهام بشكل كامل في استراتيجية لشبونة المعتمدة في عام ٢٠٠٥". وتشمل عملية التكيف مع الفضاء الأوروبي للتعليم العالي إدراج نظام للتحقق من الشواهد الرسمية واعتمادها من قبل الوكالة الوطنية لتقييم الجودة واعتماد الشواهد والوكالات الإقليمية، بالإضافة إلى نظام لمنح الشواهد الجديدة من قبل أقاليم الحكم الذاتي ومجلس الجامعات.

٦٣- ويشمل النظام الجامعي الإسباني، في الموسم الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، ما مجموعه ٨٢ جامعة (تمارس ٨٠ منها أنشطتها التعليمية)، ٥٠ منها تابعة للقطاع العام و٣٢ للقطاع الخاص، ومنها ٦ جامعات غير حضورية. وتوجد في إسبانيا جامعة لكل ٨٥٢ ٥٦٩ نسمة. وفيما يتعلق بالموسم الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، اعتمد المؤتمر العام للسياسات الجامعية ما مجموعه ٥٣٤ ٣٠٣ مقعداً خاصاً بطلاب الإجازة بالنسبة للجامعات العامة، وهو تقريباً نفس العدد في الموسم الدراسي السابق. واعتمد في الجامعات الحضورية ٧٨٩ ٢٤٤ مقعداً.

وقد خصص ٤٦ في المائة من هذه المقاعد لفرع العلوم الاجتماعية والقانونية، و٢٠,٢ في المائة للهندسة والهندسة المعمارية، و١٤,٨ في المائة لعلوم الصحة، و١٢,٣ في المائة للفنون والعلوم الإنسانية و٦,٧ في المائة للعلوم. وكما يتبين فإن توزيع عدد المقاعد يختلف عن توزيع عدد الشواهد، حيث يوجد أكبر عدد في فرع العلوم الاجتماعية والقانونية. وينبغي إخضاع الأساتذة الذين يلتحقون بالجامعات الإسبانية لاعتماد مسبق، يقيم كفاءاتهم في مجالي التعليم والبحث، تضطلع به وكالة تقييم الجودة، التي تنظر في مسألة ملاءمة مؤهلاتهم للمناصب المعروضة. ويضمن هذا التقييم توافر حد أدنى من الكفاءة لدى كل شخص يجري التعاقد معه أو توظيفه. وفي الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ مجموع الأساتذة والباحثين ٣٣٢ ١١٥ شخصاً. ورغم أن التوزيع بحسب نوع الجنس وهيئة التدريس لا يزال مائلاً للأعوام الدراسية السابقة، تجدر الإشارة إلى التحسن الحاصل فيما يتعلق بحضور المرأة ضمن هيئة الأساتذة الجامعيين. وقد شكلت المرأة في الموسم الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نسبة ١٣,٧ في المائة من مجموع الأساتذة الجامعيين، وفي الموسم الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ شكلت ٢٠,٣ في المائة من هذه الهيئة. وثمة متغير مهم آخر هو المتعلق بإضفاء الطابع الدولي على الأساتذة الجامعيين: إذ إن ٩٧,٥ في المائة منهم أساتذة إسبان. ورغم أن البيانات بحسب الفروع متشابهة جداً، يلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة الأساتذة الأجانب في شعبة الفنون والعلوم الإنسانية (٤,٥ في المائة). ونصف عدد الأساتذة الأجانب هم من الاتحاد الأوروبي، ما عدا في فرع الفنون والعلوم الإنسانية حيث يشكلون ٧٩ في المائة.

٦٤- ومن ناحية أخرى، تشمل عملية إنشاء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، التي استهلكت بإعلان بولونيا لعام ١٩٩٩، بين أهدافها اعتماد نظام من للشهادات العلمية، أي نظام مفهوم ويمكن مقارنته، من شأنه أن يعزز فرص العمل للطلاب ويزيد القدرة التنافسية الدولية لنظام التعليم العالي الأوروبي. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أحرز مجلس الاتحاد الأوروبي، بدوره، تقدماً فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه الجامعات ضمن نموذج مثلث المعرفة في إطار "تحديث الجامعات بغية تعزيز قدرة أوروبا التنافسية في نظام اقتصاد معرفي عالمي". إن إسهام النظام الجامعي الإسباني في تكوين الفضاء الأوروبي للتعليم العالي والفضاء الأوروبي للبحث العلمي واندماجه الكامل فيهما يحمل في طياته تحولاً في جميع الجوانب المتصلة بهيكله، ثم إنه يمثل حدثاً تاريخياً مهماً في طبيعته نفسها وفي مفهومه المنهجي وأهدافه على حدٍ سواء، حدثاً يتيح فرصةً للتجديد. وسعيًا إلى إعطاء زخم جديد لنظام التعليم الإسباني، سُرع في تنفيذ استراتيجية جامعة عام ٢٠١٥ بهدف جعلها مادةً محفزة لبدء نقاش أوسع نطاقاً بشأن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجامعة في السياسات الاجتماعية الجديدة وفي نظام الإنتاج الجديد المستدام القائم على المعرفة، والمعرفة كيف يمكن لقرار طوعي بتحسين الجامعات وتحديثها أن يُعيد صياغة هذا العقد الاجتماعي الجديد المبرم بين الجامعة والمجتمع.

٦٥- وفي العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، تسجل في الجامعات الإسبانية ١٢٣ ٥٦١ طالباً في كل من مستوى الإجازة والماجستير، منهم ٥٧٠ ١٠٤٦ في الإجازة، و٤٦٦ ٤٠٣

في السلكين الأول والثاني و ٠.٨٧ ١١١ في الماجستير. وتشكل الإناث نسبة ٥٤,٣ في المائة من مجموع الطلاب الجامعيين، بيد أن هذه النسبة تزداد نسبياً بين الحاصلين على الشهادات الجامعية (٥٧,٦ في المائة). أما عن توزيع الطلاب بحسب الفروع فهو مماثل جداً للأعوام الدراسية السابقة، حيث يلاحظ أن نسبة الذكور تفوق إلى حد كبير نسبة الإناث (٧٣,٩ في المائة) في فرع الهندسة والهندسة المعمارية. وينقلب هذا التوزيع في فرع علوم الصحة، حيث تمثل الإناث نسبة تفوق بشكل كبير نسبة الذكور (٧٠,١ في المائة). كما أن نسبة الإناث أعلى بين طلاب الماجستير (٥٤,١ في المائة). وهذا التوزيع بحسب الفروع هو ذاته في الإجازة.

٦٦- وبعد ذلك بعام ارتفع عدد الطلاب الجامعيين الإسبان الذين يشاركون في برنامج إيراسموس ليصل ٣٦ ٨٨٩ طالباً خلال الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. وعدد الطلاب الذين يفدون إلى إسبانيا مماثل لعدد أولئك الذين يغادرونها في إطار هذا البرنامج، أي أن لإسبانيا نفس القدرة على إنتاج طلاب برنامج إيراسموس كما على جلبهم من جميع أنحاء أوروبا. ويمثل طلاب العلوم الاجتماعية وإدارة الشركات والقانون ٣٦,٢ في المائة من طلاب إيراسموس. والجهة الرئيسية لطلاب إيراسموس الإسبان هي إيطاليا، التي توجه إليها ٨ ٢٨٢ طالباً خلال الموسم الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. وتليها، بنسبة نصف الطلاب تقريباً، فرنسا (٤ ٧٤٤)، وألمانيا (٤ ٦٠٩) والمملكة المتحدة (٤ ١٧٠). كما تستقبل الجامعات الإسبانية عدداً متزايداً من الطلاب الأجانب بلغ ٢٩٧ ٧٤ طالباً في الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، منهم ٥٣ ٨٣٢ في كل من مستوى الإجازة والسلكين الأول والثاني و ٤٦٥ ٢٠ في الماجستير. وتلاحظ زيادة مستقرة في معدل التغير السنوي لعدد الطلاب الأجانب في الإجازة، بحوالي ٣ إلى ٥,٣ في المائة. ولدى تحليل أصل الطلاب بحسب المستوى الدراسي، يلاحظ أن الطلاب الأجانب الأكثر عدداً، في مستوى الماجستير، من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ويمثلون ٥٣,٧ في المائة من الأجانب. وتلاحظ زيادة معتدلة في نسبة الطلاب الآسيويين في الجامعات الإسبانية: حيث يمثلون في مستوى الإجازة ٨,٤ في المائة من مجموع الطلاب الأجانب و ١٣,٥ في المائة في مستوى الماجستير.

٦٧- ويواصل المعدل الصافي للالتحاق بالجامعة بين سن ١٨ و ٢٤ سنة اتجاهه التصاعدي إذ يبلغ ٢٨,٦ في المائة. وتعزى هذه النتائج إلى ارتفاع عدد الطلاب الجامعيين في هذه الفئة العمرية، وكذلك إلى انخفاض عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة. بيد أنه وفقاً للبيانات المؤقتة، يبلغ عدد الطلاب في مستوى الإجازة والسلكين الأول والثاني ٤٥٠ ٠٣٦ طالباً خلال الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، ما يعني انخفاضاً بنسبة ٠,٥ في المائة بالمقارنة مع الموسم الدراسي السابق. ويتوقع أن يبلغ عددهم ٤٣٨ ١١٥ طالباً خلال الموسم الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، ما يشير إلى انخفاض طفيف بنسبة ٠,٨ في المائة يرتبط بشكل مباشر بانخفاض عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة. ويمكن القول إن ارتفاع عدد الطلاب الجامعيين الحاصل في الفترة الممتدة بين العامين الدراسيين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١١-٢٠١٢، كان استثنائياً ونتاجاً عن تأثير الأزمة وعملية التكيف مع الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (دورات لمواءمة الشواهد مع

المستويات) وإطلاق الماجستير الجامعية الرسمية، التي تزايد عدد الطلاب المسجلين فيها منذ إطلاقها إلى أن استقر في الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. ويشهد عدد طلاب الهندسة والهندسة المعمارية انخفاضاً مهماً، حيث بلغ معدل تغيره السنوي -٥,٣ في المائة والعشري -٢٣,٣ في المائة. كما يشهد انخفاضاً في فرع العلوم، إذ بلغ معدل تغيره السنوي -٠,٩ في المائة والعشري -٢٥,٣ في المائة. ويستمر تزايد عدد الطلاب المسجلين في فرع علوم الصحة، الذي بلغ معدل تغيره العشري ٦,٨ في المائة والسني ١١ في المائة. وبمقارنة توزيع المتخرجين الجامعيين بحسب الفروع خلال العقد الأخير، يتبين أن نسبة خريجي شعبة العلوم الاجتماعية والقانونية بالكاد ارتفعت بنقطة مئوية واحدة، وارتفعت نسبة المهندسين والمعماريين بنقطتين مئويتين وكذلك نسبة خريجي فرع علوم الصحة. بيد أن نسبة خريجي فرع الفنون والعلوم الإنسانية وفرع العلوم انخفضت.

الثقافة

٦٨- ينص الدستور الإسباني الحالي، لعام ١٩٧٨، على التزام السلطات العامة بتعزيز وضمان إتاحة الثقافة لجميع المواطنين، وحماية التعددية الثقافية واللغوية. فهو لا يقتصر إذن على ضمان حماية سلبية، بل يشرك السلطات العامة في تعزيز التطوير الثقافي للمجتمع بما يتفق مع المصلحة العامة وفي تمكين الجميع من الوصول إلى الثقافة. وقطعت إسبانيا، منذ اعتماد هذا الدستور، أشواطاً بعيدة فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الثقافية، وتشجيع الإبداع وتمكين جميع الهيئات السياسية من تنظيم أنشطة ثقافية، وبموازاة ذلك، ارتفع مستوى إقبال المواطنين على الثقافة. وقد كانت العملية مكثفة للغاية وبُذلت فيها جهود جبارة، نظراً إلى الانطلاق من نقطة بداية كانت متدنية، لكنها تعززت في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

٦٩- ورُصدت في تلك الفترة استثمارات مهمة لما كان يسمى "المؤسسات الثقافية الرائدة". وقد تبوء عدد كبير منها عن جدارة مكانة عالمية؛ وتكفي الإشارة إلى بعض المتاحف من قبيل: متحف الملكة صوفيا المركزي الوطني للفنون في مدريد، ومتحف الفن المعاصر في برشلونة، ومعهد فالنسيا للفن الحديث، ومتحف غوغنهايم في بيلباو أو اقتناء الدولة لمجموعة لوحات تيسين. وشكلت هذه المراكز الكبيرة، بالإضافة إلى المراكز التقليدية من قبيل متحف برادو في مدريد محركاً مهماً لرفع مستوى السياحة في المدن التي توجد بها. وتجدر الإشارة إلى متحف غوغنهايم، الذي كان نقطة انطلاق للتجديد الشامل للمدينة، والذي يشكل في حد ذاته عنصر جذب جعل مدينة بيلباو ضمن دوائر السياحة الثقافية (الداخلية والخارجية) التي لم تكن جزءاً منها في السابق.

٧٠- ويجري الإنفاق على تنظيم الأنشطة الثقافية على جميع المستويات الإقليمية للإدارة العامة، أي: الدولة، وأقاليم الحكم الذاتي والحكومات المحلية التي يتركز بها أكثر من نصف الإنفاق الإجمالي. والنشاط الوحيد الإلزامي بالنسبة للبلديات هو إتاحة مكتبات عامة عندما يتجاوز عدد سكانها ٥.٠٠٠ نسمة، لكنها نشطة للغاية بشكل عام في تنظيم حفلات موسيقية، وعروض سينمائية ومسرحية، وغير ذلك. وإذا كان بالإمكان ذكر إحدى السمات

العامة، فينبغي الإشارة إلى أن الدولة تمول معظم الأنشطة في حين تضطلع المؤسسات المحلية بتنظيمها بشكل مباشر، وعلى نطاق واسع أو ضيق وفقاً لخصائصها ومواردها. والأزمة الاقتصادية الشديدة التي شهدتها السنوات الأخيرة غيرت المشهد إلى حد كبير، مما يستلزم تغيير نموذج تمويل قطاع الثقافة. ومن جهة، يجري اتخاذ تدابير من أجل زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وحدثت من جهة أخرى انخفاض ملحوظ في مستوى الإنفاق العام في معظم القطاعات، بما فيها قطاع الثقافة.

٧١- وثمة نُظُم قياس متطورة للغاية: تنشر وزارة التعليم والثقافة والرياضة حولية للإحصاءات الثقافية^(٤) هدفها الرئيسي إتاحة مجموعة مختارة من النتائج الأكثر أهمية في المجال الثقافي التي من شأنها تيسير معرفة حالة الثقافة في إسبانيا وتطورها وقيمتها الاجتماعية وخصائصها بوصفها مصدراً للثروة ومحفزاً للنمو الاقتصادي في المجتمع الإسباني؛ كما تنشر دراسة استقصائية بشأن العادات والممارسات الثقافية، تتضمن أشكال المشاركة الثقافية بمظاهرها المتعددة؛ وتعد إسبانيا أحد البلدان القلائل في العالم التي لديها حساب فرعي للثقافة (عملية إحصائية فرعية للحسابات الوطنية في إسبانيا، تمكن من تقدير مدى أثر الثقافة على الاقتصاد الإسباني بمجمل قطاعاته). وتتيح كل هذه المصادر معلومات وفيرة: فقطاع الصناعات الثقافية يمثل ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني (٣,٥ في المائة إذا أخذت في الاعتبار الأنشطة المرتبطة بالملكية الفكرية)، وفقاً لحولية الإحصاءات الثقافية لعام ٢٠١٣، مع تراجع بنسبة ٠,١ في المائة في كلا المؤشرين خلال العام الأخير. وأكثر القطاعات إسهاماً هو قطاع النشر، يليه قطاع الإذاعة والتلفزيون، ثم القطاع السينمائي والسمعي البصري. أما بخصوص العمالة، فتتميز بمستوى أكاديمي أعلى من المتوسط بكثير، وتمثل ٢,٦ في المائة من مجموع العمالة. وبخصوص "الاستهلاك الثقافي"، فقد انخفض متوسط الإنفاق في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع العام السابق، ويمثل ٢,٦ في المائة من إجمالي الإنفاق في السلع والخدمات (بلغ ٢,٨ في المائة في العام المنصرم و٣,١ في المائة في سابقه)؛ ويبلغ ٢٨٨,٧ يورو لكل شخص.

٧٢- ولدى إسبانيا مبدعون من الطراز الرفيع يعرضون أعمالهم على الصعيد الدولي في جميع الفروع الثقافية: الأدب والسينما والموسيقى والمسرح والرقص، وغيرها. وإلى هؤلاء المبدعين، ينبغي إضافة المهنيين الذين انضموا من ميادين أخرى إلى المجال الثقافي أو، بمعنى أوسع، إلى "الصناعات الثقافية والإبداعية" (التي تشمل فن الطبخ، والتصميم والموضة، وألعاب الفيديو أو الهندسة المعمارية)، والتي تضم أيضاً وجوهاً بارزة جداً. وتعتبر الثقافة، في الواقع، قطاعاً استراتيجياً لتعزيز "علامة إسبانيا" على الصعيد الدولي، وأحد أكبر مقوماتها، بلا شك، هو اللغة الإسبانية، وهي ثاني أكثر اللغات استعمالاً في العالم إذ يتحدثها ٥٠٠ مليون شخص (تلي اللغة الصينية المندرينية مباشرة وتفوقها من حيث وتيرة الانتشار). وينضاف إلى قوتها الديمغرافية عاملان آخران هما: وظيفتها التي تحظى بالتقدير (تنبؤاً، باعتبارها لغة للتواصل الدولي، مكانة

(٤) www.mcu.es/estadisticas/MC/NAEC/2013/PresentacionAnuarioEC2013.html

حاسمة على الساحة الدولية وتفتح لمن يدرسها آفاقاً على الصعيد الدولي)، ومجدها الثقافي المعترف به (هي بوابة الوصول إلى الإنتاج الثقافي في جميع البلدان الناطقة بالإسبانية بجميع أشكاله: الأدبي والفني والسينمائي، وغير ذلك). ومن بين أهم المؤسسات الثقافية الرائدة التي أُشير إليها معهد ثيربانتييس، المؤسس في عام ١٩٩١، ولديه مراكز في ٤٤ بلداً ويهدف بالتحديد إلى نشر اللغة والثقافة الإسبانيتين. وبالمقارنة مع معاهد ثقافية أخرى أقدم منه في البلدان الأوروبية المجاورة، فلا يزال أمامه شوط كبير لتوسيع نطاقه.

٧٣- وتصدر الإشارة إلى التغييرات التي تحدثها حالياً التكنولوجيات الجديدة فيما يتعلق باستهلاك السلع الثقافية أو بالإبداع الفني، على حد سواء. فما يناهز ٧٠ في المائة من الأسر تستعمل الإنترنت، ما فرض تحدياً أمام مقدمي الخدمات: فمن رقمنة الوثائق (جزء كبير من وثائق المتاحف أو المكتبات متاحة لعامة الجمهور) إلى بيع أو كراء الخدمات الثقافية (كتب وأفلام). وأحد المشاكل الخطيرة في إسبانيا هي القرصنة، التي يُسعى إلى مكافحتها من خلال اتخاذ تدابير مشتركة بين الإدارة العامة والقطاعات الممثلة للمالكين أو المبدعين، تتدرج من حملات التوعية والدعاية إلى أخرى أكثر زجراً. ويجري العمل حالياً، ضمن مجالات أخرى، على زيادة مستوى العرض القانوني على شبكة الإنترنت، ولهذا الغرض يوجد خط هاتفي لتقديم المساعدة تابع لوزارة الثقافة.

٧٤- واعتمدت وزارة التعليم والثقافة والرياضة خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ تنوأم مع الظروف الاقتصادية الجديدة، وتسعى إلى تحقيق خمسة أهداف كبرى عامة هي: (أ) وضع سياسة للدولة من شأنها ضمان الحق في الثقافة والمساهمة في هيكلية المواطنة وتيسير التماسك الاجتماعي؛ و(ب) انطلاقة من مبدأ الشفافية، تعزيز أدوات الاتصال والتعاون الثقافي بين السلطات العامة والمؤسسات الأخرى بغية تعزيز الاستخدام الفعال والسليم للموارد الثقافية؛ و(ج) تعزيز الثقافة بوصفها عنصراً أساسياً لإبراز "علامة إسبانيا" في الخارج؛ و(د) حفز مشاركة المجتمع المدني ودوره في دعم وتعزيز الثقافة؛ و(هـ) تيسير الإبداع والابتكار والإنتاج المعرفي وحفز نشر الثقافة على شبكة الإنترنت، مع حماية حقوق الملكية الفكرية.

٧٥- ويجري التأكيد خلال الأعوام الأخيرة على زيادة مستوى السياحة الثقافية، ما حقق نتائج باهرة، والتي من شأنها أن تكمل السياحة الجماهيرية الشاطئية التي أصبحت تعتبر تقليدية منذ أكثر من خمسة عقود. لقد كانت الهياكل الأساسية (التراث والمتاحف والأنشطة المتعددة) قائمة بالفعل، ولكن يجري العمل حالياً من أجل التعريف بها ووضع أنماط مختلفة من الخطط التي من شأنها إثارة الاهتمام بها. وأثمرت هذه الأعمال والأفكار خطة تعزيز السياحة الثقافية على الصعيد الدولي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ويتمثل هدفها الرئيسي في الترويج لوجهة "إسبانيا الثقافية"، من خلال مجالات عمل شتى: المتاحف والعروض المسرحية والموسيقية ومهرجانات الرقص؛ وتشجيع المسارات المواضيعية الثقافية؛ وتعزيز السياحة اللغوية. ونتيجة لذلك، أنشئت البوابة الإلكترونية *Spain Is Culture* (إسبانيا ثقافة)، التي تشرف عليها وزارة الثقافة. كما تعزز

عرض القطاع الخاص في هذا المجال، بخيارات متعددة، من قبيل إدراج زيارات للمواقع التراثية أو للمناطق الطبيعية المتميزة وأخرى ذات صلة بفرن الطبخ أو بصناعة الخمر، على سبيل المثال. وفي عام ٢٠١٣، قام أكثر من نصف السياح الأجانب القادمين إلى إسبانيا بأنشطة ثقافية.

٧٦- وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى التراث. فإسبانيا هي ثاني بلد من حيث عدد المواقع المصنفة ضمن التراث العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ورابع بلد من حيث مظاهر التراث الثقافي غير المادي المعترف بها من قبل اليونسكو. ومن بين التحديات الكبرى التي تواجهها إسبانيا تحسين إدارته وإدماجه في مجتمع المعرفة: ذلك أن تطبيق التكنولوجيات الرقمية في مجال التراث، ولا سيما إتاحتها عن طريق الإنترنت يعد أكثر الأشكال اقتصاداً وديمقراطية لتعميم الثقافة، وقد خصصت لهذا الغرض العديد من الموارد العامة خلال الأعوام الأخيرة. ويجري العمل في الوقت الحالي من أجل تنفيذ خطط جزئية عديدة من قبيل الخطة الوطنية للكاتدرائيات، والخطة الوطنية للتراث الصناعي، والخطة الوطنية للقلاع والخطة الوطنية للتراث العالمي، وتواجه إسبانيا تحديات مختلفة، منها استخدام الموارد التراثية الكبرى بوصفها أداة لتعزيز الهوية المحلية، وكيفية تجسيد اختلافاتها، ومن جهة أخرى يتم الجمع بين الأهداف الأساسية الرامية إلى حفظ التراث وحمايته والأهداف الثانوية المتعلقة بأهميته الاقتصادية في مجال السياحة، المدرجة في إطار السياسات الإقليمية الشاملة وخطة السياحة الوطنية الشاملة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٧٧- ويمكن أن تكون المتاحف في إسبانيا خاضعة لإدارة الدولة، أو أقاليم الحكم الذاتي أو الحكومات المحلية. وتحظى بشهرة كبيرة، ويجري العمل في السنوات الأخيرة بوجه خاص من أجل رقمنة موادها. ويمكن القيام، من خلال الموقع الشبكي لوزارة التعليم والثقافة والرياضة، بزيارات افتراضية إلى ١٣ متحفاً تابعاً للدولة (وعلى غرار ذلك، يمكن القيام بالشيء ذاته فيما يتعلق بالمتاحف في معظم أقاليم الحكم الذاتي)؛ كما يُقدم كتالوج موحد للمواد البيولوجرافية للمتاحف. وترد فيما يلي قائمة بالمتاحف التي استقبلت مليون زائر خلال عام ٢٠١٢، وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٢: متحف البرادو: ٣ ١٧٠ ٠٠٠ زائر، ومتحف الملكة صوفيا المركزي الوطني للفنون: ٢ ٥٦٥ ٠٠٠ زائر، ومعهد فالنسيا للفن الحديث: ١ ٣٣٧ ٠٠٠ زائر، ومؤسسة تيسين: ١ ٢٥٥ ٠٠٠ زائر، ومسرح متحف دالي دي فيغيريس: ١ ٢١٦ ٠٠٠ زائر، ومتحف غوغنهايم: ١ ٠٠٠ ٠٠٠ زائر. وباستثناء متحف الملكة صوفيا المركزي الوطني للفنون، فإن عدد زوار المتاحف الأخرى شهد ارتفاعاً في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع عام ٢٠١١.

٧٨- ويعتبر الكتاب وقطاع النشر بصفة عامة أقوى صناعة ثقافية في إسبانيا، حتى بعد تضررها جراء الأزمة على غرار باقي الصناعات، بحكم العامل المزدوج المتمثل في تحديث هذا القطاع من خلال إدراج الكتاب الرقمي وفي تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاستهلاك الثقافي. ورغم ذلك، فهو لا يزال قطاعاً تدر صادراته أرباحاً أكثر من تلك التي تدرها مجمل صادرات قطاع الثقافة، والقطاع الوحيد الذي لديه رصيد إيجابي للاستيراد والتصدير. ويجب

الأخذ في الاعتبار العامل الإيجابي، المذكور آنفاً، وهو اللغة التي توفر سوقاً كبيرة دون تحمل تكاليف إضافية. وينضاف إلى ذلك سمعة عدد كبير من الكتاب الإسبان، بالإضافة إلى كُتاب آخرين إيبيري أمريكيين يصدرون أعمالهم من خلال دور النشر الإسبانية.

٧٩- وفي مجال المكتبات، توجد في إسبانيا ٦٠٨ ٦ مكتبات، أكثر من ٥٥٠٠ منها تابعة للقطاع العام، والباقي إما مكتبات خاصة أو جامعية أو تابعة لمؤسسات أخرى. وكما أشير إلى ذلك من قبل، فالبلديات التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة ملزمة ببناء مكتبات. وشبكة المكتبات واسعة ويجري العمل حالياً من أجل توفير خدمات جديدة، من قبيل استعارة الكتب الإلكترونية، وغير ذلك. وعادة ما توفر خدمات استعارة المواد السمعية البصرية وعناصر أخرى.

٨٠- أما الفنون الاستعراضية والموسيقى فهما مجالان يجري التركيز عليهما بشكل خاص من خلال سياسات تشجيع الإبداع الفني. وتمر هذه السياسات في الفترة الحالية من مراحل هي: زيادة مستوى الطلب - وهي مسألة استراتيجية بشكل خاص في الوقت الراهن - وتنفيذ نموذج جديد للتنظيم والإدارة يأخذ في الاعتبار التنظيم الإقليمي للدولة ويهدف إلى تعزيز تعاون المؤسسات الثقافية ومشاركتها. كما يُتوخى تحسين مستوى تعليم الفنون في المناهج الدراسية، والاتفاقات المبرمة مع الجامعات وزيادة مستوى التعاون بين القطاعين العام والخاص. كما أنشئ مجلس حكومي للفنون الاستعراضية والموسيقى يضطلع، بالتعاون مع قطاعات الموسيقى والمسرح والرقص والسيرك بتحديد أولويات السياسة الثقافية في هذا المجال. ويجري تنفيذ برامج جديدة، من قبيل برنامج بلاتيا (PLATEA)، الذي يتألف من كتالوج يشمل ٤٣٥ نشاطاً في مجالات المسرح والموسيقى والرقص والسيرك، تجوب إقليم إسبانيا، مع ضمان مداخلها من قبل وزارة التعليم والثقافة والرياضة، وهيكل للبرمجة يتوخى إنشاء شبكات وتيسير تنقل العروض عبر إقليم إسبانيا. وستساعد هذه السياسة، بالإضافة إلى حفزها قطاع الفنون الاستعراضية بحسب وجهة نظر المهنيين والمبدعين، على الحفاظ على مستويات النشاط الثقافي في البلديات التي تضررت جراء التخفيضات الكبيرة لميزانياتها.

٨١- وتتجلى الأزمة التي يعاني منها قطاع الإنتاج السينمائي في جوانب عديدة هي: الانخفاض المستمر لعدد المشاهدين داخل القاعات السينمائية - ويعزى بوجه خاص إلى هيمنة القرصنة على هذا القطاع - وتراجع عدد قاعات العرض، وإعادة هيكلة القطاع التي تستلزم استثمارات كبيرة - رقمنا القاعات السينمائية وتركيب أجهزة ثلاثية الأبعاد - وانخفاض نسبة التمويل العام للإنتاج الإسباني - حيث شهد صندوق حماية الإنتاج السينمائي تخفيضات مهمة لميزانيته، وتراجعت باقي مصادر التمويل، من قبيل القنوات التلفزيونية والإدارات التابعة لأقاليم الحكم الذاتي والقطاع الخاص - وتقلص عدد التظاهرات السينمائية، كالمهرجانات والأسابيع والعروض السينمائية. وفي هذا الصدد يمكن القول إن التكنولوجيات الجديدة قلصت تكلفة الإنتاج السينمائي، الذي لا يزال يموله معهد الإنتاج السينمائي والفنون السمعية البصرية، التابع

لوزارة التعليم والثقافة والرياضة، سواء من موارده الخاصة أو من خلال مؤسسات الائتمان بشروط ميسرة، وتجري حالياً مناقشة إطار قانوني جديد لن يتأخر دخوله حيز النفاذ. ومن بين التطورات الأخرى، سُتدرج تدابير لجمع موارد من القطاع الخاص غير المتخصص في المجال السمعي البصري. وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة، يزداد مستوى الإبداع، وتُنجز أعمال جد متميزة وتُحصد جوائز مهمة على الصعيد العالمي وثمة العديد من المخرجين السينمائيين المعترف بهم دولياً في جميع مجالات هذا النشاط.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

١- الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨

٨٢- وُصف الدستور الإسباني بأنه دستور توافق الآراء. وقد صيغ بناءً على ما أُجري من مفاوضات وأُبرم من اتفاقات مع مختلف الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. ووافق الإسبان على دستور عام ١٩٧٨ في استفتاء أُجري في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ودخل الدستور حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. والدستور الحالي، بدياحته ومواده البالغ عددها ١٦٩ مادة، المقسمة إلى عشرة أبواب والعديد من الأحكام المؤقتة والإضافية، هو أشمل دستور في التاريخ الإسباني بعد دستور عام ١٨١٢.

٨٣- وتعلن المادة ١ أن إسبانيا دولة اجتماعية ديمقراطية قائمة على سيادة القانون، تدافع عن قيم الحرية والعدالة والمساواة والتعددية السياسية بوصفها قيماً علياً لنظامها القانوني. ويُقرّ الدستور، فضلاً عن ذلك، أن الشعب الإسباني هو مصدر السيادة الوطنية، ومنه تُستمدّ سلطات الدولة، وأن الشكل السياسي للدولة الإسبانية ملكي برلماني. ويتضمن "الميثاق الأعظم" سرداً مستفيضاً للحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين كافة ويكرّس دولة أقاليم الحكم الذاتي. كما يجب في هذا السياق إبراز مبدأ الفصل بين سلطات الدولة: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٨٤- المحكمة الدستورية. هي الجهة العليا المفسرة للدستور، تتمتع بالاستقلال عن سائر الهيئات الدستورية، ولا تخضع إلا للدستور والقانون الأساسي رقم ١/١٩٧٩، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، المنظم لها. وتتألف من ١٢ عضواً يعيّنهم الملك باقتراح كل من مجلس النواب بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء (أربعة أعضاء)، ومجلس الشيوخ بنفس الأغلبية (أربعة أعضاء)، وحكومة الدولة (عضوان)، والمجلس العام للسلطة القضائية (عضوان). ويعيّن الأعضاء لمدة تسع سنوات دون إمكانية إعادة انتخابهم مباشرةً وتُحدّد ثلث عضوية المحكمة كل ثلاث سنوات. ويمكن تقسيم اختصاصات المحكمة الدستورية إلى ثلاثة اختصاصات رئيسية على النحو التالي: أولاً، الرقابة على مدى دستورية القوانين؛ ثانياً، الفصل في تنازع الاختصاص بين الدولة وأقاليم الحكم الذاتي، أو فيما بين الأقاليم ذاتها؛ وأخيراً، صون حقوق المواطنين الأساسية، بعد استنفاد الإجراءات القانونية العادية، عن طريق ما يسمى بـ "طلب الحماية الدستورية"، الذي يُقدّم متى

استُنفذت السبل القضائية العادية من أجل الدفاع عن أي ادعاءات بوقوع انتهاكات لهذه الحقوق. ويحق لكل من المواطنين ومكتب أمين المظالم والنيابة العامة تقديم هذا الطلب.

٨٥- **المؤسسات: السلطة الملكية.** الشكل السياسي للدولة الإسبانية ملكي برلماني. ويرمز الملك، بصفته رئيس الدولة، إلى وحدة الدولة وبقائها، ويؤدي وظيفة الحكم والضابط لعمل المؤسسات المعتاد، كما أنه الممثل الأعلى للدولة الإسبانية في العلاقات الدولية.

٨٦- **القوات المسلحة.** تتألف من القوات البرية والبحرية والجوية، مهمتها ضمان سيادة دولة إسبانيا واستقلالها، والدفاع عن سلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري. وباعتبارها تابعة لوزارة الدفاع، فهي أهم مقومات سياسة الدفاع في إسبانيا التي تهدف، تحت مسؤولية الحكومة، إلى ضمان أمن ومصالح إسبانيا وإسبان، والدفاع عن الحقوق والمبادئ المضمنة في دستور عام ١٩٧٨ وفي ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، فضلاً عن المساهمة، في إطار الشرعية الدولية، في حفظ الأمن والاستقرار العالمين.

٨٧- **السلطة التشريعية: البرلمان.** ممارسة السلطة التشريعية للدولة منوطة بالبرلمان، الذي يمثل الشعب الإسباني ويراقب عمل الحكومة. ويتألف البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ومن ثم، فالسلطة التشريعية تُمارس عن طريق نظام برلمان مؤلف من مجلسين من النوع المعروف باسم "المجلسان غير المتكافئين"، ذلك أنه لا يمكن المقارنة بين اختصاصات كل من المجلسين، إذ ينفرد مجلس النواب بممارسة جزء كبير من مهام البرلمان. ويُنتخب النواب وأعضاء مجلس الشيوخ لمدة أربع سنوات. ويجوز حل المجلسين قبل انتهاء أجلهما بإيعاز من رئيس الحكومة. ويتألف مجلس النواب من ٣٥٠ نائباً. ويتعين استعراض جميع مشاريع ومقترحات القوانين، دون استثناء، في مجلس النواب في المقام الأول، فيما يمارس مجلس الشيوخ حق الاعتراض (الفيتو) على النص الذي يصوغه مجلس النواب أو حق طلب تعديله، مع احتفاظ مجلس النواب بسلطة اتخاذ القرار النهائي بشأنه بعد إعادة النظر فيه. كما يتولى مجلس النواب ترشيح رئيس الحكومة، وبالتالي، فهو المجلس الذي يمكن له إقالته، إما باعتماد مقترح لسحب الثقة منه أو برفض منح الحكومة الثقة التي تلتمسها. مجلس الشيوخ: يصفه الدستور بأنه مجلس التمثيل الإقليمي. ويتألف، في الدورة التشريعية العاشرة، من ٢٦٦ عضواً، منهم ٢٠٨ أعضاء يُنتخبون بالاقتراع العام المباشر و٥٨ عضواً آخرين تعينهم المجالس التشريعية لأقاليم الحكم الذاتي، التي تنتخب عضواً عن كل واحد منها وعضواً آخر عن كل مليون نسمة في كل إقليم.

٨٨- **السلطة التنفيذية: الحكومة.** يكاد نص الدستور الإسباني لا يختلف عما هو شائع في النظم البرلمانية المعاصرة من حيث وظائف الحكومات. إذ تُسند إلى الحكومة الوظيفة التنفيذية والمبادرة بالعمل التشريعي، وإمكانية سن تشريعات عاجلة (يُنَاط التصديق عليها بالمجلس) وإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة. وتوجه الحكومة السياسة الداخلية والخارجية للدولة والإدارة المدنية والعسكرية فيها والدفاع عنها. وتتجسد عملية تشكيل الحكومة في إسبانيا في مرحلتين مختلفتين تماماً. في المرحلة الأولى، يعرض المرشح لرئاسة الحكومة برنامجه المتعلق

بالحكومة على مجلس النواب للنظر فيه، وفي المرحلة الثانية، يقترح الرئيس على الملك، بعد حصوله على ثقة المجلس وتعيينه من جانب الملك، تعيين الوزراء. وهذا الواقع، إلى جانب توجيه عمل الحكومة، يُبرزان منصب رئيس الحكومة في التنظيم الداخلي للسلطة التنفيذية، إلى درجة يمكن معها، في حالة النظام الدستوري الإسباني، الحديث عن نظام رئيس وزراء. والهيئة الجماعية للسلطة التنفيذية هي مجلس الوزراء، ويتألف من الرئيس ونائب الرئيس أو نواب الرئيس والوزراء. ويجتمع المجلس عادةً أسبوعياً. وتتألف الحكومة الحالية من رئيس الحكومة ونائب بحقيبة وزارية و ١٢ وزيراً. وتوجد مؤسستان تابعتان مباشرةً للبرلمان يكلفهما الدستور بمهام محددة تتعلق بالرقابة على الإدارة العامة.

٨٩- **محكمة الحسابات.** وفقاً للمادة ١٣٦ من الدستور، تشكل محكمة الحسابات الهيئة العليا المعنية بمراجعة الحسابات والإدارة الاقتصادية في الدولة، فضلاً عن القطاع العام. وكما ذكر آنفاً، تتبع محكمة الحسابات البرلمان، وتتولى المحكمة الدستورية الفصل فيما قد ينشأ من منازعات على اختصاصاتها أو صلاحيتها. وينظم القانون الأساسي رقم ١٩٨٢/٢، المؤرخ ١٢ أيار/مايو، عملها. ويعين الملك رئيسها من بين أعضائها باقتراح المجلس العام وتحدد مدة ولايته في ثلاث سنوات. ويتألف المجلس العام من ١٢ عضواً والنائب العام.

٩٠- **أمين المظالم.** أنشئت مؤسسة أمين المظالم بموجب الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ بوصفها "المفوضية السامية" للبرلمان ضماناً للدفاع عن الحقوق الأساسية وحمايتها. وهي بهذا الهدف مكلفة بمهمة الإشراف على أنشطة الإدارات العامة كافة. ويتنخب البرلمان أمين المظالم بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه في كل من المجلسين، لمدة خمس سنوات وفقاً للقانون الأساسي رقم ١٩٨١/٣، المؤرخ ٦ نيسان/أبريل، المتعلق بأمين المظالم، والمنظم لهذه المؤسسة. وهذا المنصب في طريق التعميم في جميع أقاليم الحكم الذاتي.

٩١- **الهيئات الاستشارية للحكومة.** مجلس الدولة. هو الهيئة الاستشارية العليا للحكومة، وينظمه القانون الأساسي رقم ١٩٨٠/٣، المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل. ووظيفته الأساسية استشارية، تقتصر على إبداء رأي مثبت في موضوع الاستشارة.

٩٢- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي.** هو إحدى الهيئات الاستشارية العليا للحكومة في المجال الاجتماعي الاقتصادي ومكان للتفاهم بين الجهات الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة التي ترمي إلى تطوير سيادة القانون الاجتماعي والديمقراطي في البلد. ويتألف المجلس من رئيس و ٦٠ عضواً على النحو التالي: عشرون عضواً تعينهم التنظيمات النقابية، وعشرون عضواً آخرين تعينهم منظمات أرباب العمل، وعشرون عضواً تابعون لجمعيات ومنظمات.

٩٣- **السلطة القضائية.** وفقاً للدستور، يُستمد العدل من الشعب ويُقيمه، باسم الملك، قضاة السلطة القضائية وموظفوها القضائيون. ولا بد في هذا السياق من إبراز وحدة الاختصاص القضائي في المقام الأول، ذلك أن إقامة العدل من اختصاص جهاز واحد من القضاة والموظفين القضائيين. المجلس العام للسلطة القضائية. هو هيئة إدارة القضاة والموظفين

القضائين. ويتألف من رئيس المحكمة العليا، الذي يترأس المجلس، و ٢٠ عضواً يعيّنهم الملك باقتراح البرلمان، بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء، لمدة خمس سنوات. وينبغي أن تكون لاثني عشر عضواً منهم صفة قاضٍ أو موظفٍ قضائي.

٩٤ - **المحكمة العليا.** هي هيئة الاختصاص القضائي العليا للدولة، باستثناء ما يتعلق بالضمانات الدستورية، التي يؤول اختصاصها إلى المحكمة الدستورية. ويعين الملك رئيس المحكمة العليا، وهو أيضاً رئيس المجلس العام للسلطة القضائية، بناءً على اقتراح هذه الهيئة.

٩٥ - **النائب العام للدولة.** يُعيّنه الملك باقتراح الحكومة، بعد استشارة المجلس العام للسلطة القضائية. ومهمة النيابة العامة تعزيز العمل القضائي دفاعاً عن حقوق المواطنين والمصالح العامة التي يحميها القانون، إما بحكم مسؤوليتها أو بناءً على طلب الأطراف المعنية. كما تتولى النيابة العامة مسؤولية ضمان استقلال المحاكم وكفالة تحقق المصلحة الاجتماعية أمامها. ويحق للنائب العام تقديم طلب الحماية الدستورية.

٩٦ - **التنظيم الإقليمي للدولة. أقاليم الحكم الذاتي والمدن المتمتعة بالحكم الذاتي.** اعترف دستور عام ١٩٧٨ بحق الجنسيات والأقاليم المكوّنة لدولة إسبانيا في الحكم الذاتي والتضامن بينها وكفله لها. وأفضى تنفيذ أحكام الدستور إلى تحوّل جذري في التنظيم الإقليمي للدولة، بإنشاء ١٧ إقليماً ذاتي الحكم ومدينتين ذاتيتي الحكم (سبتة ومليلة)، وما ترتب على ذلك من إعادة توزيع السلطة السياسية والإدارية بين الهيئات المركزية وهيئات الحكم الذاتي. وقد حوّلت نتيجة هذه العملية إسبانيا إلى أحد البلدان الأوروبية الأكثر لا مركزية، موطّدةً اتساقها وتضامن أقاليمها، وعزّزت التطور المتناغم لتنوعها السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يشكل جزءاً من الواقع التاريخي لإسبانيا، وقوّتت المؤسسات إلى المواطنين، وحسّنت نوعية الديمقراطية، وأسهمت إسهاماً هائلاً فيما أحرزته إسبانيا من تقدم اقتصادي واجتماعي وثقافي مهم. ولكل من أقاليم الحكم الذاتي نظام أساسي للحكم الذاتي، معتمد بموجب قانون أساسي، يشكل القاعدة التأسيسية الأساسية للإقليم وينظم جوانب أساسية فيه كتنظيم برلمانه وحكومته وعملهما، والاختصاصات التي يمارسها الإقليم، وإدارته، وملامح هويته والوقائع المتباينة فيه من قبيل اللغة أو القانون المدني، وعلاقاته مع الدولة ومع أقاليم الحكم الذاتي الأخرى. ويقوم توزيع الاختصاصات بين الدولة وأقاليم الحكم الذاتي على أساس التفريق بين الاختصاصات الحصرية للدولة أو لأقاليم الحكم الذاتي والاختصاصات المشتركة بين الدولة وأقاليم الحكم الذاتي والاختصاصات المتماثلة، التي يمكن للدولة ولأقاليم الحكم الذاتي على حد سواء التدخل فيها. وتشمل الاختصاصات الحصرية، للدولة ولأقاليم الحكم الذاتي على حد سواء، السلطة التشريعية والقدرة التنفيذية، بينما يمكن أن تنطوي الاختصاصات المشتركة على توزيع مختلف للسلطة التشريعية والتنظيمية بين الدولة وأقاليم الحكم الذاتي، التي عادةً ما تمتلك القدرة التنفيذية في هذه الحالة. وفي حالة تنازع الاختصاص، تتولى المحكمة الدستورية الفصل فيه، مثلما يحدث في دول أخرى لا مركزية سياسياً. ونظام الحكم في أقاليم الحكم الذاتي برلماني، فمؤسساتها الأساسية

هي البرلمان ورئيس الإقليم والحكومة المستقلة ذاتياً. ومن وجهة النظر الاقتصادية والمالية، تتمتع أقاليم الحكم الذاتي بقدر كبير من الاستقلال الذاتي الإداري، وبالقدرة على اعتماد ميزانياتها السنوية الخاصة بها، وتحديد مواردها الخاصة عن طريق الضرائب والرسوم والضرائب الإضافية والمساهمات الخاصة والأسعار العامة.

٩٧- وتشمل الموارد التي يتيحها نظام التمويل لأقاليم الحكم الذاتي، فضلاً عن إمكانياتها الضريبية، المؤلف من مجموعة من الضرائب المتنازل لها عن تحصيلها الكلي أو الجزئي، تحويلات صندوق ضمان الخدمات العامة الأساسية وصندوق الاكتفاء الشامل. كما يشمل هذا النظام صناديق التقارب بين أقاليم الحكم الذاتي، المنشأة من خلال موارد إضافية اعتمدها الدولة بهدف تعزيز التوازن الاقتصادي الإقليمي، إسهاماً منها في تحقيق المساواة والإنصاف. وعلى هذا النحو، تسعى مختلف آليات التمويل المكوّنة لنموذج التمويل إلى كفالة التضامن بين الأقاليم وحد أدنى من المساواة في تقديم الخدمات العامة الأساسية في جميع أنحاء إقليم إسبانيا. وإلى جانب الموارد التي يتيحها نظام التمويل لأقاليم الحكم الذاتي، ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار باقي الموارد التي تمتلكها هذه الأقاليم، من قبيل الضرائب الخاصة بها، وتحويلات الميزانيات العامة للدولة أو تحويلات صناديق الاتحاد الأوروبي. ونتج تشكيل هذا النظام التمويلي عن مستوى التطور الذي بلغه وضع الحكم الذاتي في إسبانيا، التي تعتبر من أكثر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا مركزية، وتتقدم على بلدان عريقة في مجال الحكم الاتحادي.

٩٨- **الكيانات المحلية.** وفقاً لآخر الأرقام الرسمية المتعلقة بتعداد السكان حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (المرسوم الملكي ١٠١٦/٢٠١٣، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)، توجد ٥٠ مقاطعة و ١١٧ ٨ بلدية بتوزيع سكاني متفاوت إلى حد كبير من حيث عدد سكانها. إذ يقل عدد السكان في ٨٩٧ ٤ بلدية، أي في ٦٠,٣٣ في المائة منها، عن ١٠٠٠ نسمة ويقل عدد السكان في ٦٧٩٨ بلدية، أي في ٨٣,٧٥ في المائة منها، عن ٥٠٠٠ نسمة. ويتجاوز عدد السكان في ١٤٦ بلدية فقط، أي في ١,٨٠ في المائة منها، ٥٠٠٠ نسمة. ومن وجهة النظر التنظيمية، تشكل مجالس البلديات مؤسسات الحكم والإدارة للبلديات؛ وتشكل مجالس المقاطعات أو مؤسسات أخرى ذات طابع تمثيلي مؤسسات الحكم والإدارة للمقاطعات؛ وتمثل بلديات الجزر ومجالس الجزر مؤسسات الحكم والإدارة في أرخبيلي الكناري والبلبار على التوالي. وتتألف هيئات مجالس البلديات من العمدة، الذي يرأس المؤسسة، ونواب العمدة ومجلس الحكم والمجلس العام، ويتألف المجلس العام من جميع أعضاء مجلس البلدية الذين ينتخبهم مباشرة سكان البلدية في قوائم مفتوحة في حالة البلديات التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٥٠ نسمة، وفي قوائم مغلقة في حالة البلديات التي يتجاوز عدد سكانها ٢٥٠ نسمة، بنظام القوائم النسبية. ويُنتخب العمدة بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضاء مجلس البلدية. فإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة، يُنتخب لمنصب العمدة عضو المجلس الذي يترأس القائمة التي حظيت بأكثر عدد من الأصوات، وفي حالة البلديات ذات القوائم المفتوحة، يُنتخب لمنصب العمدة عضو المجلس الذي حظي بأكثر عدد من الأصوات في انتخابات أعضاء مجالس

البلديات. والنظام الخاص هو الذي تنتهجه البلديات التي تعمل بنظام المجلس المفتوح، أي تلك التي تعتمد، تقليدياً وطوعياً، هذا النظام الفريد للحكم والإدارة وتلك التي، لدواعي موقعها الجغرافي، أو إدارة مصالحها البلدية على نحو أفضل أو ظروف أخرى، يستحسن ويعتمد فيها، بموافقة إقليم الحكم الذاتي المعني، هذا النظام الفريد للحكم والإدارة الذي ينتخب في إطاره سكان البلدية، المؤهلين للانتخاب، العمدة بشكل مباشر وفق نظام الأغلبية، ما يشكل مثلاً حقيقياً للديمقراطية المباشرة. وفي انتخابات البلديات، لا يقتصر التمتع بالحق في التصويت وفي الترشح على الناخبين الإسبان فحسب، بل يتمتع به أيضاً مواطنو الاتحاد الأوروبي المقيمون في إسبانيا على قدم المساواة مع الإسبان، وكذلك الأجانب المقيمون في إسبانيا الذين تسمح لهم بلدانهم بالتصويت (أو بالحق في الترشح، عند الاقتضاء) لانتخاب إسبان في تلك الانتخابات، وفقاً لنص اتفاقية ما (المادة ١٣) (٢) من الدستور الإسباني والمادتين ١٧٦ و ١٧٧ من القانون الأساسي رقم ١٩٨٥/٥، المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه، المتعلق بنظام الانتخابات العام). أما مجالس المقاطعات، فينتخبها أعضاء مجالس البلديات في المقاطعة من بينهم، وتكمن مهمتها الأساسية في مساعدة البلديات والتعاون معها، ولا سيما تلك التي لديها إمكانيات اقتصادية وإدارية أقل، وكذلك ضمان تقديم الحد الأدنى الإلزامي من الخدمات التي يفرض القانون على البلديات تقديمها. وتشكل بلديات الجزر في جزر الكناري ومجالس الجزر في جزر البليار هيئات الحكم والإدارة في كل منهما.

٢- نظام العدالة. بيانات بشأن الجريمة

- ٩٩- في عام ٢٠١٢، بلغ عدد الأشخاص البالغين المدانين المسجلين في السجل المركزي للمدانين ما مجموعه ٦٣.٠٢١ مداناً، وفقاً للأحكام النهائية الصادرة ذلك العام والتي أُبلغ بها السجل المركزي، ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٠,٢ في المائة عن العدد المسجل في العام السابق له.
- ١٠٠- ويمثل الذكور ٨٩,١ في المائة من إجمالي المدانين والإناث ١٠,٩ في المائة منهم. وبلغ معدل المدانين في كل ١٠٠٠ نسمة (ممن تبلغ أعمارهم ١٨ سنة وما فوق) ٥,٧ مدانين على غرار المعدل المسجل في عام ٢٠١١.
- ١٠١- وتحليل النسبة المئوية لتوزيع الأشخاص المدانين بحسب السن، يلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر شيوعاً في حالة الرجال تتراوح بين ٤١ و ٥٠ سنة (ما يمثل نسبة ١٩,٥ في المائة من مجموعهم)، وتتراوح في حالة النساء بين ٢١ و ٢٥ سنة (أي ١٧,٨ في المائة).
- ١٠٢- وبلغ متوسط عمر المدانين ٣٥,٧ سنة (٣٥,٨ سنة بين الرجال و ٣٤,٧ بين النساء).
- ١٠٣- وكان أغلب المدانين في عام ٢٠١٢ إسبانيي الجنسية (أي ٧٤,٢ في المائة من مجموعهم مقابل ٧٢,٧ في المائة في العام السابق له). وشكّل القادمون من البلدان الأمريكية أكبر نسبة للمدانين من الأجانب (أي ٣٦,٣ في المائة من مجموع الأجانب).

- ١٠٤ - وأدين ما نسبته ٨٢,٨ في المائة من مجموع المدانين بجرمة واحدة (٨٣ في المائة في العام السابق) و١٧,٢ في المائة منهم بأكثر من جرمة (١٧ في المائة في عام ٢٠١١).
- ١٠٥ - ومن بين المدانين بارتكاب جرمة واحدة، وبحسب نوع الجريمة، شكل المدانون بمخالفات السلامة على الطرق الفئة الأكثر عدداً (٤١,٥ في المائة من مجموع المدانين). وتلاههم المدانون بجرائم الإيذاء (١١,٩ في المائة) والمدانون بالسرقة (٩,٥ في المائة).
- ١٠٦ - وكانت الأندلس في عام ٢٠١٢ الإقليم ذاتي الحكم الذي سجل أكبر عدد من المدانين، بنسبة ٢٠,١ في المائة من مجموعهم. وتلتها كاتالونيا (١٣,٨ في المائة) ثم إقليم مدريد (١٢,٣ في المائة).
- ١٠٧ - وكانت كاتالونيا الإقليم ذاتي الحكم الذي سجل أكبر عدد من المدانين الأجانب (١٨,٥ في المائة)، وتلاها إقليم مدريد (١٦,٨ في المائة) ثم الأندلس (١٣,٨ في المائة).
- ١٠٨ - وسجلت مدينتنا سبتة ومليلة أعلى معدل للمدانين في كل ١٠٠٠ نسمة (٣٨,٨٢ و٢٠,٩٤، على التوالي). وعلى العكس، سُجِّلَت أدنى المعدلات في كل من كاستييا وليون (٤,٤٢) وأرغون (٤,٧٢) وإقليم الباسك (٤,٨٧).
- ١٠٩ - وارتفع إجمالي عدد الجرائم المسجلة بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٢.
- ١١٠ - وفي عام ٢٠١٢، سُجِّلَ ما مجموعه ١٣٠ ٢٧٥ جرمة مرتكبة، ما يمثل زيادة بنسبة ٠,٤ في المائة عن العدد المسجَّل في العام السابق له. فقد بلغ معدل الجرائم في كل ١٠٠٠ نسمة ٧,١ جرائم، وهو المعدل نفسه المسجَّل في عام ٢٠١١.
- ١١١ - وبحسب نوع الجريمة، كانت الجرائم المرتكبة ضد السلامة على الطرق الأكثر حدوثاً (٣٨,٧ في المائة من مجموع الجرائم) ثم جرائم الإيذاء (١٢,٥ في المائة) والسرقة (١٠,٧ في المائة).
- ١١٢ - ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الجرائم المرتكبة ضد السلامة على الطرق انخفضت بنسبة ٧,٧ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١١.
- ١١٣ - وبلغ معدل عدد الجرائم لكل شخص مدان ١,٢ جرمة، على غرار المعدل المسجَّل في عام ٢٠١١. وبحسب نوع الجنس، كان هذا المعدل بين الذكور (١,٣) أعلى منه بين الإناث (١,١)، على غرار العام السابق له (١,٣ بين الذكور مقابل ١,٢ بين الإناث).
- ١١٤ - وكانت نسبة ٩٤,٦ في المائة من مجموع الجرائم المرتكبة جرائم تامة ونسبة ٥,٤ في المائة منها جرائم بدرجة الشروع.

الغرامة والحبس والمنع الخاص من ممارسة المهنة، العقوبات الأكثر شيوعاً

- ١١٥ - في عام ٢٠١٢، صدر ما مجموعه ٧٩٣ ٥٥٧ عقوبة في شكل أحكام نهائية ومسجَّلة في السجل المركزي للمدانين، ما يمثل زيادة بنسبة ١,٢ في المائة بالمقارنة مع العام السابق له.

١١٦- وكانت نسبة ٥٤,٣ في المائة من العقوبات الصادرة (الرئيسية والثانوية على حد سواء) عقوبات سالبة لحقوق أخرى، بينما كانت نسبة ٢٥,٩ في المائة منها عقوبات سالبة للحرية، ونسبة ١٩,٤ في المائة منها غرامات و ٠,٤ في المائة عقوبة الطرد من الإقليم الوطني.

١١٧- ومن بين العقوبات السالبة لحقوق أخرى، كان المنع الخاص من ممارسة المهنة العقوبة الأكثر شيوعاً (١٨,٦ في المائة من إجمالي العقوبات). ومن بين العقوبات السالبة للحرية، كان الحبس العقوبة الأكثر شيوعاً (٢٥,٥ في المائة).

١١٨- وكانت نسبة ٢٥,٦ في المائة من مجموع العقوبات الصادرة في حق الذكور عقوبات سالبة للحرية، و ٢٥,٢ في المائة، بوجه خاص، عقوبات بالحبس. وبالنسبة للإناث، كانت نسبة ٢٩,٤ في المائة من مجموع العقوبات الصادرة في حقهن عقوبات سالبة للحرية، و ٢٨,٩ في المائة عقوبات بالحبس.

١١٩- وبحسب نوع جنس مرتكب الجريمة، شكّلت العقوبات السالبة لحقوق أخرى ٥٤,٨ في المائة من إجمالي العقوبات الصادرة في حق الذكور، و ٤٩ في المائة من العقوبات الصادرة في حق الإناث.

١٢٠- وإذا أخذ سن مرتكب الجريمة في الاعتبار، يُلاحظ أنه كلما تقدّم السن، باستثناء من تتجاوز أعمارهم ٧٠ عاماً، تصبح العقوبات السالبة للحرية أقل شيوعاً والعقوبات السالبة لحقوق أخرى أكثر شيوعاً.

١٢١- وبحسب جنسية مرتكب الجريمة، كانت العقوبات السالبة للحرية بين المدانين الأجانب (٢٨,٥ في المائة) أكثر شيوعاً منها بين الإسبان (٢٥ في المائة). وبوجه خاص، مثلت عقوبة الحبس نسبة ٢٨ في المائة من إجمالي العقوبات الصادرة في حق الأجانب، مقابل ٢٤,٧ في المائة من إجمالي تلك الصادرة في حق الإسبان.

إحصائية بشأن القاصرين

١٢٢- في عام ٢٠١٢، سُجل ١٦ ١٧٢ قاصراً مداناً (تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة)، وفقاً لأحكام نهائية أُبلغ بها سجل الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للقاصرين، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٥,١ في المائة عن العام السابق له.

١٢٣- وبلغ معدل القاصرين بين سن ١٤ و ١٧ سنة المدانين في كل ١ ٠٠٠ نسمة من نفس الفئة العمرية ٩,٣ قاصرين، مقابل ٩,٧ في العام السابق له.

١٢٤- ومثّل الذكور ٨٢,٥ في المائة من القاصرين المدانين والإناث ١٧,٥ في المائة منهم. وقد ازداد عدد الإناث القاصرات المدانات بنسبة ٥,٦ في المائة بالمقارنة مع العام السابق له. وبحسب السن، كان القاصرون من الفئة العمرية ١٧ عاماً هم الأكثر عدداً (٣٢,١ في المائة)، يليهم القاصرون من الفئة العمرية ١٦ عاماً (٢٩,٢ في المائة).

١٢٥- وكان أغلب القاصرين المدانين إسبانيي الجنسية (٧٦,٩ في المائة). ورغم ذلك، ارتفعت نسبة الأجانب إلى ٢٣,١ في المائة، مقابل ٢٠,٩ في المائة في العام السابق له. وتحليل عدد المخالفات المرتكبة، تبين أن اثنين من كل ثلاثة قاصرين مدانين ارتكبوا مخالفة جنائية واحدة وواحد من كل ثلاثة منهم ارتكب أكثر من مخالفة.

الأندلس، الإقليم الذي سجل أكبر عدد من القاصرين المدانين

١٢٦- الأندلس هي الإقليم الذي سجل أكبر عدد من القاصرين المدانين المسجلين في سجل الأحكام في عام ٢٠١٢، بما نسبته ٢٢,٥ في المائة من مجموع المدانين. ويليه إقليم بالينشيا (١٤,٩ في المائة)، ثم كاتالونيا (١٠,٢ في المائة).

١٢٧- ولم يتغير هذا الترتيب فيما يتعلق بالقاصرين المدانين الإسبان. بيد أن كاتالونيا كانت الإقليم الذي سجل أكبر عدد من القاصرين المدانين الأجانب، يليها إقليم بالينشيا ثم إقليم مدريد.

١٢٨- وسجلت مدينة سبنة (٤٥,٦ قاصراً في كل ١٠٠٠) ومليلا (١٦,١ قاصراً في كل ١٠٠٠) المتمتعين بالحكم الذاتي، وإقليم لاريوخا (١٥ قاصراً في كل ١٠٠٠) أعلى معدلات القاصرين المدانين المتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة في كل ١٠٠٠ نسمة من نفس الفئة العمرية. وعلى العكس، سجلت كل من كاتالونيا (٦,١)، وإقليم مدريد (٦,٢) وأراغون (٧,٧) أقل معدلاتهم.

١٢٩- وفي عام ٢٠١٢، سُجِّل ما مجموعه ٢٨.٠٢٢ مخالفة جنائية ارتكبتها قاصرون، بما يقل عن العام السابق له بنسبة ٤,٧ في المائة. وكانت ٦٤,٣ في المائة منها جرائم و٣٥,٧ في المائة مخالفات. وبحسب نوع الجريمة، كانت السرقات هي الأكثر حدوثاً (٤١,٣ في المائة)، تليها جرائم الإيذاء (١٣,٤ في المائة)، ثم جرائم التعذيب وتلك المرتكبة ضد الاستقامة الأخلاقية (٨,١ في المائة). وكانت أكثر المخالفات شيوعاً، تلك المرتكبة ضد الأشخاص (٦٣,٦ في المائة) وضد الممتلكات (٣٢,٨ في المائة).

١٣٠- وبحسب نوع الجنس، ارتكب القاصرون ٨٣,٣ في المائة من المخالفات الجنائية والقاصرات ١٦,٧ في المائة منها. وارتكب القاصرون ٨٧,٣ في المائة من الجُنح و٧١,١ في المائة من المخالفات. وبحسب السن، يلاحظ ازدياد عدد المخالفات بتقدّم العمر. فقد مثلت المخالفات المرتكبة في سن ١٧ سنة (٣٢,٣ في المائة من مجموع المخالفات) أكثر من ضعف تلك المرتكبة في سن ١٤ سنة (١٥,٥ في المائة). وارتكب ٧٦,٥ في المائة من المخالفات قاصرون إسبان و٢٣,٥ في المائة منها قاصرون أجانب (مقابل ٧٧,٦ في المائة و٢٢,٤ في المائة على التوالي في العام السابق له).

١٣١- وبلغ عدد المخالفات الجنائية التي ارتكبتها قاصرون في كل ١٠٠٠ نسمة من السكان بين سن ١٤ و١٧ سنة ١٦,٢. وبحسب أقاليم الحكم الذاتي، سُجِّلت أعلى المعدلات في مدينة سبنة المتمتعة بالحكم الذاتي (٦٨,٦) وإقليم لاريوخا (٤٤) ومدينة مليبية المتمتعة بالحكم

الذاتي (٩٢،٢). وعلى العكس، سُجِّلت أدنى المعدلات في إقليم مدريد (٩،٦)، وكاتالونيا (١١) وغاليسيا (١٤).

١٣٢- وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت القضاة ٣٩٣ ٢٥ تديراً، ما شكل زيادة بنسبة ٧،١ في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وكانت التدابير الأكثر اعتماداً هي الإفراج تحت المراقبة (٣٧،٧ في المائة من مجموع التدابير)، والخدمة لصالح المجتمع (١٩،٣ في المائة) والاحتجاز شبه المفتوح (١٢ في المائة). وكلما تقدم سن مرتكب المخالفة كلما ازدادت النسبة المئوية لتدابير إنجاز أعمال اجتماعية تعليمية (٩،٢ في المائة من مجموع التدابير بالنسبة لمن تبلغ أعمارهم ١٤ سنة و١١،٨ لمن تبلغ أعمارهم ١٧ سنة) وانخفضت تدابير الإفراج تحت المراقبة (٤٢ في المائة لمن تبلغ أعمارهم ١٤ سنة و٣٣،٧ في المائة لمن تبلغ أعمارهم ١٧ سنة). وبحسب جنسية مرتكب المخالفة، يلاحظ، نسبياً، أن تدابير الاحتجاز المغلق والاحتجاز شبه المفتوح تُتخذ بنسبة أكبر في حالة القاصرين الأجانب (١،٩ في المائة و١٠،٨ في المائة). وعلى عكس ذلك، فإن تدابير الخدمة لصالح المجتمع تتخذ بنسبة أقل في حالة القاصرين الأجانب (١٦،٧ في المائة) منها في حالة القاصرين الإسبان (٢٠،١ في المائة).

ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف - قبول القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

١٣٣- إسبانيا دولة طرف في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وقد قبلت التعهّد بالتزامات واسعة النطاق في مجال حماية حقوق الإنسان وأخضعت نفسها لسلطة هيئات الإشراف الدولية. وللمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أهمية خاصة بالنسبة إلى إسبانيا، إذ إنها تراقب تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفيما يلي الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها إسبانيا:

١٣٤- في إطار الأمم المتحدة:

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين؛
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛
- الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاه الاختياريان؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبروتوكوله الاختياري؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (وقد نفذت إسبانيا الإعلان المنصوص عليه في المادة ٢٢ من الاتفاقية الذي يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب بالنظر في الشكاوى الواردة من أفراد بشأن انتهاكات أحكام الاتفاقية) وبروتوكولها الاختياري؛
 - اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة (بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ وبشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وإجراءات تقديم البلاغات)؛
 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها؛
 - اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولات منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛
 - اتفاقية الدخائر العنقودية؛
 - اتفاقية مراقبة التجارة الدولية بالأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية.
- ١٣٥ - في إطار مجلس أوروبا:
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
 - البروتوكول رقم ٤ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي يعترف بحقوق وحريات معينة إضافةً إلى تلك الواردة في الاتفاقية وفي البروتوكول الإضافي الملحق بها (الاتفاقية رقم ٤٦ لمجلس أوروبا)؛
 - البروتوكول رقم ٦ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام؛
 - البروتوكول رقم ٧ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية رقم ١١٧ لمجلس أوروبا)؛
 - البروتوكول رقم ١٢ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بالحظر العام للتمييز؛

- البروتوكول رقم ١٣ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف؛
- البروتوكول رقم ١٤ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المعدل لآلية مراقبة تنفيذ الاتفاقية؛
- اتفاقية حماية حقوق الإنسان وكرامة الإنسان فيما يتعلق بتطبيق البيولوجيا والطب: اتفاقية حقوق الإنسان والطب الأحيائي؛
- الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي. وتعكف إسبانيا حالياً على عملية التصديق على الميثاق الاجتماعي بصيغته المنقحة؛
- اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر؛
- اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي؛
- اتفاقية مجلس أوروبا لوقف الاتجار بالبشر؛
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٣٦- يكمن الإطار العام لحماية حقوق الإنسان في إسبانيا في الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨، وأساساً، في الفصل الثاني من الجزء الأول من الباب الأول المعنون "في الحقوق والواجبات الأساسية". وتقرّ المادة ٥٣ من الدستور نظام الضمانات المكفولة لهذه الحقوق على النحو التالي:

(أ) في الضمانات التشريعية: لا يجوز تنظيم ممارسة هذه الحقوق إلا بموجب قانون "يحترم في كل الأحوال مضمونها الأساسي". ويجب أن يكون القانون المبين للحقوق الأساسية والحريات العامة قانوناً أساسياً، يقتضي اعتماده أو تعديله أو إلغاؤه تصويتاً نهائياً في مجلس النواب بأغلبية أصوات أعضائه على مشروع القانون في مجمله (المادتان ٨١-١ و ٢). وتراقب المحكمة الدستورية مدى فعالية هذه الضمانة عن طريق الطعن في دستورية القوانين والأحكام التشريعية التي لها قوة القانون (المادة ١٦١-١(أ))، ويُحوّل تقديم هذا الطعن لكل من رئيس الحكومة وأمين المظالم و ٥٠ نائباً و ٥٠ عضواً في مجلس الشيوخ والهيئات التنفيذية لأقاليم الحكم الذاتي، وعند الاقتضاء، مجالسها الوطنية (المادة ١٦٢-١(أ)). وعلى غرار ذلك، كي تبدي الدولة موافقتها على الالتزام بأي معاهدات أو اتفاقيات، يُشترط حصولها على إذن مسبق من البرلمان في حالة المعاهدات أو الاتفاقيات التي تمس الحقوق والواجبات الأساسية المنصوص عليها في الباب الأول (المادة ٩٤-١(ج)) من الدستور. كما تنص المادة ٩٥ من الدستور الإسباني

على أنه يحق للحكومة أو لأيٍّ من مجلسي البرلمان، مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية للنظر في أي معاهدة دولية تعترّم الحكومة إبرامها قد تتضمن أحكاماً مخالفة للدستور. وقد يُفرضي هذا الطلب إلى إعلان دستورية المعاهدة الدولية وفقاً لما تنص عليه المادة ٧٨ من الباب السادس من القانون الأساسي رقم ١٩٧٩/٢، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، المتعلق بالمحكمة الدستورية؛

(ب) وفي الحماية القضائية عن طريق الحماية العادية: يجوز لأي مواطن أن يطلب أمام المحاكم العادية حماية الحريات والحقوق المعترف بها في المادة ١٤ والجزء الأول من الفصل الثاني من الدستور.

١٣٧- وأقرّ القانون رقم ١٩٧٨/٦٢، المؤرخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، بشأن "الحماية القضائية لحقوق الفرد الأساسية"، في البداية إجراءات الحصول على هذه الحماية. غير أنه اعتمد قبل دخول الدستور حيز النفاذ، وعلى الرغم من أن القانون الأساسي للمحكمة الدستورية يُقرّ في الفقرة الفرعية ٢ من حكمه المؤقت الثاني استمرار نفاذ القانون رقم ١٩٧٨/٦٢، طالما لم تُفصّل أحكام المادة ٥٣-٢ من الدستور، فالواقع أن القوانين الإجرائية الإسبانية أخذت تضم في كلٍّ من النظم القضائية (المدني والجنائي والمتعلق بالمنازعات الإدارية والمتعلق بالعمل) الإجراءات الخاصة الواجب اعتمادها من أجل حماية الحقوق الأساسية، فشكّل ذلك إلغاءً للقانون المذكور، إما بتعديل القوانين القائمة فعلاً، كما هو الحال في قانون المقاضاة الجنائية، أو بسن قوانين جديدة، كما كان الحال في قانون إجراءات العمل (المرسوم الملكي بقانون رقم ١٩٩٥/٢، المؤرخ ٧ نيسان/أبريل)، أو القانون رقم ١٩٩٨/٢٩، المؤرخ ١٣ تموز/يوليه، المنظم للاختصاص القضائي في المنازعات الإدارية، أو القانون رقم ٢٠٠٠/١، المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير، المتعلق بالمقاضاة المدنية.

١٣٨- ومن جانبٍ آخر، يمدّد الحكم المؤقت الثاني من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية نطاق الحماية المنصوص عليها في هذا القانون ليشمل جميع الحقوق الواردة في المادة ٥٣-٢ من الدستور. وينص القانون الأساسي للسلطة القضائية رقم ١٩٨٥/٦، المؤرخ ١ تموز/يوليه (المادة ٧-١)، على أن الحقوق والحريات المعترف بها في الفصل الثاني من الباب الأول من الدستور مُلزّمة، في مجملها، وتُكفل حمايتها الفعالة من جانب القضاة والمحكمات كافة. وفي هذا السياق، تنص المادة ٥-٤ من القانون نفسه على أن "أي مخالفة للمبادئ الدستورية تشكّل سبباً كافياً لدعم طلبات الطعن بالنقض في جميع الحالات التي يُجيز القانون تقديمها".

١٣٩- ويجوز للمواطنين، بعد استنفاد السبل القضائية، اللجوء إلى المحكمة الدستورية عن طريق طلب الحماية (المادة ٥٣-٢ من الدستور). وتنظّم المادتان ١٦١-١(ب) و١٦٢-١(ب) من الدستور إجراء طلب الحماية أمام المحكمة الدستورية، فضلاً عن المواد من ٤١ إلى ٥٨ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية، الذي ينص (المادة ٤١-١) على أن الحقوق والحريات المعترف بها في المواد من ١٤ إلى ٢٩ تقبل الحماية الدستورية، في الحالات وبالطرائق التي يحددها القانون، دون

الإحلال بالحماية العامة المكلفة بتوفيرها المحاكم القضائية. وتنطبق هذه الحماية بالمثل على الاستئناف الضميري المعترف به في المادة ٣٠ من الدستور. ويلزم لطلب الحماية أمام المحكمة الدستورية استنفاد السبل القضائية السابقة (أحكام المحكمة الدستورية، ومن بينها الأحكام رقم ١٩٨٢/٧٣، و١٩٨٣/٢٩، و١٩٨٤/٣٠). وفي هذا الصدد، يجب ذكر التعديل الذي أدخل، بموجب القانون الأساسي رقم ٢٠٠٧/٦، المؤرخ ٢٤ أيار/مايو، على المادة ٢٤١ من قانون السلطة القضائية الأساسي رقم ١٩٨٥/٦، المؤرخ ١ تموز/يوليه، فيما يتعلق بضرورة طلب إلغاء الدعاوى المقامة أمام المحاكم العادية قبل طلب الحماية الدستورية في حالة انتهاك الحقوق الأساسية المشار إليها في المادة ٥٣-٢ من الدستور ما لم يتسنّ الإبلاغ عن هذه الانتهاكات قبل صدور قرار يُنهي الدعوى.

١٤٠- أما عن أحقية طلب الحماية الدستورية، فيحق تقديمه من قبل الشخص المتأثر مباشرة بالحكم أو التصرف الإداري أو الشخص الذي كان طرفاً في الدعوى القضائية، فضلاً عن أمين المظالم والنائب العام، وهو طرف دائم في إجراء الحماية (المادتان ٤٦-١ (أ) و(ب)، و٤٧-٢ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية). وتعرّف المادة ٥٤ من الدستور أمين المظالم بأنه "مفوضّ سام من البرلمان، يعينه من أجل الدفاع عن الحقوق الواردة في الباب الأول من الدستور، فيحوّل سلطة الإشراف على أنشطة الإدارة، ويقدم تقريراً عنها إلى البرلمان". وعلاوة على هذه الوظيفة الرقابية لأداء الإدارة، يحقّ لأمين المظالم، بوصفه مدافعاً عن الحقوق الفردية، التقدم بطلب الحماية الدستورية للحقوق الفردية (المادة ١٦٢ من الدستور والمادة ٤٦ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية). وتشمل مهمته أيضاً التنسيق مع المؤسسات النظرية له في أقاليم الحكم الذاتي (أمناء المظالم في كاتالونيا وإقليم بالينثيا وجزر البليار، وأمناء المظالم في أندلس وكاستيلا لانتشا ونابارا، وأمين المظالم في إقليم الباسك، وأمين المظالم في غاليسيا، والنائب العام في جزر الكناري، وكبير القضاة في أراغون، والمدعي العام في كاستيلا وليون). وتتمتع مؤسسة أمين المظالم بكفاءة عالية في مجال حماية حقوق الإنسان، كما يتضح من ارتفاع عدد الشكاوى التي ينظر فيها.

١٤١- وفي النظام القانوني الإسباني، تشكّل النيابة العامة الضامن لحكم القانون، وفقاً لما تحدده المادة ١٢٤ من الدستور الإسباني، التي تنص على تولي النيابة العامة "مهمة تعزيز عمل القضاء دفاعاً عن حكم القانون وعن حقوق المواطنين وعن المصلحة العامة المحمية بموجب القانون، على نحو غير رسمي أو بناءً على طلب الأطراف المعنية، فضلاً عن ضمان استقلال المحاكم وكفالة تحقّق المصلحة الاجتماعية أمامها"، وتباشر النيابة العامة مهامها عن طريق هيئات خاصة بها وفقاً لمبدأي وحدة العمل وتبعية مستويات الهرم الإداري، ملتزمة، في كل الأحوال، بمبدأي حكم القانون والحياد. وترد هذه الصلاحيات باستفاضة في نظامها الأساسي (المعتمد بموجب القانون رقم ١٩٨١/٥٠، المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، الذي أُجريت آخر عملية إصلاح كبيرة له بموجب القانون رقم ٢٠٠٧/٢٤، المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر)، وتنص المادة ٣ من النظام الأساسي للنيابة العامة على وجوب اضطلاعها بما يلي:

- الفقرة الفرعية ٣: كفالة احترام المؤسسات الدستورية والحقوق الأساسية والحريات العامة بكل ما يقتضيه الدفاع عنها من إجراءات؛
- الفقرة الفرعية ١١: التدخل في الدعاوى القضائية المتعلقة بطلب الحماية، وكذلك في مسائل عدم الدستورية، في الأحوال وبالطريقة المنصوص عليها في القانون الأساسي للمحكمة الدستورية؛
- الفقرة الفرعية ١٢: تقديم طلب الحماية الدستورية، فضلاً عن التدخل في الدعاوى المقامة أمام المحكمة الدستورية دفاعاً عن حكم القانون، بالطريقة التي تحددها القوانين (وتتفق هذه الوظيفة مع أحكام المادة ٤٦ من القانون الأساسي رقم ١٩٧٩/٢، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، المتعلق بالمحكمة الدستورية ومع حق الأشخاص المخوّلين لتقديم طلب الحماية الدستورية في الأحوال المحددة خصوصاً لهذا الغرض في المادتين ٤٢ و ٤٥ من القانون).

١٤٢ - اللجنة البرلمانية: تنظم لائحة مجلس النواب، المعتمدة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٢ (المواد من ٤٠ إلى ٥٣)، اختصاص كل من اللجنة الدستورية الدائمة واللجنة الدائمة للالتماسات، وتُسند إلى هذه الأخيرة مهمة النظر في الالتماسات الفردية أو الجماعية الموجهة إلى مجلس النواب، ويُتفق على إرسال هذه الالتماسات إلى الجهات التالية: (أ) أمين المظالم؛ و(ب) لجنة مجلس النواب المعنية بدراسة موضوع الالتماس؛ و(ج) مجلس الشيوخ أو الحكومة أو المحاكم أو النيابة العامة أو الإدارة العامة المعنية. كما تتوخى لائحة مجلس الشيوخ، المعتمدة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢، إنشاء لجان تتولى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (المواد ٤٩ إلى ٦٨).

١٤٣ - وتعزّز المادة ١٠(٢) من الدستور احترام حقوق الإنسان في إسبانيا، إذ تقضي بأن "تفسّر القواعد المتعلقة بالحقوق الأساسية والحريات المعترف بها في الدستور طبقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة في هذا المجال التي صدقت عليها إسبانيا".

١٤٤ - وقد تُرجمت أهمية طلب الحماية الدستورية وفائدته الاستثنائية فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية إلى وجوب تصدي المحاكم للإفراط في تقديمه. ففي الواقع، كان ارتفاع عدد طلبات الحماية، التي خلا كثير منها من مضمون حقيقي، يهدد بشكل أو، على الأقل، تأخير عمل المحكمة الدستورية. ولهذا السبب، اعتمد في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨، القانون الأساسي رقم ١٩٨٨/٦، الذي أتى بصياغة جديدة للمادة ٥٠ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية، متيحاً بذلك عدم قبول طلبات الحماية التي تخلو من مضمون حقيقي بإجماع الأقسام المؤلفة من ثلاثة موظفين قضائيين. وعلى الرغم من هذا الإصلاح، لم يكف عدد طلبات الحماية عن الزيادة، فوصل إلى ٤١٠ ١٠ طلبات في عام ٢٠٠٨، ما يمثل زيادة سنوية بنسبة ٢٢ في المائة.

١٤٥- ويُستكمل نظام حماية الحقوق المدنية والسياسية الذي استُعرض للتوّ بالضمانة الدولية المستمدة من تصديق إسبانيا على اتفاقيات دولية لحماية هذه الحقوق وعلى بروتوكولاتها.

١٤٦- ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الرئيسية في مجال السياسة الخارجية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار الإدارة الإسبانية هي مكتب حقوق الإنسان التابع للإدارة العامة للأمم المتحدة وشؤون حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. وقد أنشئت هذه الهيئة في عام ١٩٨٣، وتتولى مباشرة المهام التالية:

- إسداء المشورة في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- إعداد التقارير المتعلقة بمسألة الاحترام الدولي لحقوق الإنسان؛
- تعزيز قدر أكبر من التنسيق بين مختلف مراكز الإدارة في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في مجال حقوق الإنسان؛
- تنظيم مشاركة دولة إسبانيا في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- إقامة علاقات مع المكاتب الحكومية النظرية ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛
- ضمان تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها إسبانيا في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز ما يُجرى من دراسات وأنشطة في مجال اختصاصات المكتب المحددة.

جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٤٧- أجرت الحكومة الإسبانية خلال عام ٢٠١٢ تقييماً للخطة الأولى لحقوق الإنسان. وسُجل التقييم النهائي في البرلمان في ٢٨ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٢. واعتباراً من ذلك التاريخ، أجرت الحكومة الإسبانية عملية تجميع للمعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في إسبانيا، في حين سُرع في تنفيذ خطط وتدابير خاصة متنوعة بالغة التأثير في هذا المجال، مراعاةً لخطورة آثار الأزمة الاقتصادية التي ركّزت الحكومة الإسبانية جهودها على التصدي لها منذ بداية هذه الدورة التشريعية.

١٤٨- واعتمدت في هذه الأثناء خطط قطاعية مختلفة أو أُحرز تقدم في تنفيذها، ومن الخطط الجديدة بالإبراز، على سبيل المثال، الخطة الاستراتيجية الوطنية للطفل والمراهق، والخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص، والاستراتيجية الوطنية لإدماج شعب الغجر، والاستراتيجية الإسبانية للأشخاص ذوي الإعاقة، والخطة التوجيهية للتعاون الإسباني، وبرنامج الرعاية المنزلية لضحايا الإرهاب، وخطة مؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية للإدماج الاجتماعي، وخطة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال التجارية. وسوف يُضاف

إلى هذه الخطط إجراءات جديدة محددة الطابع، وأولوية رعاية فئات معينة كالأسر أو الشباب أو كبار السن، ولا سيما الذين هم في حالة فقر واستبعاد اجتماعي.

١٤٩ - واستناداً إلى نتائج تنفيذ هذه الخطط القطاعية وأعمال تجميع المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في إسبانيا، تعكف الحكومة حالياً على تحديد استراتيجية وأهداف محددة للأعوام المقبلة في مجال حقوق الإنسان.

دال - عملية إعداد التقارير

١٥٠ - تُعدّ التقارير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل ومضمون التقارير الواجب على الدول الأطراف تقديمها طبقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

١٥١ - وتستلزم عملية إعداد التقارير جهداً جماعياً كبيراً من مختلف المؤسسات العامة والخاصة والفئات الاجتماعية. وقد شارك في عملية إعداد هذا التقرير عدد كبير من الوزارات شمل: وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة، ووزارة التعليم والثقافة والرياضة، ووزارة الزراعة والتموين الغذائي والبيئة، ووزارة التنمية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، كل ذلك بتنسيق مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المكلف، من بين مهام أخرى، بضمان تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها إسبانيا في مجال حقوق الإنسان.

هـ - معلومات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان

١٥٢ - تعتبر إسبانيا حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإدماجها في منظومة الأمم المتحدة ككل من بين أولوياتها. وفي هذا الصدد، تقوم السياسة الخارجية لإسبانيا في مجال حقوق الإنسان على ست أولويات غير حصرية هي: مناهضة عقوبة الإعدام، ومنع التمييز على أساس نوع الجنس أو الميل الجنسي، وضمان حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

١٥٣ - وكانت إسبانيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وقدمت ترشيحها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

١ - مناهضة عقوبة الإعدام

١٥٤ - تستند مناهضة عقوبة الإعدام باعتبارها إحدى أولويات سياسة إسبانيا الخارجية في مجال حقوق الإنسان إلى الإجراءات التالية: دعم قرار الأمم المتحدة بشأن الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام الذي يجري التصويت عليه كل سنتين في الجمعية العامة، وتشجيع المناقشة بشأن عقوبة الإعدام في مجلس حقوق الإنسان؛ ودعم اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، وهي

هيئة منشأة بمبادرة من إسبانيا، تتألف من شخصيات مستقلة مشهود لها بالجدارة، قيمتها المضافة قدرتها على استمالة الحوار الدولي لصالح قضية إلغاء هذه العقوبة. وتدعم إسبانيا اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام مادياً وسياسياً من خلال فريق دعم اللجنة. وفضلاً عن ذلك، تقوم إسبانيا بدور فعال داخل الاتحاد الأوروبي وتتناول هذه المسألة في إطار علاقاتها الثنائية، من خلال إشراك سفارتها على الصعيد الميداني وبالتنسيق مع الشركاء الأوروبيين. وانعكست هذه الأولوية في دعم إسبانيا للمؤتمر العالمي الخامس لمناهضة عقوبة الإعدام الذي عقد في مدريد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بتنظيم من المجتمع المدني، لكن من خلال الدعم المالي والسياسي لإسبانيا، من بين بلدان أخرى مشاركة في المؤتمر. وإسبانيا عضو في فريق الاتصال المكلف بمتابعة نتائج مؤتمر مدريد ومواصلة دعم مسألة عقد المؤتمرات المقبلة التي تُعقد كل ثلاث سنوات.

٢- مكافحة التمييز بسبب نوع الجنس والميل الجنسي

١٥٥- تدافع إسبانيا عن مسألة عدم التمييز بسبب نوع الجنس والميل الجنسي. وفي هذا الصدد، تركز بشكل خاص على مكافحة العنف ضد المرأة، الذي يعتبر أكثر أشكال العنف تطرفاً بسبب نوع الجنس. وقد أُخذت عدة مبادرات في هذا المجال، تجدر الإشارة من بينها إلى المبادرات التالية:

- مكافحة العنف الجنساني وقتل النساء: من خلال دعم ونشر دليل التوصيات من أجل التحقيق الفعال بشأن جريمة قتل النساء، الذي وضعه فريق من الأطباء الشرعيين، وجامعة كارلوس الثالث ومؤسسة جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان؛ وتنظيم حلقات دراسية بشأن العنف الجنساني وقتل النساء في أمريكا اللاتينية، في إطار البرنامج الإيبيري - الأمريكي للتدريب التقني المتخصص التابع للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، المنفذ بالتشارك مع مؤسسة المجلس العام للمحامين الإسبان. وتستهدف هذه الحلقات الدراسية (التي عُقدت دورتها الرابعة في كارتاخينا دي إيندياس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) الأطباء الشرعيين، والمختصين في علم الأنثروبولوجيا، وموظفي الشرطة والخبراء في المجال الجنساني في البلدان الإيبيرية الأمريكية. وتسعى هذه الحلقات الدراسية إلى تعزيز طرائق العمل على كل من الصعيد الحكومي وغير الحكومي والحكومي الدولي في هذه المنطقة من أجل التغلب على العقبات القانونية والإجرائية التي تمنع استفادة المرأة من سبل الانتصاف القضائية ومن وسائل الحماية الفعالة؛
- برنامج المرأة والسلام والأمن: يشكل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، المعتمد بالإجماع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار السياسي الحاسم لإدراج المنظور الجنساني في منع النزاعات المسلحة وإدارتها وتسويتها. وتنفيذاً للمبادئ المنصوص عليها في القرار المذكور، نفذت إسبانيا إجراءات شتى يبرز منها ما يلي:

(١) اعتماد خطة العمل الوطنية لحكومة إسبانيا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، الذي تقدم التقارير بشأن متابعته بشكل دوري؛ و(٢) تنظيم دورات تدريبية بشأن المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام: المبادرة الإسبانية - الهولندية^(٥) من أجل تنفيذ دورتين تدريبيتين سنوياً بشأن القرار المذكور. وقد نُظمت، منذ عام ٢٠١١، ست دورات تدريبية في هذا الموضوع، بواقع دورتين كل عام، إحداها في إسبانيا (في المركز العالي لدراسات الدفاع الوطني)^(٦) والأخرى في هولندا. وأصبحت هذه الدورات التدريبية مرجعاً في هذا المجال، حيث حصلت على اعتماد الهيئة الأوروبية للأمن والدفاع وشُرع في تنظيم دورات مخصصة بالتعاون مع قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا؛ و(٣) المشاركة الفعالة في مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح المعقود بين ١٠ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في لندن؛

- مكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي: يشارك مكتب حقوق الإنسان في مبادرات عديدة لمكافحة هذه المشكلة من خلال التوعية (حلقات دراسية، وموائد مستديرة، وإجراء حوارات مع المنظمات غير الحكومية والترويج ليوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر باعتباره يوماً دولياً لمكافحة الاتجار بالبشر، ضمن جملة أمور أخرى)، والتدريب (حلقات دراسية تستهدف الموظفين الموجهين للعمل في الخارج)، وكذلك من خلال التدخل (التنسيق المباشر مع الإدارة العامة للمواطنين الإسبان في الخارج والإدارة العامة للشؤون القنصلية والهجرة بشأن حالات خاصة من الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي)؛
- مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: تتجسد مكافحة هذا الانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في برامج شتى تنفذها الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية في بلدان مختلفة مثل غينيا - بيساو أو مالي أو السنغال بالتعاون مع هيئات دولية يبرز منها صندوق الأمم المتحدة للسكان أو الشراكة الجديدة للاتحاد الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا؛
- مكافحة الزواج القسري: جرى، من خلال مكتب حقوق الإنسان، تنسيق الترتيبات اللوجستية لعرض مجموعة من الصور في إسبانيا تندد بهذه الممارسة. وقد سبق تنظيم هذا المعرض الذي صممه صندوق الأمم المتحدة للسكان في كل من نيويورك، وإسكندنافيا، وجنيف ولشبونة؛ وفي مدريد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٥) تنظيم هذه الحلقات الدراسية من اختصاص وزارتي الدفاع ووزاري الشؤون الخارجية والتعاون لكل من هولندا وإسبانيا.

(٦) المركز العالي لدراسات الدفاع الوطني.

١٥٦- وفي إطار مكافحة التمييز على أي أساس كان، وكما سبق توضيح ذلك، تضطلع السياسة الخارجية لإسبانيا في مجال حقوق الإنسان أيضاً بمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي. وفي هذا الصدد، ساهمت إسبانيا بشكل فعال في عملية إعداد المبادئ التوجيهية لتعزيز وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في العالم بأسره، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٣. كما يجري التركيز بشكل خاص على هذا المجال في إطار الاستعراض الدوري الشامل، من خلال طرح أسئلة وتقديم توصيات بشأن البلدان التي حُددت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ومن جهة أخرى، يقَدِّم الدعم السياسي والمادي على حد سواء لهيئات المجتمع المدني التي تضطلع بمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي.

٣- حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

١٥٧- أصبح الاعتراف بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إحدى أولويات السياسة الخارجية لإسبانيا في مجال حقوق الإنسان. وأثمرت هذه المبادرة الدولية، التي حفزتها كل من ألمانيا وإسبانيا في عام ٢٠٠٦، اعتماد قرارات سنوية متتالية بشأن هذا الحق الإنساني في إطار مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن القرار الأخير الذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من تكريس الاعتراف بهذا الحق. وينبغي مستقبلاً تسليط الضوء بشكل ملائم على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، مع التركيز على محتواه الأساسي. ودأبت إسبانيا على دعم ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاصة بشأن هذا الحق من حقوق الإنسان وستواصل دعمها له في المستقبل. ولدى الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية صندوق للتعاون من أجل توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنفق، إلى حد الآن، أكثر من ٨٠٠ مليون يورو.

١٥٨- إن المستوى العالي لحسن تدبير وإدارة المياه وخدمات الصرف الصحي في إسبانيا، وتجربتها في إدارة الموارد المائية في المناطق التي تعاني من ندرة المياه، يمكنها من تبوء مكانة متميزة إلى حد كبير فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى البلدان من أجل تطوير الجوانب التالية:

- تقييم "السياسات والبرامج والأنشطة القائمة في مجال المياه والصرف الصحي، مع الأخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، إدارة المياه المستعملة، ولا سيما معالجتها وإعادة استعمالها، ورصد الموارد المخصصة لزيادة إمكانية الحصول بشكل مناسب على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتحديد الجهات المعنية وتقييم قدراتها؛"
- إعداد "خطط واستراتيجيات شاملة تحدد مسؤوليات جميع الجهات الفاعلة في قطاعي المياه والصرف الصحي، بهدف الأعمال الكامل بالتدرج لحق الإنسان في الحصول

على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع، أو إعادة النظر في هذه الخطط والاستراتيجيات ومراجعتها حسب الاقتضاء لضمان اتساقها مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان".

٤- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٥٩- في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعتبر إسبانيا دعم الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري مسألة أساسية، باعتبارها يقدمان نهماً يُمنح حقوقاً للأشخاص ذوي الإعاقة على خلاف الوضع الذي كانوا يعيشونه سابقاً باعتبارهم مستفيدين من السياسات الصحية.

١٦٠- وأحد التحديات الكبرى في مجال الإعاقة هو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التنمية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عُقد في نيويورك الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الإعاقة والتنمية، الذي كان هدفه لفت الانتباه إلى ضرورة تحسين هذا الإدماج، مع التركيز على المناقشات التي تتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد اضطلعت إسبانيا، إلى جانب الفلبين، بدور المشارك الميسر للوثيقة النهائية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، التي تتطلب التزام المجتمع الدولي في هذا الصدد.

٥- مؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٦١- تدعم إسبانيا بقوة المبادئ التوجيهية المتعلقة بمؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مختلف الآليات والإجراءات المرتبطة بها، من قبيل الفريق العامل، أو المنتدى المعني بمؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أو الخطط الوطنية لتنفيذها. وفي هذا المجال ذاته، تؤيد إسبانيا المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات، ومبادئ الاتفاق العالمي والأنشطة التي تقوم بها منظمة العمل الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال التجارية.

١٦٢- وامتثالاً لما هو منصوص عليه في الإطار الاستراتيجي وخطة عمل الاتحاد الأوروبي من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، شرعت إسبانيا، في أواخر عام ٢٠١٢، في وضع خطة وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. وجرى التشاور على نطاق واسع بشأن هذه الخطة مع كل من الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني في إسبانيا، ما حقق قدراً عالياً من الاتفاق، ومن المزمع اعتمادها خلال الأشهر المقبلة.

٦- المدافعون عن حقوق الإنسان

١٦٣- تحفز إسبانيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي اعتمدت في عام ٢٠٠٤ وحُدثت في عام ٢٠٠٨. وأعطت إسبانيا، خلال توليها للرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، دفعة مهمة لتنفيذ تلك المبادئ التوجيهية، بحفزها لعملية عقد اجتماع سنوي بين المدافعين عن حقوق الإنسان

والدبلوماسيين، وإعداد وتحديث استراتيجيات محلية من أجل تعزيز وحماية الأنشطة التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الإنسان وتعيين منسق تابع للاتحاد الأوروبي معني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في كل بلد آخر.

١٦٤- ودعمت إسبانيا بقوة إعداد المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المنشورة في عام ٢٠١٤. وفي إطار دعمها الحاسم لتعزيز وحماية الأنشطة التي يضطلع بها هؤلاء المدافعون، شرعت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في عام ١٩٩٥ في تنفيذ برنامج لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر أتاح إلى حد الآن الإيواء المؤقت لحوالي ٢٠٠ مدافع عن حقوق الإنسان بالتعاون مع برامج أخرى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان: الفرع الإسباني لمنظمة العفو الدولية، وحكومة إمارة أستورياس، وإدارة شؤون الضحايا وحقوق الإنسان التابعة لحكومة إقليم الباسك وإدارة حقوق الإنسان التابعة لحكومة كاتالونيا. ولم يعد هذا البرنامج الأخير سارياً منذ عام ٢٠١٢.

ثالثاً - معلومات متعلقة بالمساواة وعدم التمييز

ألف - عدم التمييز

١٦٥- تدعم الدولة أيضاً من ميزانيتها أعمالاً تضطلع بها المنظمات غير الحكومية العاملة لصالح السكان المهاجرين، ورابطات المهاجرين نفسها في المجالات التالية: الإيواء الشامل، والبرامج التعليمية الخارجة عن المناهج الدراسية، والبرامج المتعلقة بالصحة لفائدة المرأة، والعودة الطوعية، والتوعية، والإدماج المهني، فضلاً عن البرامج الرامية إلى تحسين أداء المنظمات وهيكلها. وبفضل دعم صناديق التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي والصندوق الاجتماعي الأوروبي، بلغ المبلغ المخصص في عام ٢٠١٣ لدعم برامج المنظمات ٦٤ مليون يورو.

١٦٦- ويشكّل منتدى الإدماج الاجتماعي للمهاجرين الهيئة الإعلامية والاستشارية للحكومة في مجال إدماج المهاجرين. ويصوغ المنتدى مقترحات وتوصيات ترمي إلى تعزيز إدماج المهاجرين، ويُصدر تقريراً إلزامياً عن قوانين الإدارة العامة للدولة ومشاريعها في مجال إدماج المهاجرين قبل اعتمادها، ويُعدّ تقريراً سنوياً عن مسألة الإدماج الاجتماعي للمهاجرين. والمنتدى هيئة ثلاثية يُشارك فيها على قدم المساواة كل من الإدارات العامة (للدولة وأقاليم الحكم الذاتي والإدارات المحلية)، والمنظمات العاملة لصالح السكان المهاجرين، بما فيها منظمات أرباب العمل ونقابات العمال، ورابطات المهاجرين.

١٦٧- وتنجز قوات وأجهزة أمن الدولة، بصفة عامة، إجراءات لتنفيذ خطط تحددها أمانة الدولة لشؤون الأمن، من قبيل الخطة التوجيهية للتعايش وتحسين مستوى الأمن في المرافق التعليمية وأوساطها، وخطة كفالة أكبر قدر من الأمن وخطة مكافحة الجماعات الشبابية المنظمة والعنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى التحديثات الخاصة التالية: "الخطة

الاستراتيجية لهيئة الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦"، التي تسعى، في مجال العمل المتعلق بالفئات الضعيفة، إلى حفز تدابير شاملة من شأنها تحقيق الحماية الفعلية للضحايا وأكبر قدر من الفعالية في عملية التحقيق في وقائع الأفعال الإجرامية، بتعزيز أمن القاصرين، ولا سيما داخل المحيط المدرسي وشبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى منع العنف ضد الأقليات المعرضة لخطر الاستبعاد الاجتماعي والعنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعلق الأمر بوضع نظام للإنذار المبكر لرصد هذه الأشكال من التمييز في مجال الوقاية، والتصرف، عند الاقتضاء، على النحو المناسب. ويشمل هذا المجال الوقائي شبكات التواصل الاجتماعي والمجتمعات الافتراضية والمنتديات، بغرض رصد حالات الإحرام، وحالات الخطر أو التهديدات الممكنة. ولتفادي تدابير متسمة بالتمييز ضد الأقليات الدينية والأشخاص المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي، من المزمع إنشاء فرق متعددة الاختصاصات خاضعة لإدارة مشتركة من أجل فرض نموذج وحيد للرعاية، من خلال عمل متكامل.

باء- مكافحة العنصرية وكره الأجانب

١٦٨- الهيئات الرئيسية المعنية بحفز سياسة عامة شاملة في هذا المجال هي أمانة الدولة للخدمات الاجتماعية والمساواة التابعة لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة، والإدارة العامة للهجرة والنزوح التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي من خلال المرصد الإسباني لمكافحة العنصرية وكره الأجانب، وأمانة الدولة لشؤون الأمن، التابعة لوزارة الداخلية، التي تقوم، من خلال قوات وأجهزة أمن الدولة، بعمل وقائي من أجل تفادي ارتكاب مخالفات جنائية وإدارية، والمعاقبة عليها في مجال الرياضة. كما تعكف، منذ عام ٢٠١٢، على جمع ونشر بيانات بشأن حوادث العنصرية وكره الأجانب في المجالين الجنائي والإداري. وأمانة الدولة للخدمات الاجتماعية والمساواة هي الهيئة المكلفة، ضمن مهام أخرى، بتنسيق سياسات الإدارة العامة للدولة في مجال المساواة والوقاية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص بسبب نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو الإيديولوجية أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو السن أو الإعاقة أو أي حالة أو ظرف شخصي أو اجتماعي آخر، فضلاً عن وضع سياسات للتعاون مع إدارات أقاليم الحكم الذاتي والكيانات المحلية. وتُباشر الإدارة العامة لتكافؤ الفرص هذه المهام.

١٦٩- وتتولى الإدارة العامة لتكافؤ الفرص حفز وتنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز على نحو شامل، وبرسم وبرمجة وتنسيق التدابير والإجراءات، بحسب كل حالة، التي من شأنها أن تُسهّم، في إطار الإدارة العامة للدولة، في تعزيز المساواة في المعاملة وعدم التمييز، والتعاون في هذا المجال مع أقاليم الحكم الذاتي وباقي الكيانات العامة الخاصة، وإعداد تقارير وإجراء دراسات وتحليل الإحصاءات وتقييمها، فيما يتعلق بالمجالات التي قد تؤثر على مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز؛ بالإضافة إلى تعميمها وتبادلها مع باقي الإدارات الوزارية والمؤسسات العامة أو الخاصة، على كل من الصعيد الدولي أو الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وصياغة

مبادرات وتنظيم أنشطة من أجل التوعية الاجتماعية، وتقديم المعلومات والتدريب والمشاركة وكل الأنشطة الأخرى الضرورية لتعزيز المساواة في معاملة الأشخاص وعدم التمييز ضدهم. ويتبع هذا المركز الإداري، بموجب ما تنص عليه المادة ٤-٦ من المرسوم الملكي رقم ٢٠١٢/٢٠٠، المجلس المعني بتعزيز المساواة في معاملة الأشخاص وعدم التمييز ضدهم بسبب الأصل العرقي أو الإثني. وهذا المجلس خاضع للمرسوم الملكي رقم ١٢٦٢/٢٠٠٧، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر، وتمثل مهمته في تعزيز مبدأ المساواة في معاملة الأشخاص وعدم التمييز ضدهم بسبب الأصل العرقي أو الإثني، في مجالات التعليم والصحة والاستحقاقات والخدمات الاجتماعية والسكن، وبوجه عام، إتاحة كل السلع والخدمات وتيسير الوصول إليها، بالإضافة إلى توفير فرص العمل. ولتنفيذ هذه المهمة، أُسندت إليه، ضمن مهام أخرى يمارسها بشكل مستقل، مهمة تقديم المساعدة لضحايا التمييز، وإنجاز دراسات وإعداد تقارير وإصدار توصيات. ومنذ تفعيل هذا المجلس في عام ٢٠١٠، يمكن الإشارة إلى الأنشطة التالية:

- إنشاء دائرة مساعدة ضحايا التمييز؛
- إنجاز دراسات بشأن التصور السائد عن التمييز بسبب الأصل العرقي أو الإثني من قبل ضحاياه المحتملين؛
- إنجاز دراسة بشأن حالة التمييز بسبب الأصل العرقي أو الإثني في إسبانيا.

١٧٠- والمرصد الإسباني للعنصرية وكره الأجانب تابع للأمانة العامة للهجرة والنزوح التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي. وتمثل الغاية منه في جمع وتحليل المعلومات عن ظاهري العنصرية وكره الأجانب للتعرف على حالتها وإمكانية تطورها، من خلال إطلاق شبكة للمعلومات؛ وتعزيز مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز ومكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعاون مع مختلف الجهات العامة والخاصة، الوطنية والدولية، العاملة في مجال منع ومكافحة العنصرية وكره الأجانب. وقد باشر المرصد مهامه على واجهات متعددة منها:

(أ) تنسيق عملية إعداد الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. التي اعتمدت بموجب قرار مجلس الوزراء، المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصيغت بالتشاور مع المجتمع المدني وخبراء عديدين من مختلف الإدارات الوزارية والخارجية. وتنطلق من إعداد تشخيص للحالة وتحديد ما يناهز ٤١ هدفاً و١٢٩ تدبيراً في مجالات متعددة. ونص الاستراتيجية متاح على شبكة الإنترنت باللغتين الإسبانية والإنكليزية؛

(ب) جمع المعلومات المتعلقة بحالة العنصرية وكره الأجانب في إسبانيا، بهدف التعرف بصورة فعّلية على هذه الظاهرة، ومنذ عام ٢٠٠٨، نُشر تقرير سنوي بعنوان "تقرير عن العنصرية وكره الأجانب في إسبانيا وما يتصل بذلك من تعصب". كما أُنجز، بين عام ٢٠١١ و٢٠١٢، وبالتعاون مع وزارة الداخلية، مشروع "التدريب من أجل رصد وتسجيل حوادث

العنصرية"، الذي يهدف تحديداً إلى تدريب أجهزة أمن الدولة في هذا المجال، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، من أجل رصد وتسجيل "حوادث العنصرية وكره الأجانب" وختاماً تعميم التدريب المكتسب، بغرض توعية جميع موظفي قوات وأجهزة أمن الدولة. وقد استفاد من هذا التدريب، في الوقت الراهن، ما يفوق ١٥ ٠٠٠ عنصر و١٦٥ مدرباً. وتمثلت الأداة الأساسية لتدريب قوات وأجهزة أمن الدولة في إعداد "دليل دعم تدريب قوات وأجهزة أمن الدولة في مجال رصد وتسجيل حوادث العنصرية وكره الأجانب". ونص هذا الدليل متاح باللغتين الإسبانية والإنكليزية على الموقع الشبكي:

{http://explotacion.mtin.gob.es/oberaxe/inicio_descargaFichero?bibliotecaDatoId=217}

(ج) إنجاز مشاريع من أجل توفير الأدوات التي تمكن من مكافحة العنصرية وكره الأجانب بشكل فعال. وقد نُفذت إجراءات ومشاريع شتى، في مجالات مختلفة، تجدر الإشارة من بينها، في مجال العمالة ومؤسسات الأعمال التجارية، إلى مشروع "إدارة التنوع" (٢٠١١) ومشروع "إدارة التنوع داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

١٧١- ومن الضروري، في هذا المجال، الإشارة إلى تحالف الحضارات بوصفه أداة أساسية تستخدمها إسبانيا وغيرها من البلدان التي انضمت إلى هذه المبادرة لمكافحة العنصرية وكره الأجانب على الصعيد الدولي، بالعمل خصوصاً في أربعة مجالات هي: التحقق والتعليم والشباب ووسائل الإعلام. وما الهدف النهائي لتحالف الحضارات، في الواقع، إلا تحسين التفاهم وعلاقات التعاون بين الدول والشعوب المتنوعة الثقافات والحضارات (لا الإسلامية والغربية فحسب)، ومن ثمّ المساعدة على مقاومة القوى التي تغذي ظاهري الاستقطاب والتطرف. ويُراد بذلك تعزيز الثقة والتفاهم بين مختلف المجتمعات، وكذلك الاحترام والتفاهم بين الثقافات، وإعلاء أصوات الاعتدال والمصالحة التي من شأنها أن تسهم في تخفيف حدة التوترات الثقافية والدينية بين الدول والشعوب، وهي كلها أساس العنصرية وكره الأجانب.

١٧٢- وفيما يتصل بالسكان العجر، يحمي القانون البيانات المتعلقة بالانتماء إلى جماعات محددة من حيث الأصل العرقي أو الإثني أو نوع الجنس أو الدين أو أي حالة اقتصادية أو اجتماعية أخرى، لذا، فهي لا تظهر في الإحصاءات الرسمية للسكان. وتشير المعلومات المقدمة من وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة، المستنبطة من مختلف الدراسات والتقارير الاجتماعية، إلى أن عدد السكان العجر في إسبانيا يُقدّر بما يتراوح بين ٧٢٥ ٠٠٠ و٧٥٠ ٠٠٠ نسمة، ما يمثل زهاء ١,٦ في المائة من مجموع السكان الإسبان. ويشكّل "برنامج التنمية العجرية" أحد الأعمال الرئيسية الموجهة لصالح السكان العجر، ويهدف إلى تعزيز إمكانية استفادة هؤلاء السكان، على قدم المساواة مع غيرهم من السكان، من النظم العامة المعيارية للتعليم والصحة والسكن والعمل وغيرها.

١٧٣- ويُجز سنوياً ما متوسطه ٨٠ مشروعاً، تشارك في إدارة وتمويل معظمها بلديات ١٥ إقليمياً من أقاليم الحكم الذاتي، بتمويل مشترك من الإدارات الثلاث بلغ متوسطه السنوي في الفترة

(٢٠١٠-٢٠١٣) أي بمبلغ إجمالي قدره ٢٨٣٦ ٣١٤,٥٨ يورو، أي بمبلغ إجمالي قدره ٢٥٨,٣٣ ٢٤٥ ١١ يورو في هذه السنوات الأربع. وعلاوة على ذلك، ومن خلال عرض الإعانات الذي يتحمل تمويله صندوق الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بنسبة ٠,٧ في المائة، وتديره الوزارة المذكورة، وعروض وزارات أخرى بنسبة أقل، تُقدم سنوياً إعانات لما متوسطه ١٣٠ برنامجاً، تديرها ٢٣ منظمة غير حكومية، في ٦٨ منطقة، بتمويل بلغ متوسطه السنوي ٥ ملايين ونصف المليون يورو في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أي بمبلغ إجمالي قدره ٢٧ ٤٤٨ ٩٠١,٣٦ يورو في السنوات الخمس المشار إليها. والبرامج التي تحظى بالأولوية في هذا المجال هي برامج التدريب من أجل العمل؛ وبرامج تدريب الوسطاء؛ وبرامج العمل الاجتماعي الشامل؛ وبرامج وخدمات دعم التعليم الأولي والالتحاق الإلزامي بالمدرسة؛ والبرامج التي من شأنها تيسير مواصلة الدراسة في المرحلتين المتوسطة والثانوية وعدم التسرب المدرسي، وبرامج محو الأمية وتعزيز المهارات الاجتماعية للعجريات، وبرامج صحية وقائية وتعليمية للعجريات. وتصدر الإشارة إلى تنفيذ خطة العمل لتنمية السكان العجر للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، التي وضعتها وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة الحالية، وإلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدماج السكان العجر في إسبانيا للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، في عام ٢٠١٢، بإيعاز من الاتحاد الأوروبي. وتتركز هذه الاستراتيجية على أربعة مجالات أساسية هي: التعليم والعمالة والسكن والصحة، رغم أنها تتناول أيضاً مسارات عمل أخرى تكميلية في مجالات من قبيل العمل الاجتماعي، ومشاركة السكان العجر، وتحسين المعارف، والمنظور الجنساني الشامل، وعدم التمييز وتعزيز المساواة في المعاملة، والتوعية الاجتماعية، وتشجيع وتعزيز الثقافة، والسكان من شعب الروما القادمين من بلدان أخرى، والنهج دون الإقليمي والعمل السياسي على الصعيد الأوروبي.

١٧٤- واعتمد مجلس الوزراء خطة العمل لتنمية السكان العجر (٢٠١٠-٢٠١٢)، بمشاركة مجلس الدولة للشعب العجري ومختلف الوزارات التي تؤثر أنشطتها بشكل كبير على المجتمع العجري.

١٧٥- وفي عام ٢٠٠٥، أنشئ مجلس الدولة للشعب العجري، على مستوى الدولة (المرسوم الملكي رقم ٨٩١/٢٠٠٥، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه، المنشئ لمجلس الدولة للشعب العجري والمنظم له)، وتشكل رسمياً في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ويهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة للمشاركة الفعلية للسكان العجر في المجتمع. وهو تابع حالياً للإدارة العامة لخدمة الأسرة والطفولة التابعة لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة. وفي مجال الثقافة، ينبغي الإشارة إلى إنشاء مؤسسة معهد الثقافة العجرية، التابع لوزارة التعليم والثقافة والرياضة.

١٧٦- وفي مجال الرياضة، ووفقاً للقانون رقم ١٩/٢٠٠٧، المؤرخ ١١ تموز/يوليه، المتعلق بمكافحة العنف والعنصرية وكره الأجانب والتعصب في مجال الرياضة ولوائح التنظيمية، الموافق عليه بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٠٣/٢٠١٠، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير، من قبل لجنة الدولة لمكافحة العنف والعنصرية والتعصب في مجال الرياضة، يجري تحليل الممارسات العنصرية والقائمة

على كره الأجانب المدرجة في نطاق تطبيق هذا القانون، وعند الاقتضاء، اقترح عقوبات بشأنها. كما تحدّد تدابير مختلفة لدعم التعايش والاندماج في مجال الرياضة. وداخل المديرية العامة للشرطة، يعتبر المكتب الوطني للرياضة الهيئة المركزية التي تتلقى كل المحاضر المنجزة داخل المنشآت الرياضية الوطنية، لتحيلها كلها إلى اللجنة الدائمة، المفوضة عن لجنة الدولة لمكافحة العنف والعنصرية والتعصب في مجال الرياضة، التي تقترح عقوبات ضد مرتكبي الانتهاكات المنصوص عليها في القانون، من خلال المقترح ذي الصلة الذي يحال إلى السلطات الحكومية المختصة.

١٧٧- وفي الوسط المدرسي، وُضعت "الخطة التوجيهية للتعايش وتحسين مستوى الأمن في المرافق التعليمية وأوساطها"، التي تدرج مسألة العنصرية وكره الأجانب ضمن مواضيع المحاضرات التي تلقى في إطار الخطة على التلاميذ وباقي أعضاء السلك التعليمي، كما تشمل أنشطة للتوعية بحوادث العنصرية من خلال الإنترنت.

جيم- المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بسبب الميل الجنسي

١٧٨- يشمل الإطار العام للدستور الإسباني على نطاق واسع مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز. ويُبرز الدستور المساواة بوصفها إحدى القيم العليا للنظام القانوني التي يتعين على السلطات العامة ضمانها (المادة ١-١، وبشكل أخص المادة ١٤). كما تنص المادة ٩-٢ على التزام السلطات العامة بإزالة العقبات وتعزيز الظروف اللازمة لتحقيق مساواة حقيقية وفعالية. وتتولى أمانة الدولة للخدمات الاجتماعية والمساواة التابعة لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة مسؤولية تعزيز سياسات المساواة وعدم التمييز ضد الأشخاص بسبب نوع الجنس، أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو الإيديولوجية أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو السن أو الإعاقة أو أي حالة أو ظرف شخصي أو اجتماعي آخر. وبحسب آخر دراسة أجرتها الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية خلال عام ٢٠١٣ بشأن ظاهرة التمييز بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسية، تعتبر إسبانيا أحد البلدان التي يمكن للشخص أن يعيش ويُظهر فيها ميله الجنسي بأكبر قدر من الحرية، ولديها أيضاً إطار تشريعي واسع النطاق في هذا المجال، تجدر الإشارة ضمنه إلى القانون رقم ٣/٢٠٠٧، المتعلق بهوية الجنسانية. وإلى جانب ذلك، يعدل القانون رقم ١٣/٢٠٠٥ القانون المدني فيما يتعلق بالحقوق في الزواج، ويجيز زواج الأشخاص من نفس الجنس، ويمنحهم نفس الحقوق والواجبات، بما في ذلك حق التبني.

١٧٩- وفي مجال سياسات المساواة بين المرأة والرجل، تجدر الإشارة في المقام الأول إلى قانونين أساسيين هما:

- القانون الأساسي رقم ١/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، المتعلق بتدابير الحماية الشاملة من العنف الجنساني؛

- والقانون الأساسي رقم ٢٠٠٧/٣، المؤرخ ٢٢ آذار/مارس، المتعلق بالمساواة الفعلية بين المرأة والرجل.

١٨٠- ويمثل اعتماد القانون الأساسي للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل تكريساً لمبدأ المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص بوصفه محوراً مشتركاً لجميع أعمال السلطات العامة. ويمكن ملاحظة طابعه المتعدد الأبعاد فيما أدخله من إصلاحات على ٢٧ قانوناً متعلقاً بجميع النظم (نظام الانتخابات والسلطة القضائية والعمل ووضع العمال والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم واللجوء والقوات المسلحة وقوات وأجهزة أمن الدولة، وغيرها).

١٨١- ويشدد القانون الأساسي للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل على ضرورة تحقيق التوازن في نسبة تمثيل النساء والرجال في جميع مجالات صنع القرار، بحيث لا تتجاوز نسبة تمثيل كل من الجنسين ٦٠ في المائة ولا تقل عن ٤٠ في المائة. وأصبحت هذه النسبة إلزامية في القوائم الانتخابية - من خلال تعديل القانون الأساسي لنظام الانتخابات - ومجالس إدارات مؤسسات الأعمال الكبرى مدعوة إلى تحقيق هذه النسبة بحلول عام ٢٠١٥.

١٨٢- ويلزم القانون الأساسي للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل الحكومة بوضع اللوائح التنظيمية للقانون رقم ٢٠٠٣/٣٠، المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن التدابير اللازمة لإدراج تقييم الأثر الجنساني في الأحكام القانونية. ولهذا الغرض، صدر المرسوم الملكي رقم ٢٠٠٩/١٠٨٣، المؤرخ ٣ تموز/يوليه، المنظم لمذكرة تحليل الأثر المعياري التي اعتمد مجلس الوزراء، بهدف إعدادها، دليلاً منهجياً في نفس العام. وتنفيذاً لما هو وارد في الحكم الإضافي الثاني من المرسوم الملكي المذكور أعلاه، يجري سنوياً إعداد تقرير عن الأثر الجنساني يُرفق بمشروع قانون الميزانية العامة للدولة.

١٨٣- وبعد تقييم الخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والخطة السابقة لها، أعد معهد المرأة الخطة الاستراتيجية الجديدة لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي صيغت انطلاقاً من تحليل وتشخيص الوضع الحالي والتحديات الرئيسية في مجال تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. وتُتخذ التدابير تبعاً للمجالات التالية: المساواة في العمل، والمواءمة وتقاسم المسؤولية، ومكافحة العنف الجنساني، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتعليم، ووضع تدابير ملموسة في سياسات الصحة والرياضة ووسائل الإعلام ومجتمع المعلومات، ومحور ملموس بشأن السياسة الخارجية والتعاون الدولي. وفيما يتعلق ببعض المحاور ذات الأولوية، من قبيل العنف الجنساني، فقد وُضعت بالفعل الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، التي سُنِّفَت، في مجال العمل، من خلال خطة خاصة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال العمل ومكافحة التمييز في الأجور.

١٨٤- ووفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "لنقض على الفوارق بين الجنسين: حان وقت العمل"، المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، "كانت إسبانيا أحد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي سجلت تراجعاً كبيراً في درجة التفاوت

بين الجنسين في مجال العمل". ويبين كيف ساهمت المؤهلات العالية للمرأة الإسبانية ومستوياتها التعليمية في خفض نسبة التفاوت بين الجنسين في مجال المشاركة في سوق العمل، التي انتقلت من ٥٠ نقطة مئوية في عام ١٩٨٠ إلى ٢٠ في عام ٢٠٠٧ واستمرت في الانخفاض خلال الأزمة الاقتصادية إلى أن بلغت ١٣,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١١. كما يُبرز التقرير أن "عدد النساء في المناصب القيادية في إسبانيا يفوق متوسطه المسجل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (في عام ٢٠١٠ بلغت نسبة النساء ضمن أصحاب المناصب الإدارية العليا ٣٤ في المائة).

١٨٥- وتُفد القانون الأساسي رقم ٢/٢٠١٠، المؤرخ ٣ آذار/مارس، المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والإجهاض الطوعي، بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٥/٨٢٥/٢٠١٠، المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه، المتعلق بالتنفيذ الجزئي للقانون الأساسي ٢/٢٠١٠، وبموجب المرسوم الملكي رقم ٨٣١/٢٠١٠، المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه، المتعلق بضمان جودة الرعاية المتعلقة بعملية الإجهاض الطوعي. وشكل هذا القانون موضوع طعن أمام المحكمة الدستورية بسبب التشكيك في مطابقته لأحكام الدستور دون أن يصدر حتى الآن أي حكم في هذا الصدد. ويجري النظر حالياً في مسألة إلغائه والاستعاضة عنه بقانون جديد ينص على تقييد الإجهاض الطوعي فقط في حالات معينة.

١٨٦- وإسبانيا ملتزمة، منذ أكثر من عقدين من الزمن، التزاماً تاماً بقضية القضاء على العنف الذي تعاني منه المرأة. ويهدف القانون الأساسي رقم ١/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، المتعلق بتدابير الحماية الشاملة من العنف الجنساني، إلى القضاء على أحد أشكال العنف الأكثر شيوعاً الذي يُمارس ضد المرأة من قبل زوجها أو عشيروها الحالي أو السابق. ويعرّف القانون العنف الجنساني بأنه أي عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي، بما فيها الاعتداءات على الحرية الجنسية والتهديدات وأعمال القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، التي يمارسها الرجل ضد زوجته الحالية أو السابقة، أو ضد امرأة تجمعها بها أو كانت تجمعها بها علاقة عاطفية مماثلة، حتى وإن لم يعيشا معاً. ويقدم القانون نهجاً شاملاً ومنسقاً للمواجهة يُلزم جميع الإدارات العامة؛ ويحدد تدابير الحماية الشاملة الرامية إلى منع هذا الشكل من أشكال العنف ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه وتقديم المساعدة لضحاياه، بصرف النظر عن أصولهن أو دينهن أو أي حالة أو ظرف شخصي أو اجتماعي آخر. ومفوضية الحكومة المعنية بالعنف الجنساني هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وتضطلع هذه المفوضية الحكومية بإعداد بيانات بشأن نطاق التدابير المتخذة وجوانبها التقييمية ونشرها من خلال بوابتها الإحصائية^(٧). كما تعتمد أقاليم الحكم الذاتي قوانين مستقلة و/أو خططاً وبرامج محددة ضد هذا الشكل من أشكال العنف.

(٧) www.msc.es/ssi/violenciaGenero/portalEstadistico/boletinmensual/home.htm

١٨٧- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦)، بوصفها أداة منظمّة لعمل السلطات العامة، للقضاء على هذا الشكل من أشكال العنف، توحد في نفس الوثيقة بشكل منسجم ومتناسق ومنهجي ٢٨٤ تدبيراً من تدابير العمل، تُلزم جميع الإدارات والسلطات العامة، ويكلف تنفيذها ميزانية تقدر بمبلغ ٦٣٤ ٦١١ ٥٥٨ يورو. ومن بين أهدافها: كسر جدار الصمت، وتحسين استجابة المؤسسات، وتقديم الرعاية للمعرضين بشكل خاص، من القاصرين والنساء، للعنف الجنساني وتسهيل الضوء على أشكال أخرى من العنف ضد المرأة والانتباه إليها. وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى أعمال "نظام المتابعة الشاملة في حالات العنف الجنساني" من قبل وزارة الداخلية، الذي يدمج، بشكل تدريجي، مختلف المؤسسات المعنية في إسبانيا بمكافحة العنف الجنساني (أجهزة الشرطة وهيئات القضاة ومكاتب الادعاء العام وإدارات السجون والدوائر الاجتماعية وهيئات المساواة). ويتضمن هذا التطبيق الإلكتروني المعلومات والمصادر العملية اللازمة لتقديم المساعدة للضحايا، ويتمثل هدفه في دمج الموارد، وتقييم المخاطر، والقيام بمتابعة فعالة لتدابير الحماية، مع إتاحة إمكانية إدراج البيانات المتعلقة بالنساء المهددات بهذا الخطر وإنجاز تقييم مستمر له، وبالتالي اعتماد التدابير الملائمة لكل حالة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد حالات النساء ضحايا العنف الجنساني المسجلة في هذا النظام ٣١١ ٥٠٢، منها ٦٤ ٠٦٨ حالة تعتبر في وضع "حالة فعلية"، تتابعها الشرطة و/أو تقدم لها الحماية. كما يوجد "نظام المتابعة عن بُعد لتدابير وعقوبات الإبعاد في مجال العنف الجنساني". ويجري النظر أيضاً في إمكانية منح رخصة الإقامة المؤقتة والعمل في إسبانيا، لظروف استثنائية، للنساء الأجنبيات ضحايا العنف الجنساني.

١٨٨- والاتجار بالبشر جريمة خطيرة جداً تمس بحقوق الإنسان، وتشكل واقعاً أخذ أبعاداً مثيرة للقلق في الوقت الراهن، نظراً للأرباح الهائلة التي يدرها، إذ أصبح أحد أفظع وأعنف أشكال تحويل الإنسان إلى مجرد سلعة. واقتضى التصديق على بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو) وعلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (اتفاقية وارسو) إدراج تدابير تشريعية شتى وتدابير أخرى في النظام القضائي الإسباني، ترمي إلى تعزيز حماية الضحايا ومساعدتهم وملاحقة الجناة. ويبرز منها، بوجه خاص، إصلاح القانون الجنائي (القانون الأساسي ٥/٢٠١٠)، الذي أدمج الفصل السابع مكرراً في القانون الجنائي. ولأول مرة تجرم المادة ١٧٧ مكرراً الاتجار بالبشر، باستعمال تعريف الاتجار بالبشر الوارد في بروتوكول باليرمو وفي اتفاقية مجلس أوروبا. ومن جهة أخرى، حدد إصلاح قانون الأجانب (القانون الأساسي ٢/٢٠٠٩ والقانون الأساسي ١٠/٢٠١١)، المؤرخ ١٧ تموز/يوليه) وضعاً خاصاً للأجانب في وضعية غير قانونية ضحايا الاتجار بالبشر. وأدرجت تفاصيل هذا الإصلاح في المواد ١٤٠ إلى ١٤٦ من اللوائح التنظيمية للقانون الأساسي رقم ٤/٢٠٠٠، المعتمد بموجب المرسوم الملكي رقم ٥٥٧/٢٠١١، المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل،

ويبرز الإجراء الوقائي المضمن في المادة ١٤٠ من القانون المذكور بشأن إعداد بروتوكول إطاري لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، اعتمد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بموجب اتفاق وقع عليه كل من وزارة الصحة والسياسة الاجتماعية والمساواة، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل ووزارة العمل والهجرة، بالإضافة إلى النيابة العامة للدولة والمجلس العام للسلطة القضائية. ويتضمن هذا البروتوكول الخطوات الإجرائية لرصد ضحايا الاتجار بالبشر وتحديدهم ومساعدتهم وحمايتهم، فضلاً عن آليات التنسيق بين المؤسسات المشاركة في هذه العمليات، بتحديد وسائل الربط بين الإدارات التي تضطلع بمسؤوليات في هذا المجال، وإجراءات التواصل والتعاون مع المنظمات والكيانات ذات تجربة معتمدة في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، على حد سواء، بغرض معالجة مختلف المراحل، بشكل شامل، انطلاقاً من رصد الضحايا حتى إدماجهم أو إرجاعهم إلى بلدانهم.

١٨٩- وبالإضافة إلى ذلك، وفي مجال السياسات العامة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، تبرز مسألة تعزيز مكافحة أحد أشكال الاتجار بالبشر، من خلال تنفيذ التدابير الواردة في الخطة الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وهي أول أداة شاملة تتناول مسألة مكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي من منظور قائم على تعدد الاختصاصات، من خلال إسناد المسؤوليات إلى مختلف الإدارات الوزارية المختصة في هذا المجال، والتي حددت آليات التنسيق والتعاون المشترك بين المؤسسات، ويبرز من بينها إنشاء المنتدى الاجتماعي لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، في عام ٢٠٠٩، الذي يجمع بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني. وجرى متابعة تنفيذ الخطة من خلال تقارير سنوية^(٨). وبمجرد إنهاء تقييم الخطة ستُعمد أداة شاملة جديدة للتصدي لظاهرة الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي (يُتوقع اعتمادها في عام ٢٠١٥).

١٩٠- وفي إطار جهاز الشرطة، يجري العمل منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على صياغة خطة جديدة للشرطة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، تتمثل أهدافها ذات الأولوية فيما يلي:

- تعزيز الوقاية للحد من الطلب، وذلك من خلال تعزيز وتنفيذ برامج ترمي إلى الوقاية والتعاون والتوعية تستهدف المجتمع بأكمله؛
- تعزيز عملية رصد وحماية ومساعدة ضحايا الاستغلال الجنسي على الصعيدين الوطني وعبر الوطني؛
- ملاحقة أفراد هذه العصابات الإجرامية، على نحو أكثر فعالية، من خلال تكثيف التحقيقات في كل فعل من الأفعال الإجرامية المكونة لجريمة الاستغلال الجنسي

(٨) www.msssi.gob.es/ssi/violenciaGenero/tratadeMujeres/planIntegral/home.htm

للأشخاص، والاتجار بالبشر، والجرائم المتعلقة بالبيعاء، وتبييض الأرباح المحصل عليها، والجرائم المرتكبة ضد الحرية والسلامة الجنسيتين وأخرى ذات صلة بالنشاط الإجرامي؛

- إنجاز دراسة معمقة لهذا النوع من الأنشطة في جميع جوانبه، من أجل التصدي، على نحو أكثر فعالية، للاتجاهات الجديدة المرتبطة بمختلف أشكال الاستغلال الجنسي، والتعرف بسهولة أكبر على الفئات الضعيفة؛
- مواءمة أدوات تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات وتحسينها، بغرض توجيه وتحليل المعلومات المحصل عليها واستحداث دائرة استخبارات تنفيذية أكثر فعالية، بالإضافة إلى مؤشرات موثوق بها يمكن استخدامها من أجل فهم هذه الظاهرة وتحديد ورصدها؛
- تعزيز التعاون والشراكات بين جميع المؤسسات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي.

١٩١- كما قُدمت في مجال جهاز الشرطة خطة تنفيذية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر، تحدد الإجراءات الرامية إلى تعزيز العمل فيما يتعلق بمنع وقمع السلوكات المرتبطة بالاتجار بالبشر. وتهدف هذه الخطة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر وإلى ملاحقة المنظمات الإجرامية التي تمارسه، على نحو أكثر فعالية. وثمة أيضاً خط هاتفي مجاني (٩٠٠١٠٥٠٩٠) وعنوان إلكتروني (trata@policia.es) لتقديم المساعدة للضحايا (طلب المساعدة أو معلومات أو أي مسألة أخرى مرتبطة بهذا النشاط الإجرامي)، يعملان على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم، ويسهر عليهما أفراد شرطة متخصصون، مع الحفاظ على سرية بيانات مستعمليهما.

١٩٢- وللبروتوكول الإطاري لحماية ضحايا الاتجار بالبشر لجنة لمتابعة تنفيذه. ويتيح المنتدى الاجتماعي لمكافحة الاتجار بالبشر، بدوره، التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومختلف الإدارات. كما تبرز إجراءات شتى ترمي إلى تقديم المساعدة والرعاية الشاملة لضحايا الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الرامية إلى التوعية والإعلام، من قبيل إعداد دليل الموارد المخصصة لرعاية ضحايا الاتجار بالبشر.

١٩٣- كما تعكف الحكومة حالياً على إعداد خطة شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل، وذلك بهدف زيادة الضمانات القانونية ومستوى حماية ضحايا هذه الآفة. وستشتمل هذه الخطة على تدابير أمنية واجتماعية وسيشارك فيها كل من وزارة الداخلية، ووزارة المساواة، ووزارة العمل والهجرة، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة العدل، وستزود بالآلية الملائمة للتنسيق والمتابعة.

١٩٤- ويبرز في هذا المجال خطة العمل الوطنية لحكومة إسبانيا، المذكورة آنفاً، والمعتمدة من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتتركز خطة العمل هذه على الأهداف الستة التالية:

- تعزيز وجود المرأة في بعثات حفظ السلام: في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى العمل الذي أنجزه كل من مرصد قوات وأجهزة أمن الدولة والمرصد العسكري للمساواة؛
- إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل هذه البعثات؛
- توفير تدريب خاص في مجال القضايا الجنسانية للموظفين المشاركين في هذه البعثات: لقد أُدرجت في هذا المجال جوانب تتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛
- ضمان احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاع؛
- إعمال مبدأ المساواة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في هذا الصدد.

١٩٥- وقد ارتفعت نسبة انخراط المرأة في قوات وأجهزة أمن الدولة من ١١,٨١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٦٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي صفوف الحرس المدني، ارتفعت النسبة من ٦,٢٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦,٦٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وتبوأت المرأة المنصب الأعلى المتمثل في المفوض الرئيسي (عضو مجلس الحكم) في هيئة الشرطة الوطنية كما تولت منصب القائد في الحرس المدني، وتشغل في كلتا الهيئتين مناصب مسؤولية مختلفة. وتضاعفت تقريباً نسبة انخراط المرأة في القوات المسلحة منذ عام ٢٠٠٠، حيث كانت تمثل ٦,٦ في المائة حتى عام ٢٠١٤ الذي شهد ارتفاع النسبة إلى ١٢,٥ في المائة بحسب بيانات شهر تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع حالياً ١٩٢ امرأة عسكرية بمهام في الخارج، ما يمثل ٨,٢٢ في المائة من مجموع أفراد الجيش الذين يضطلعون بهذا النوع من المهام.

Anexos

Anexo I

[Español solamente]

Partidos y coaliciones con representación en las Cortes Generales (X Legislatura)

Congreso de los Diputados

- Partido Popular: 170 diputados;
- Partido Socialista Obrero Español: 96 diputados;
- Convergència i Unió: 16 diputados;
- Partit dels Socialistes de Catalunya (PSC-PSOE): 14 diputados;
- Coalición "La Izquierda Plural": 11 diputados;
- Coalición "Partido Popular en coalición con el Partido Aragonés" (PP-PAR): 8 diputados;
- Coalición AMAIUR: 7 diputados;
- Coalición "Partido Popular-Extremadura Unida" (PP-EU): 6 diputados;
- Eusko Alderdi Jeltzalea-Partido Nacionalista Vasco (EAJ-PNV): 5 diputados;
- Unión Progreso y Democracia: 5 diputados;
- Coalición "Esquerra Republicana de Catalunya" (ERC/ESQUERRA): 3 diputados;
- Bloque Nacionalista Galego (BNG): 2 diputados;
- Coalición "Coalición Canaria-Nueva Canarias (CC-NC-PNC): 2 diputados;
- Coalición "Unión del Pueblo Navarro en coalición con el Partido Popular" (UPN-PP): 2 diputados;
- Coalición "Bloc-Iniciativa-Verds-Equo-Coalició Compromís" (Compromis-Q): 1 diputado;
- Foro de Ciudadanos (FORO): 1 diputado;
- Geroa Bai (GBAI): 1 diputado.

Senado

- Partido Popular: 156 senadores;
- Partido Socialista Obrero Español: 56 senadores;
- Convergència Democràtica de Catalunya: 8 senadores;
- Partit del Socialistes de Catalunya: 7 senadores;
- Euzko Alderdi Jeltzalea-Partido Nacionalista Vasco: 5 senadores;

- Partido dos Socialistas de Galicia - Partido Socialista Obrero Español: 5 senadores;
- Partido Socialista de Euskadi-Euskadiko Ezkerra (PSOE): 3 senadores;
- Convergència i Unió: 3 senadores;
- Partido Aragonés: 3 senadores;
- Unión del Pueblo Navarro: 3 senadores;
- Coalición Canaria: 2 senadores;
- Iniciativa per Catalunya Verds: 2 senadores;
- Izquierda Unida: 2 senadores;
- Unió Democràtica de Catalunya: 2 senadores;
- Asambleas Municipales de Fuerteventura: 1 senador;
- Centro Canario Nacionalista: 1 senador;
- Esquerra Republicana de Catalunya: 1 senador;
- Eukal Herria Bildu: 1 senador;
- Eusko Alkartasuna-Solidaridad Vasca: 1 senador;
- Foro de Ciudadanos - Foro Asturias: 1 senador;
- 3 senadores independientes.

Anexo II

[Español solamente]

Presencia de organizaciones no gubernamentales en España

Actualmente hay más de 3.000 ONG en España. Las más importantes (por el número de socios) son las que siguen:

- Fundación Plan Internacional España;
- UDP. Unión Democrática de Pensionistas y Jubilados de España;
- Cruz Roja Española;
- Médicos Sin Fronteras España;
- Intermón Oxfam;
- FEAPS. Confederación Española de Organizaciones en favor de las Personas con Discapacidad Intelectual;
- Ayuda en Acción;
- UNICEF;
- Fundación Intervida;
- Cáritas Española;
- AECC. Asociación Española Contra el Cáncer;
- Greenpeace;
- Manos Unidas;
- Anesvad;
- FACUA. Consumidores en Acción;
- Global Humanitaria;
- Amnistía Internacional, sección española;
- Médicos del Mundo;
- Ecologistas en Acción;
- ASDE. Federación de Asociaciones de Scouts de España;
- Fundación Vicente Ferrer;
- Federación de Asociaciones de Celíacos de España;
- Save the Children;
- Fondo para la Protección de los Animales Salvajes (FAPAS);
- WWF;
- Federación Española de Padres de Niños con Cáncer;
- SEO/BirdLife. Sociedad Española de Ornitología.